رافعة حاجب الطرف عن موانع الصرف

لشمس الدين محمد عابدين محمد الفيومي
الشافعي الأزهري المتوفى قبل سنة ١٠٦٦هـ

دراسة وتحقيقا.

إعداد

د / فاطمة عبد الرحمن عبد اللطيف الجندي

أستاذ اللغويات المساعد

في كلية الدراسات الإسلامية والعربية

للبنات فرع جامعة الأزهر بكفر الشيخ

١٤٤٣هـ = ٢٠٢١م

ض

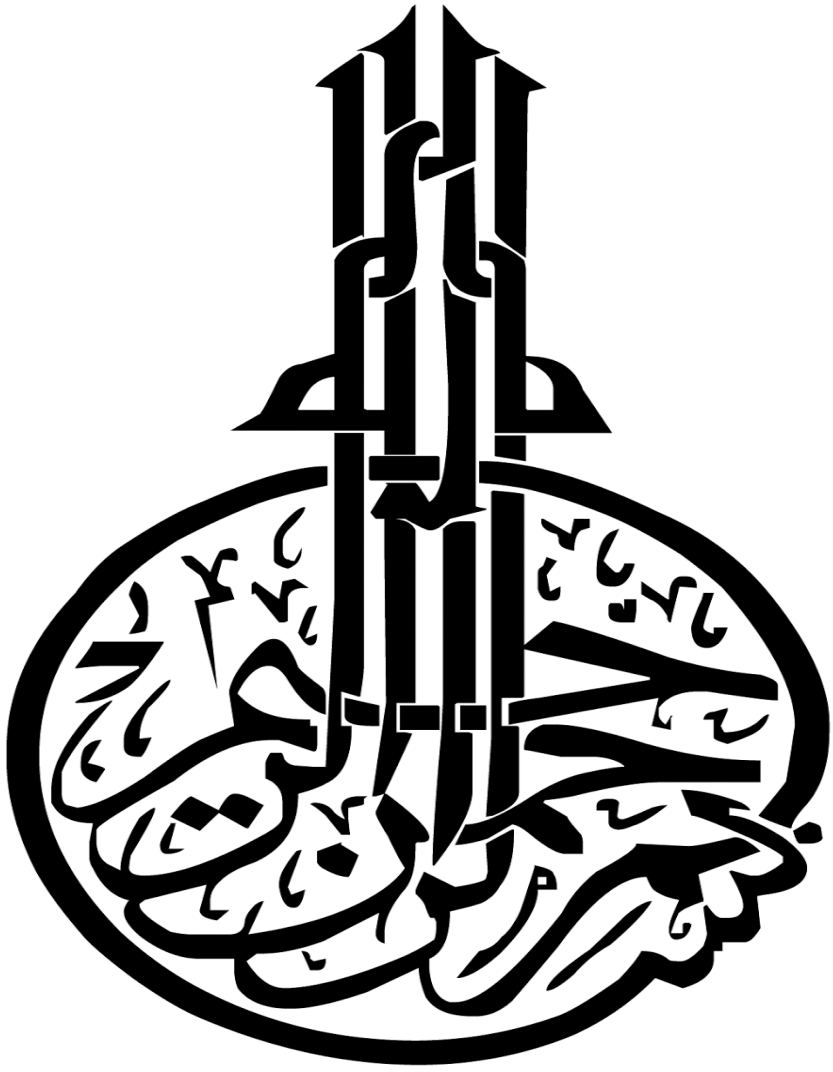

رافعة حاجب الطرف عن موانع الصرف لشمس الدين محمد عابدين محمد الفيومي الشافعي الأزهري المتوفى قبل سنة ١٠٦٦هـ دراسة وتحقيقا.

فاطمة عبد الرحمن عبد اللطيف الجندي
قسم اللغويات - كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات فرع جامعة الأزهر بكفر الشيخ-جمهورية مصر العربية
البريد الالكتروني:
fatmaabdulrahman@azhar.edu.eg

ملخص البحث

جاءت تلك الدراسة مشتملة على: مقدمة، وتمهيد، وقسمين رئيسين، وخاتمة، وفهارس فنية متنوعة.

أما المقدمة فقد تحدثت فيها عن: أسباب اختيار البحث، وخطتي فيه.

وأما التمهيد فقد تحدثت فيه عن: (المقدمة الأجرومية) من حيث: (التعريف بصاحبها – والتعريف بالمقدمة الأجرومية – وشروحها).

وأما القسم الأول: فقد خصصته للدراسة، وقد جعلته في مبحثين: -

المبحث الأول: فقد رفعت فيه الحجاب عن سيرة هذا العالم من حيث:- (نسبه – لقبه – موطنه – مذهبه – مكانته العلمية – مؤلفاته – شيوخه – تلاميذه- معاصريه- وفاته).

أما المبحث الثاني: التعريف بكتاب: (رافعة حاجب الطرف عن موانع الصرف) للشيخ شمس الدين محمد عابدين محمد الفيومي.

وأما القسم الثاني: وهو (قسم التحقيق) فقد جعلته في مبحثين أيضا: -

المبحث الأول: رسمت فيه: (وصف نسخ المخطوط التي اعتمدتها في التحقيق- المنهج الذي انتهجته في التحقيق – الرموز والاصطلاحات المعتمدة في التحقيق – وضع نماذج من نسخ المخطوط المعتمدة).

المبحث الثاني: فقد اشتمل علىٰ نص كتاب: (رافعة حاجب الطرف عن موانع الصرف) تحقيقا علميا، ثم خاتمة، وفهارس فنية متنوعة.

هذا وأسأل الله – عز وجل- أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم، فإنه سبحانه وتعالىٰ نعم المولىٰ ونعم النصير.

الكلمات المفتاحية : (رافعة – حاجب الطرف – موانع الصرف).

(The eyebrow lift on the impediments to exchange)By- Sheikh/ Shams Al-Din Muhammad Abdeen Muhammad Ai-Fayoumi Al-Shafi'I Al-Azhari – who died before the year 1066AH ،study and investigation.

Fatima Abdul Rahman Abdul Latif Al-Jundi
Department of Linguistics - Faculty of Islamic and Arabic Studies for Girls, Al-Azhar University Branch, Kafr El-Sheikh - Arab Republic of Egypt
E-mail: fatmaabdulrahman@azhar.edu.eg

Abstract:

This study consisted of:

an introduction، a preface، two main sections، a conclusion، and various technical indexes.

As for the introduction، I talked about: the reasons for choosing the research، and my plan for it.

As for the preamble، in it I talked about: (The Ajurum-Premise) in terms of: (Introducing its author- and introducing the Ajurum premise and its explanations).

As for the first section: I have devoted it to study، and I have divided it into two sections:

The first topic: in which the veil was lifted from the – biography of this scientist in terms of: (his lineage- his title – his home- his doctrine- his scientific status – his writings- his sheikhs- his students- his contemporaries- his death).

As for the second topic: introducing the book: Lifting the eyebrows on the impediments to exchange by Sheikh Shams Al-Din Muhammad Abdeen Muhammad Ai-Fayoumi.

As for the second section: Which is (the investigation section).

I made it into two sections as well:

The first topic: I drew in it: (Description of the manuscript copies that I adopted in the investigation، the approach I followed in the investigation -the symbols and conventions adopted in the investigation -the development of models of the approved copies of the manuscript).

the second topic: it included the text of the book: (Raising the eyebrow of the party about impediments to exchange) a scientific investigation، then a conclusion and various technical indexes.

Keywords: (crane – visor- barriers to exchange).

المقدمة

الحمد لله علىٰ نعمائه حمدا يوازي نعمه، ويدفع نقمه، ويكافئ مزيده، والصلاة والسلام علىٰ سيدنا محمد - ﷺ - أفصح العرب لسانا، وأبينهم نطقا، وأعظمهم بيانا، وعلىٰ آله الأطهار، وأصحابه الأبرار، وأتباعه الأخيار، صلاة باقية ما دام ليل يعقبه نهار.

﴿ قَالَ رَبِّ ٱشْرَحْ لِي صَدْرِي * وَيَسِّرْ لِيٓ أَمْرِي * وَٱحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي * يَفْقَهُواْ قَوْلِي ﴾ [طه: ٢٥ – ٢٨]

أما بعد:

فإن تحقيق التراث العربي أولوية توازي ابتكار العلوم، كيف لا؟ وهي التي تزودنا بعدة في التأهيل، وأرضية صلبة ننطلق منها إلىٰ الابتكار والتجديد.

وإن تحقيق كتاب في النحو لمسألة مهمة، إذ إن اختيار موضوع جدير للدراسة في النحو لهو أمر يكاد أن يكون صعب المنال؛ لأنه لم يبق موضوع نحو إلا وأشبع بحثا ودراسة.

ولما كانت رغبتي مواصلة البحث في مجال اللغة والنحو فقد عزفت علىٰ اختيار مخطوطة في النحو، لعلي بذلك أميط اللثام عن كنز دفين من كنوز اللغة، وأسهم في إضافة جديد للمكتبة التراثية العتيدة.

ومن هنا فقد استمر البحث عن مخطوطه مناسبة، حتىٰ هيأ الله لي نسختين من مخطوطة بعنوان: (**رافعة حاجب الطرف عن موانع الصرف**) **للشيخ شمس الدين محمد عابدين محمد الفيومي الشافعي الأزهري**.

وقد دفعني إلى اختيار هذه المخطوطة أسباب كثيرة أبرزها ما يأتي:

١- أنه مخطوط يستأهل ألا تخلو منه مكتبة باحث، ولاسيما إن كان باحثا لغويا.

٢- أن هذا المخطوط تناول بابا مهما من أبواب النحو وهو (الممنوع

من الصرف) وهذا الباب من الأبواب النحوية التي نالت عناية النحويين جيلا بعد جيل.

٣- أن لهذا الباب شأن عظيم في كتب النحو، حيث بيّن فيه العلماء الأصول التي يجب مراعاتها عند الحديث أو الكتابة في شأن منه.

٤- أن أكثر العامة وبعض أهل العلم يخطئون في تطبيقه.

٥- الرغبة في رفع الحجب عن فكر هذا الشيخ الذي اشتهر بأنه: إمام علَّامة، وبَحْر هُمَام فهَّامة، كنزُ الفقهاء والنحويين، ولسانُ المتكلمين، وحجة المناظرين....

وأما خطة البحث:

فقد جاءت تلك الدراسة مشتملة على: مقدمة، وتمهيد، وقسمين رئيسين وخاتمة، وفهارس فنية متنوعة.

أما المقدمة فقد أبرزت فيها موضوع البحث، مبينة أسباب اختياره، وخطتي فيه.

وأما التمهيد فقد تحدثت فيه عن (المقدمة الأجرومية) من حيث: (التعريف بصاحبها – والتعريف بالمقدمة الأجرومية – وشروحها).

وأما القسم الأول: فقد خصصته للدراسة، وقد جعلته في مبحثين:

المبحث الأول: فقد رفعت فيه الحجاب عن سيرة هذا العالم القدير من حيث:

(نسبه – لقبه – موطنه – مذهبه – مكانته العلمية – مؤلفاته – شيوخه – تلاميذه – معاصريه – وفاته).

المبحث الثاني: التعريف بكتاب: (رافعة حاجب الطرف عن موانع الصرف) للشيخ: شمس الدين محمد عابدين محمد الفيومي.

وأما القسم الثاني: وهو (قسم التحقيق) فقد جعلته في مبحثين أيضا:

المبحث الأول: رسمت فيه: (وصف نسخ المخطوط التي اعتمدتها في التحقيق –المنهج الذي انتهجته في التحقيق –الرموز والاصطلاحات المعتمدة في التحقيق – وضْع وعرض نماذج من نسخ المخطوط المعتمدة).

المبحث الثاني: فقد اشتمل علىٰ نص كتاب: (رافعة حاجب الطرف عن موانع الصرف) محققا تحقيقا علميا، ثم كانت الخاتمة و فهارس فنية متنوعة.

أما الصعوبات التي واجهتني فهي:

* أن كتب التراجم لم تسعفني للوقوف علىٰ ترجمة وافية كافيه لهذا العالم تشفي الصدور، وتجلىٰ لنا جوانب من حياته العلمية والعملية، كما لم تذكر لنا تفصيلا عن شيوخه، ولا تلاميذه.

أما الدراسات السابقة:

فلم تقم أي دراسة فيما أعلم علىٰ هذا الكتاب الذي بين يدي التحقيق.

أما أبرز المصادر والمراجع التي اعتمدتها:

فقد تنوعت بين كتب اللغة والنحو والصرف والحديث، والتاريخ، وأكتفي بإحالتها إلىٰ فهرس المراجع والمصادر الواردة في نهاية الكتاب.

ذلك هو عملي في هذا البحث، فإن أصبت فذلك الفضل من الله يؤتيه من يشاء، وإن تكن الأخرىٰ فحسبىٰ أني حاولت واجتهدت، وما في الوسع والطاقة بذلت، واستغفر الله لذنبي، وأسأله سبحانه وتعالىٰ أن يقيل عثرتي، ويغفر زلتي، وأن يتجاوز عن الخطأ والخلل، وأن يوفقني في القول والعمل...

﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا ..... ﴾[البقرة: ٢٨٦]

التمهيد

الحمد لله رافع من انخفض تواضعا لجلاله، وفاتح الباب لمَنْ انتصب طالبا لأفضاله، والصلاة والسلام علىٰ سيدنا محمد أفصح العالمين، وسيد الأنبياء والمرسلين، وعلىٰ آله وصحبه أجمعين.

أما بعد: –

فقد عنىٰ علماء اللغة عبر العصور بالنحو العربي عناية فائقة ولم تقتصر عنايتهم علىٰ التقعيد والتأليف فحسب، بل ظهر ميلهم إلىٰ جعل المسائل النحوية في شكل منظومات، ومتون، مما اكسب النحو العربي ثراء علميا، وأفكارا جديدة، تجلَّت في اجتهادات العلماء التي توصلوا إليها، وأيضا القيمة الكبيرة التي حظيت بها المتون والمنظومات عندهم بصفة خاصة، وتعد (الأجرومية) من أشهر هذه المتون النحوية التي لقيت إقبالا كبيرا من العلماء والطلاب فيما مضىٰ وحتىٰ الآن، واختلف اهتمام العلماء بهذا المتن بين شارح له، وناظم، أو مُعْرِب لألفاظه، كما تنوعت شروحاتهم بين المطولة والمختصرة.

ولقد كان هذا المخطوط تلخيصا لبعض شراح الأجرومية، وقد صرّح بذلك صاحب المخطوط الشيخ: شمس الدين محمد عابدين محمد الفيومي الشافعي في آخر مخطوطه: (رافعة حاجب الطرف عن موانع الصرف)

بقوله: (وهذا ما أردنا تلخيصه من بعض الشراح للأجرومية في هذا المقام....)[1] وتجدر الإشارة هنا إلىٰ التعرف علىٰ: (صاحب المقدمة الأجرومية – والتعريف بها – وشروحها) بإيجاز.

---

(١) ينظر: لوحة (٣) من مخطوط: رافعة حاجب الطرف عن موانع الصرف لشمس الدين محمد عابدين محمد الفيومي.

١- ابن آجروم صاحب (المقدمة الأجرومية)

*** اسمه ونسبه وكنيته :-**

هو: أبو عبد الله محمد بن محمد بن داود الصنهاجيّ، النحوي المقرئ[١] المشهور بابن آجروم- بفتح الهمزة الممدودة، وضم الجيم والراء المشددة - ومعناه بلغة البربر: الفقيه الصوفي، وقيل: يعرف بـ أكروم[٢] بالكاف.

*** مولده ووفاته :-**

قال السيوطي: (قال الحلاويّ في شرحه للجرومية: وكان مولد مؤلف الجرومية عام اثنتين وسبعين وستمائة، وكانت وفاته سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة.... بمدينة فاس ببلاد المغرب) [٣]

*** مكانته وثناء العلماء عليه :-**

نال ابن آجروم مكانة كبيرة بين أقرانه.

قال عنه تاج الدين بن مكتوم القيسي الحنفي: (نحوي، مقرئ، وله معلومات من فرائض وحساب وأدب بارع) [٤]

---

(١) ينظر: ترجمته في: بغية الوعاة ١ / ٢٣٨، وشذرات الذهب ٦/ ٦٢، وكشف الظنون ٢ / ١٧٩٦، وهدية العارفين ٢ / ١٤٥، ومعجم المؤلفين ١١/ ٢١٥، والأعلام ٧ / ٢٦٣.

(٢) ينظر: بغية الوعاة ١ / ٢٣٨، وشذارات الذهب ٦/ ٦٢، وكشف الظنون ٢/ ١٧٩٦.

(٣) ينظر: بغية الوعاة ١ / ٢٣٩، وشذارات الذهب ٦/ ٦٢.

ويراجع في أساتذته (كأبيّ حيان) وتلاميذه كـ (ابنه: أبي محمد عبد الله بن محمد، ومحمد بن عليّ بن عمر الغساني النحوي- والقاضي أبو عبد الله محمد بن إبراهيم الحضرمي)

ينظر: بغية الوعاة ١ / ٢٣٨.

(٤) ينظر: المرجع السابق ١ / ٢٣٨.

وقال عنه المكودىٰ: (الشيخ الفقيه الأستاذ المقرئ المحقق المجود، فريد دهره، ونخبة أهل عصره أبىٰ عبد الله محمد بن داود الصنهاجي)[1]

وقال الإمام السيوطي: (وصفه شراح مقدمته كالمكودي والراعي وغيرهما بالإمامة في النحو، والبركة والصلاح، ويشهد بصلاحه عموم نفع المبتدئين بمقدمته)[2]

*** مصنفاته : –**

١ – المقدمة الأجرومية في العربية.

٢ – فرائد المعاني في شرح حرز الأماني، وهو شرح علىٰ الشاطبية.

٣– البارع في قراءة نافع (نظم).

٤ – الاستدراك علىٰ هداية المرتاب (نظم).

❁❁❁❁❁

(١) ينظر: شرح الأجرومية للمكودىٰ صـ٢.

(٢) ينظر: بغية الوعاة ١ / ٢٣٨.

٢- متن الأجرومية

من المختصرات الموجزات النافعات (متن الأجرومية) وهو خلاصة موجزة في قواعد النحو، صغيرة الحجم، عظيمة القدر، بالغة الأثر، فكم قرأها أناس، وكم أفاد منها طلبة، وكم تأسس بها علماء، وكم ذاع صيتها، وانتشر ذكرها عبر الزمان والمكان.

يقول عنها العلامة الدكتور: محمود الطناحي: (وهذا متن الأجرومية، لا يطاوله متن آخر، ضبطا لقواعد اللغة، وحصراً لمسائله، ويسرا في صياغته، ولا يزال موضع التلقي والقبول إلىٰ يوم الناس هذا)[١]، وقد اشتهرت بالنسبة إلىٰ صاحبها: ابن آجروم فيقال: الآجرومية، وتارة الجرومية- بحذف الألف - وتارة يضاف إليها كلمة: " المقدمة" فتصير: المقدمة الآجرومية، أو المقدمة الجرومية، ولهذه المقدمة مكانة كبيرة، وقد حصل لها من النفع والشيوع ما لم يحصل لكتاب نحوي آخر، **وقد أكثر العلماء من الثناء على هذه المقدمة، ومن ذلك: -**

(أ) قال ابن يعلىٰ: (هي مقدمة مباركة من أجلّ ما أُلِّف في علم النحو، وهي قريبة المرام، سهلة للحفظ والتفهم، كثيرة النفع لمن هو مبتدئ مثلي، وضعها – رحمه الله – برسم والده أبىٰ محمد فانتفع بها، وانتفع بها كل مَنْ قرأها)[٢]

(١) ينظر: مقالات العلامة محمود الطناحي ١/ ٩٦.

(٢) ينظر: الدرة النحوية في شرح الجرومية للشريف بن يعلىٰ الحسني التلمساني(ق ٢ أ).

(ب) وقال المكودي: (... هي مفتاح علم اللسان، ومصباح غيب البيان)[1] وغيرها من أقوال العلماء[2].

موضوعاتها ومباحثها

تضمنت مقدمة ابن آجروم المباحث الآتية: –

١- تعريف الكلام، وبيان اقسامه، وعلامة كل قسم.

٢- باب الإعراب. ٣- باب معرفة علامات الإعراب.

٤- باب الأفعال. ٥- باب مرفوعات الأسماء.

٦- باب منصوبات الأسماء. ٧- باب مخفوضات الأسماء.

ثم ذكر (التوابع) تفصيلا في آخر باب (مرفوعات الأسماء)، وتكلم عن (المعرفة والنكرة) في آخر باب: (النعت)[3].

وقد أغفل ابن آجروم في: (متن الأجرومية) بعض المباحث والأبواب طلبا للاختصار، ومن هذه الأبواب: باب (الممنوع من الصرف) لكن ذكره بعض شراح[4] الأجرومية

(١) ينظر: شرح المكودىٰ علىٰ الآجرومية للمكودي صـ٢.

(٢) ينظر: شذرات الذهب ٦/ ٦٢، ومعجم المؤلفين ١١/ ٢١٥، والأعلام ٧/ ٢٦٣، ومعجم المطبوعات العربية والمعربة صـ٢٥، وفهرسة معلمة التراث الجزائري ٣/ ٩٦٠٩٣، حيث تعددت إسهامات العلماء الجزائريين للأجرومية.

(٣) ينظر: الآجرومية لابن آجروم صـ١٨ تحقيق د. حايف النبهان.

(٤) ينظر: المتمم لمسائل الأجرومية للرعينىٰ الشهير بالحطاب صـ٢٠ – ٢٤، والكواكب الدرية للشيخ محمد أحمد بن عبد الباري الأهدل علىٰ متممة الأجرومية للرعيني الشهير بالحطاب، ويليه منحة الواهب العلية شرح شواهد الكواكب الدرية للعلامة عبد الله يحيىٰ الشعبي ج١ صـ٨٨ – ١٠٢، والفواكه الجنية علىٰ متممة الأجرومية للفاكهىٰ من صـ١٣٦-١٥٣.

لذلك قال الفيومي (وهذا آخر ما أردنا تلخيصه من بعض الشراح للآجرومية)[1].

❁❁❁❁❁

٣- شروح المقدمة الأجرومية

شرحت هذه المقدمة شروحا كثيرة، حتىٰ إن الذي يرىٰ هذه الشروح ليستيقن أنها كانت لها منزلة في نفوس العلماء، ومن أهم شروحها: -

١- الأنوار البهية في شرح الأجرومية، لأبىٰ عبد الله محمد بن أحمد بن عيسىٰ المغربي المتوفىٰ سنة ١٠١٦هـ[2].

٢- الدرر المضية؛ لأبىٰ الحسن محمد بن علىٰ المالكي الشاذلي المتوفىٰ سنة ٩٣٩[3].

٣- تحفة البرية في حل ألفاظ الأجرومية، لإبراهيم البطويسي[4].

٤- الجواهر المضية في حل الألفاظ الأجرومية، لأحمد بن محمد بن عبد السلام المولود سنة ٨٤٧[5].

---

(١) ينظر: لوحة (٣) من مخطوط (رافعة حاجب الطرف عن موانع الصرف) للفيومي نسخة المسجد الأحمدىٰ – طنطا

(٢) ينظر: إيضاح المكنون ٢ / ٥٤١.

(٣) ينظر: كشف الظنون ٢ / ١٧٩٦.

(٤) ينظر: إيضاح المكنون / ٥٤١.

(٥) ينظر: كشف الظنون ٢ / ١٧٩٦.

٥- الدرة النحوية في شرح الأجرومية، لشهاب الدين أحمد بن علىٰ الحديدي المتوفىٰ سنة ٨٦٨[١].

٦- الجوهرة المعنوية علىٰ الآجرومية، لأبىٰ الحسن علىٰ بن محمد بن علىٰ المالكي الشاذلي المتوفىٰ سنة ٩٣٩هـ[٢].

٧- الدرة النحوية في شرح الآجرومية، لمحمد بن أحمد بن يعلي الحسيني[٣].

٨- شرح الأجرومية للشيخ خالد الأزهري المتوفىٰ سنة ٩٠٥هـ، طبع ببولاق سنة ١٢٧٥هـ، وفي القاهرة بمطبعة التقدم العلمية سنة ١٣٢٥هـ[٤].

٩- شرح الأجرومية؛ للشيخ عبد الرحمن بن علىٰ بن صالح المكودىٰ المتوفىٰ
سنة ٨٠٧هـ[٥].

١٠- المستقل بالمفهومية في شرح ألفاظ الأجرومية، لأبىٰ عبد الله محمد بن محمد المالكي المعروف بالراعي، الأندلسي، النحوي المغربي المتوفىٰ سنة ٨٥٣هـ[٦].

---

(١) ينظر: إيضاح المكنون ٢ / ٥٤١.

(٢) ينظر: المرجع السابق ٢/ ٥٤١.

(٣) ينظر: كشف الظنون ٢ / ١٧٩٦.

(٤) ينظر: المرجع السابق ٢ / ١٧٩٦.

(٥) ينظر: فهرست الكتب النحوية المطبوعة صـ١١٦.

(٦) ينظر: كشف الظنون ٢ / ١٧٩٦.

١١- الفواكه الجنية علىٰ متممة الأجرومية لـ عبد الله بن أحمد بن علىٰ الفاكهي المكي الشافعي المتوفىٰ سنة ٩٧٢[١].

١٢- الرملية في شرح الأجرومية لشهاب الدين أحمد بن شهاب الدين الرملي المتوفىٰ سنة ٩٥٧هـ[٢].

وهناك شروحات أخرىٰ كثيرة جدا، لم أذكرها مخافة الاطالة[٣]، ولم يكتف الاهتمام بالمقدمة لهذا الحد، بل تجاوزه إلىٰ أن نظموها، وشرحوها وأهمها: -

١- الدرة البرهانية: برهان الدين والىٰ المقدسىٰ المتوفىٰ سنة ٩٦٠هـ[٤].

٢- الدرة اليتيمة: لسعيد بن سعد بن نبهان الحضرمي (مطبوع) [٥].

٣- الكواكب الجلية في نظم الأجرومية: لعبد السلام النبراوي (مطبوع)[٦].

---

(١) ينظر: بغية الوعاة ١ / ٢٣٨، وكشف الظنون ٢ / ١٧٩٦، وإيضاح المكنون ٢ / ٥٤١ وفهرست الكتب النحوية المطبوعة صـ١١٦.

(٢) ينظر: نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب صـ٣٣.

(٣) ينظر: كشف الظنون٢/ ١٧٩٦ – ١٧٩٧، إيضاح المكنون ٢/ ٥٤١، ٥٤٢، فهرست الكتب النحوية المطبوعة صـ ٣٧، ٥٥، ٦٨، ٧٧، ٨٢، ٩١، ١١٥، ١١٦، ١٢٢، ١٣٦، ١٤١، ١٦٤، ٢١٠.

(٤) كشف الظنون ٢ / ١٧٩٦.

(٥) ينظر: فهرست الكتب النحوية المطبوعة صـ٩٨.

(٦) ينظر: المرجع السابق صـ١٦٥، ١٦٦.

٤- نظم الأجرومية: للسيد إبراهيم الرياحي التونسي(١).

٥- نظم الأجرومية: لعلاء الدين علي بن نعمان بن محمود الألوسي البغدادي الحنفي(٢).

٦- نظم الأجرومية: لعلىٰ بن حسن الشافعي الشهير بالسنهوري(٣) وغيرها....

(١) ينظر: ايضاح المكنون ٢ / ٥٤٢.

(٢) ينظر: كشف الظنون ٢ / ١٧٩٦، ١٧٩٧، إيضاح المكنون ٢ / ٥٤١، ٥٤٢، فهرست الكتب النحوية المطبوعة صـ ٣٧، ٥٥، ٦٨، ٧٧، ٨٢، ٩١، ١١٥، ١١٦، ١٢٢، ١٣٦، ١٤١، ١٦٤، ٢١٠.

(٣) ينظر: نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب للتلمساني صـ٣٣ حيث ذكر فيه جهود العلماء في شرح الأجرومية وهم كثيرون.

القسم الأول

قسم: الدراسة

وفيه مبحثان: -

- **المبحث الأول: التعريف بالشيخ شمس الدين محمد عابدين محمد الفيومي من حيث: (نسبه – لقبه – موطنه – مذهبه – مكانته العلمية – مؤلفاته – شيوخه – تلاميذه – معاصريه– وفاته).**
- **المبحث الثاني: التعريف بكتاب: (رافعة حاجب الطرف عن موانع الصرف) للشيخ: شمس الدين محمد عابدين محمد الفيومي.**

المبحث الأول

التعريف بالشيخ شمس الدين محمد عابدين محمد الفيومي ويشمل: -

⋆ اسمه ونسبه وولادته(❁): -

اختلفت المصادر التي عرّفت بالشيخ (صاحب المخطوط) على قِلّتها حول نَسَبِه على النحو التالي، أن نسبه:

١- شمس الدين محمد عابدين – بالياء المثناة – محمد الفيومي الشافعي (١).

٢- أو هو: محمد عابد – بالباء الموحدة – بن محمد الشافعي، شمس الدين(٢).

٣- أو هو: شمس الدين محمد بن محمد عابد الفيومي(٣).

(❁) لم تسعفني كتب التراجم بعد بحث طويل جداً للوقوف علىٰ ترجمة وافية لهذا العالم تشفىٰ الصدر وتجلي لي جوانب من حياته العلمية، حيث لا يُعْلم تاريخ ولادته، مما أدىٰ إلىٰ الرجوع إلىٰ فهارس المخطوطات للوقوف علىٰ شيء من ترجمته....

(١) هذا ما جاء علىٰ صفحة غلاف مخطوط نسخة (وزارة الأوقاف – المكتبة المركزية للمخطوطات الإسلامية) ضمن مخطوطات (المسجد الأحمدي بطنطا).

وكذلك ضمن: -

- فهرس مخطوطات وكتب إسلامية وعربية في عدة علوم (التفسير والحديث، والفقه والنحو، والسيرة والتاريخ وغيرها)

(٢) ينظر: فهرس مخطوطات مركز (جمعة الماجد) وذكر أنه صاحب مخطوط (رافعة حاجب الطرف عن موانع الصرف).

(٣) ينظر: فهرس المكتبة الأزهرية بالقاهرة حيث جاء فيه: (وله تعليق علىٰ شرح شواهد شذور الذهب) وذكر اسمه.

٤- أو هو: شمس الدين محمد عابد الفيومي[١].

٥- أو هو: محمد علىٰ الفيومي الشافعي[٢].

ولعل أصحها هو: الأول؛ لأن هذا النسب هو الذي جاء علىٰ غلاف نسخة (المسجد الأحمدي – بطنطا).

★ لقبه:

كان يلقب بـ (شمس الدين)[٣]، وكذلك كان يلقب بـ (عابد)[٤].

---

(١) ينظر: فهرس مخطوطات علم النحو ضمن فهارس (مخطوطات وكتب إسلامية وعربية حيث جاء فيه: (وله تعليق علىٰ شرح شواهد شذور الذهب).
وكذلك في فهرس مخطوطات علم النحو ضمن فهرس (مخطوطات وكتب إسلامية وعربية)
وكذلك في فهرس المكتبة الأزهرية بالقاهرة (وله تعليق علىٰ شرح شواهد شذور الذهب)
كما جاء في فهرس دار الكتب بالقاهرة [١٩١٤٣ب] – (١٠١و) ف. م. دار الكتب (ف. سيد) ٢ / ١٦٠ حيث إنه كتب نسخة من: (الفتاوي الزينية في فقه الحنفية).

(٢) يراجع صـ١١٦ من كتاب: شرح شواهد شذور الذهب في معرفة كلام العرب وهو من المؤلفات التي ألفها.

(٣) ينظر: غلاف مخطوط " رافعة حاجب الطرف عن موانع الصرف " من نسخة وزارة الأوقاف – المكتبة المركزية للمخطوطات الإسلامية ضمن مخطوطات (المسجد الأحمدي بطنطا) – وكذلك فهرس: مركز جمعة الماجد، وفهرس مخطوطات علم النحو ضمن فهارس مخطوطات وكتب إسلامية وعربية، وجاء في فهرس مخطوطات المكتبة الأزهرية بالقاهرة أن من مؤلفاته: (تعليق علىٰ شرح شواهد شذور الذهب) وذكر في هذا الفهرس أن لقبه (شمس الدين).

(٤) ينظر: شرح شواهد شذور الذهب في معرفة كلام العرب وإعرابها، أول نسخة المكتبة الأزهرية بالقاهرة رقم (٥٨٩٨ نحو / ٩٠٥٧٧ الشوام) من ورقة (أ ب – ٥١ أ).

⋆ قطره، ووطنه:

كان الشيخ محمد عابدين من مدينة الفيوم إحدىٰ مدن القاهرة، ودرس في الأزهر الشريف.

⋆ مذهبه: كان شافعي المذهب.

جاء في أول كتابه: (شرح شواهد شذور الذهب في معرفة كلام العرب وإعرابها) (الشيخ محمد بن محمد الملقب بـ (عابد) الفيومي[1] قطرا، الشافعي[2] مذهبا،

---

(١) الفيومي – بفتح الفاء وتشديد الياء ين – نسبة إلىٰ الفيوم المعروفة من أعمال الديار المصرية، وهذه النسبة إلىٰ فيوم وهو موضع وراء مصر من أرضها وهي مدينة يوسف النبي – عليه السلام – وهو الذي احتفر نهرها بالوحي، وعمل لها سكرا بالآجر والكلس، وهذا السكر يتردد فيه الماء أكثر من مائة ذراع، وعرضه نحو من سبعين ذراعا، وبنىٰ في الفيوم بما في مائة قرية، وأجرىٰ عليها خليجا من النيل، وجعل لكل قرية شربا علىٰ حدة، وغرس فيها النخل وأنواع الفواكه.

ينظر: الضوء اللامع للسخاوي ١١/٢١٨ (الأنساب – حرف الفاء –)، والأنساب للسمعاني

٤ / ٤٢٠، واللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير الجزرىٰ ٢ / ٤٥٣، ولب اللباب في تحرير الأنساب للسيوطي صـ٢٠١.

والسكر: السد كما في القاموس المحيط ٢ / ٤٩ (سكر) وأساس البلاغة صـ٢١٥ (س – ك – ر).

(٢) الشافعي نسبه إلىٰ الإمام: أبىٰ عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب بن مناف.

ينظر: جمهرة أنساب العرب لابن حزم تحقيق وتعليق / عبد السلام هارون صـ٧٣، ومناقب الشافعي للإمام الفخر الرازي صـ٣، وكان الشافعي بحكم نشأته يميل إلىٰ أهل الحديث، استقر المذهب الشافعي في مصر عن طريق تلاميذ الإمام الشافعي، توسع هذا المذهب في مصر، حتىٰ صار الغالب علىٰ أهلها، ولما أتت دولة الفاطميين تراجع أثره، حتىٰ أتىٰ صلاح الدين الأيوبي – رحمه الله – فأعاد للمذهب الشافعي اعتباره، انتشر هذا المذهب في العراق حتىٰ زاحم مذهب الحنفية هناك كما انتشر=

الأزهري[1] وطنا)[2].

= في اليمن، وهو منتشر بقوة في الحجاز والحرمين، وشرق الجزيرة العربية وعمان وغيرها، ينظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ١ / ٩٠٠٨٥.

(١) الأزهري نسبه إلىٰ الجامع الأزهر، وهو أحد مساجد مصر علىٰ الاطلاق، وأحد المعاقل التاريخية لنشر العلم، وتعليم الاسلام كذلك، هو واحد من أشهر المساجد الأثرية في مصر والعالم الإسلامي، يعود تاريخ بنائه إلىٰ بداية عهد الدولة الفاطمية في مصر بعد ما أتم جوهر الصقلي فتح مصر سنة ٩٦٩م وشرع في تأسيس القاهرة – وقد أنشأه ليصلي فيه الخليفة (المعز لدين الله الفاطمي)، وليكون مسجدا جامعا للمدينة أسوة بجامع عمرو بن العاص في الفسطاط، واختلف المؤرخون في أصل تسميته. والراجح أن الفاطميين سموه بالأزهر تيمنا بـ فاطمة الزهراء ابنة النبي محمد – صلىٰ الله عليه وسلم – ويعتبر المسجد ثاني أقدم جامعة قائمة بشكل مستمر في العالم بعد جامعة القرويين، ويعد الجامع الأزهر الأول في مصر في تأدية دور المدارس والمعاهد النظامية، ألقىٰ أول درس فيه سنة ٣٦٥هـ / ٩٧٥م علىٰ يد علىٰ بن النعمان القاضي في فقه الشيعة، لكن في عهد الدولة المملوكة عين بها فقهاء لتدريس المذهب السني والأحاديث الشريفة، وفي عهد الملك فؤاد الأول صدر قانون بموجبه أنشأت كليات أصول الدين والشريعة واللغة العربية سنة ١٩٣٣، وأصبح الأزهر جامعة مستقلة رسميا في عام ١٩٦١هـ، ولا يزال الأزهر حتىٰ اليوم منارة لنشر وسطية الاسلام، ومؤسسة لها تأثير عميق في المجتمع المصري، ورمزا من رموز مصر الإسلامية، الجامع الأزهر – ويكيبيديا.

(٢) ينظر: شرح شواهد شذور الذهب في معرفة كلام العرب وإعرابها – نسخة المكتبة الأزهرية بالقاهرة رقم (٥٨٩٨ نحو / ٩٠٥٧٧ الشوام) في ورقة (أ ب – ٥١ أ).

⋆ مكانته العلمية وثناء العلماء عليه:

لم تذكر المصادر التي رجعت إليها في ترجمة هذا العالم شيئا عن حياته العلمية إلا النذر القليل، فقد كان الفيومي: –

شيخ الإسلام والمسلمين، وكنز الفقهاء والنحويين، ولسان المتكلمين، وحجة المناظرين، إمام علاّمة، وبَحْر همام فَهَّامة [(١)] كما كان: راويا للفنون، وحاويا للمتون في الهندسة[(٢)].

أهم مؤلفات الفيومي

من مؤلفات الفيومي التي وصلتنا: –

١– (تعليق علىٰ ما في شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب من الشواهد) جاء في أول كتابه: [(٣)]" شرح شواهد شذور الذهب في معرفة كلام العرب وإعرابها": (هذا تعليق علىٰ ما في شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب من الشواهد، لخصته[(٤)] من شرح لها وقفت عليه لمولانا الأستاذ أبي القاسم بن محمد البجائي[(٥)] مقتصرا علىٰ ما يتعلق بكل بيت من: اللغة،

---

(١) ينظر: شرح شواهد شذور الذهب في معرفة كلام العرب وإعرابها – نسخة المكتبة الأزهرية بالقاهرة رقم (٥٨٩٨ نحو / ٩٠٥٧٧ الشوام) في ورقة (أ ب – ٥١ أ).

(٢) ينظر: فهرس مخطوطات علم النحو من فهارس مخطوطات: كتب اسلامية وعربية.

(٣) ينظر: شرح شواهد شذور الذهب في معرفة كلام العرب وإعرابها للشيخ محمد علىٰ الفيومي الشافعي صـ٨٠.

(٤) ينظر: المرجع السابق صـ٨٠.

(٥) هو: أبو القاسم بن محمد البجائي، التونسي، من فقهاء الحنفية، ومحدثيهم بتونس كان حيا سنة ١٠٢٥هـ – ١٦١٦م.

ينظر: تراجم المؤلفين التونسيين لمحمد محفوظ – ج / ١ صـ١٠٠ – ١٠١.

والمعنىٰ حيث احتيج إليه....، والإعراب.... وما يكتفي به مما يتعلق بالقائل بعد تسميته) [1].

وقد فرغ منه في عاشر المحرم سنة ١٠٦٤هـ[2].

وقد ضم الكتاب (مائتين وتسعة وثلاثين) شاهدا. وقد تناول (إحدىٰ وستين) قضية من قضايا اللغة والنحو تضم فوائد وفرائد لا يستغنىٰ عنها باحث أو دارس.

وقد انفرد بـ: (الفوائد الغريبة، والمباحث الدقيقة، والاستدراكات العجيبة، والتحقق البارع والاقتدار علىٰ التصرف في الكلام)[3].

وقد طبع هذا الكتاب في منتصف شهر شوال سنة ١٢٩١هـ من الهجرة النبوية

بتصحيح الشيخ / محمد السملوطىٰ، بالمطبعة الكستلية [4] بمصر المحمية

---

(١) جمع الفيومي ذلك مما يلي: - ١- ما كتبه الإمام العيني علىٰ شواهد الكتب الأربعة.
٢- شرح شواهد أبيات الجمل للشيخ الفهرىٰ.
٣- شرح شواهد المغني للإمام السيوطي.
٤- شرح شواهد الجمل لابن هشام اللخمي.
٥- الدماميني الكبير علىٰ المغنىٰ.
٦- من غيرها مما تدعو الحاجة إليه. ينظر: شرح شواهد شذور الذهب صـ٩.

(٢) ينظر: شرح شواهد شذور الذهب في معرفة كلام العرب وإعرابها، آخر نسخة المكتبة الأزهرية بالقاهرة رقم (٦٧٥٦ نحو / ٩٦٧٨٩ المغاربة) في (٤٤) ورقة، كتبها حجاج بن علىٰ بن محمد البندقي الشافعي الحضيري ثامن شهر ربيع الأول سنة ١١٠٩هـ.

(٣) ينظر: شرح شواهد شذور الذهب في معرفة كلام العرب صـ٨-٩.

(٤) ينظر: المرجع السابق صـ٢٧٥.

١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م وقدم له وحققه د/ محمد إبراهيم سليم، وقامت بطبعة: دار الطلائع بالقاهرة للنشر والتوزيع في (٢٨٥) صفحة.

٢- كما تملك نسخة من: (النهر الفائض فيما تضمنه اسم زيد من الفرائض)لابن القاضي [١] المتوفىٰ سنة ١٠٤٠هـ، وهي نسخة المكتبة الأزهرية بالقاهرة رقم: (١٢٦٨ ميراث / ١٢٩٦٠٣) في (٢٧) ورقة، مسطرتها (١١) سطرا جاء فيها: (في نوبة الفقير إليه محمد عابد الفيومي الشافعي – عُفي عنه –).

٣- وكتب بخطه نسخة من: (الفتاوي الزينية في فقه الحنفية)[٢] لابن نجيم[٣] المتوفىٰ سنة ٩٧٠هـ، جمع وترتيب: محمد بن عبد الله الخطيب

---

(١) هو: محمد بن أبي القاسم بن محمد بن قاسم بن أبي الصافية. المقرئ، الفارسي، المغربي، المالكي الشاهر بن القاسم، الشهير بابن القاضي المتوفىٰ سنة ١٠٤٠هـ صاحب

(النهر الفائض فيما تضمنه اسم زيد من الفرائض) أي: زيد بن ثابت الصحابي – رضىٰ الله عنه – أوله: (الحمد لله الذي شرف علم الفرائض.... إلخ رسالة) وهذا المخطوط حققه " المختار بن الطاهر التليلي عام ٢٠٠١م.

ينظر: كشف الظنون عن أسامىٰ الكتب والفنون لحاجي خليفة ١ / ٥٨٠، وإيضاح المكنون للبغدادي ٢ / ٦٩٦.

(٢) ينظر: الفهرس الشامل للتراث العربي والإسلامي المخطوط (الفقه وأصوله)، مؤسسة: آل البيت للفكر الاسلامي ٧ / ١٥١ – منشورات: المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية – جمعية عمال المطابع التعاونية – عمان – الأردن ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م.

(٣) هو: زين الدين بن إبراهيم بن محمد الشهير بابن نجيم، فقيه حنفي، من العلماء، مصري، له تصانيف منها: (الأشباه والنظائر – ط) في أصول الفقه، و (البحر الرائق في شرح كنز الدقائق – ط) فقه، و (الرسائل الزينية – ط) ٤١ رسالة في مسائل =

التمرتاشي المتوفىٰ سنة ١٠٠٤هـ - وهي نسخة دار الكتب المصرية بالقاهرة رقم [١٩١٤٣ب]، في (١٠١) ورقة - دار الكتب (ف. سيد) ٢/ ١٦١، حيث كتبها بالاشتراك مع أ. محمد النشرتي.

* **شيوخه:**

لاشك أن عالما كبيرا مثل الشيخ: (شمس الدين محمد عابدين محمد الفيومي) قد درس علىٰ كبار أهل عصره كما هي عادة العلماء في كل عصر.

حيث: ضنَّت كتب التراجم بأخباره فلم تذكر لنا شيئا يتصل بشيوخه أو تلاميذه، ولعل من شيوخه: (أبا القاسم بن محمد البجائي التونسي).

وذلك استنادا إلىٰ ما جاء في أول كتابه: (هذا تعليق علىٰ ما في شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب من الشواهد لخصته في شرح لها وقفت عليه لمولانا الأستاذ: أبىٰ القاسم بن محمد البجائي...)[1].

وفيما يلي ترجمة [2] مختصرة للأستاذ: أبى القاسم بن محمد البجائي

=فقهية، و(الفتاوي الزينية – ط) ينظر: شذرات الذهب ٨ / ٣٥٨، والكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة ٣/ ١٣٧، الفوائد البهية في تراجم الحنفية صـ١٣٤- ١٣٥ و ١٣٨.

ينظر: الأعلام للزركلي ٣٥/ ١٠٤، معجم المطبوعات ١/ ٢٦٥، ٢٢٦.

(١) ينظر: شرح شواهد شذور الذهب في معرفة كلام العرب وإعرابها للشيخ العلامة محمد علىٰ الفيومي الشافعي صـ٨.

(٢) ينظر ترجمة البجائي في: تراجم المؤلفين التونسيين لمحمد محفوظ صـ٧٦، وذيل بشائر أهل الإيمان بفتوحات آل عثمان لحسين خوجه صـ١٩٧ رقم (٦٩) تحقيق: الطاهر المعموري- الدار العربية ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م، وفهرس مخطوطات المكتبة الأحمدية بتونس لـ عبد الحفيظ منصور صـ٢٨٧ – ٢٨٨، وخزانة جامع الزيتونة – دار الفتح للطباعة والنشر – بيروت.

[١] البجائي (كان حيا سنة ١٠٢٥هـ) (١٦١٦م).

- اسمه ونسبه وكنيته: -

هو: أبو القاسم بن محمد البجائي التونسي.

مكانته العلمية: من فقهاء الحنفية ومحدثيهم بتونس، كان خطيبا بجامع الخطبة خارج باب الجزيرة، ولما بعثت السلطة العثمانية عليا الجزائري قاضيا بتونس طلب فقيهين لمصاحبته ومذاكرته، فأرسل إليه صاحب الترجمة، والشيخ محمد براو[(١)]، فكان يفضل المترجم له علىٰ رفيقه.

أساتذته:

أخذ عن الشيخ أحمد أفندي التركي عند وروده إلىٰ تونس.

مؤلفاته:

١- شرح علىٰ الخزرجية في العروض.

٢- شرح مختصر علىٰ شواهد شذور الذهب لابن هشام.

٣- شرح مطول علىٰ شواهد شذور الذهب، منه نسختان بالمكتبة الوطنية بتونس.

٤- شرح شواهد القطر منه نسخة بالمكتبة الوطنية بتونس.

ومن أساتذته أيضا:

[٢] السيد الشريف الأرميوني [(٢)]

---

(١) كان إمام النحو في زمانه، وكان موجودا في أيام يوسف داىٰ، ينظر: ذيل بشائر أهل الايمان صـ١٦٧.

(٢) ينظر: معجم الشيوخ المسمىٰ رياض الجنة أو المدهش المطرب تأليف: عبد الحفيظ بن محمد الطاهر بن عبد الكبير الفارسي المتوفىٰ ١٣٨٣هـ صـ١٧، صححه وخرج حواشيه: عبد المجيد خيالي ذكره في إجازة حديث المسلسل بالأولية وهو قوله – صلىٰ الله عليه وسلم –: (الراحمون يرحمهم الرحمن تبارك وتعالىٰ، ارحموا من في الأرض يرحمكم مَنْ في السماء) صـ١٧. جاء في سنده: (ورواه السيد مرتضىٰ=

اسمه ونسبه:

هو السيد الشريف جمال الدين يوسف بن عبد الله بن سعيد، الحسيني، الأرميوني المصري الشافعي.

شيوخه:

أخذ العلم عن جلال الدين السيوطي.

تلاميذه:

أخذ عنه العلامة علىٰ السهروردي نزيل دمشق، وعبد السلام بن ناصر الدمياطي، وبرهان الدين العلقمي الشافعي القاهري، وعلىٰ بن يحيىٰ الملقب نور الدين الزيادي المصري الشافعي، ومحمد بن حجازي بن محمد بن عبد الله الشهير بالواعظ القلقشندي والمعمر الشمس الفيومي (صاحب المخطوط)، وشهاب الدين أحمد بن عيسىٰ الكلبي وغيرهم.

= أيضا عن المعمر داود بن سليمان الخربتاوىٰ، عن المعمر شمس الدين محمد الفيومي عن السيد الأرميوني) والحديث أخرجه البخاري في كتابه (الأدب المفرد باب: رحمة البهائم حديث (٣٨٠) صـ١٢٠ بلفظ آخر، ورواه أبو داود في كتاب الأدب، باب: في الرحمة حديث ٤٩٤١، والترمذي في كتاب: البر والصلة، باب ما جاء في رحمة المسلمين حديث (١٩٤١)، وقال هذا حديث حسن صحيح، والحاكم في مستدركه في كتاب: البر. باب (ارحموا أهل الأرض) حديث (٧٢٧٤) – ٤/ ١٧٥، وصححه وأقره الذهبي، وأحمد في مسنده حديث (٦٤٩٤) ٢/ ١٦٠، والحميدي في مسنده ٢ / ٢٦٩.

ينظر: حاشية (١) من كتاب معجم الشيوخ المسمىٰ رياض الجنة أو المدهش المطرب صـ٩.

وفاته:

توفي سنة سبع أو ثمان وخمسين وتسعمائة [1]

⋆ تلاميذه:

لم تذكر لنا المراجع التي رجعت إليها في ترجمة الشيخ شمس الدين محمد عابدين محمد الفيومي إلا القليل ممن أخذوا عنه، ونهلوا من علمه ومن هؤلاء: –

داوود بن سليمان الخربتاوي[2](❁)

اسمه ونسبه:

هو الشيخ محمد بن داود بن سليمان بن أحمد بن خضر الخربتاوي المالكي الأزهري.

شيوخه:

قرأ علىٰ والده وحضر دروس الشيخ علىٰ العدوىٰ الصعيدىٰ، وبه تخرج وأنجب في العلوم.

مكانته العلمية:

له سليقة جيدة في النظم والنثر، وحصل علىٰ كتب نفيسة المقدار، زيادة علىٰ الذي ورثه من والده.

---

(١) ينظر ترجمته في: كتاب الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة لنجم الدين الغزي ٢ / ٢٥٨، وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ٨ / ٣٢٢.

(٢) ينظر في ترجمته: حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر لعبد الرازق البيطار ٣/ ٤٠٨، وهدية العارفين ٢/ ٣٠٥، وإيضاح المكنون ١ / ٣٨٩.

(❁)ذكر في سند إجازة حديث المسلسل بالأولية، ينظر حاشية (١) من الصفحة السابقة...

مؤلفاته:

من أهم مؤلفاته: المواهب العلية في رب البرية لحل الألفاظ الأجرومية، والحاشية المرضية علىٰ ابن تركي والعشماوي، له محبة في آل البيت، وله فيهم مدائح كثيرة، وهو ممن قرظ علىٰ شرح القاموس للشيخ محمد مرتضىٰ تقريظا بديعا.

وفاته:

توفي سنة ١٢٠٧هـ - ١٧٩٢م.

★ معاصروه: -

كان للشيخ شمس الدين محمد عابدين محمد الفيومي بعض المعاصرين ولعل من معاصريه:

١-(ابن نجيم)[1] المتوفىٰ سنة ٩٧٠هـ، والذي كتب له الشيخ محمد الفيومي نسخة له من (الفتاوىٰ الزينية في فقه الحنفية) **وفيما يلي ترجمة موجزة لابن نجيم: -**

١- ابن نجيم

- **اسمه ونسبه:**

زين الدين بن إبراهيم بن محمد الشهير بابن نجيم الحنفي، المصري.

---

(١) ينظر ترجمة ابن نجيم في: الأشباه والنظائر لابن نجيم صـ٥، ٦ تحقيق الشيخ زكريا عميرات، ورسائل ابن نجم الاقتصادية أ. د/ محمد أحمد سراج، أ. د/ علىٰ جمعة محمد صـ١٥، ١٦، الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة ٣/ ١٣٧، ١٣٨، الفوائد البهية في تراجم الحنفية صـ١٣٤- ١٣٥، الخزانة التيمورية ٣ / ٣٠١، معجم المطبوعات ١ / ٣٦٥، ٣٦٦، الخطط التوفيقية ٥ / ١٧، شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ٨/ ٣٥٨، الأعلام للزركلي ٣ / ١٠٤.

- **مولده:**

ولد بالقاهرة عام ٩٢٦هـ.

- **كنيته:**

كان يكنىٰ بابن نجيم الحنفي.

- **نشأته وتعليمه:**

تعلم ابن نجيم الفقه، وأصول الدين إلىٰ أن أصبح قدوة الفقهاء الأَجلاء، وإماما عالما بأمور الدين، وعاملا بها، وكان محظوظا – بكرم الله – أن أتاه أخلاق الأولياء، والصالحين فلم يتوقف عن طلب العلم وتدريسه حتىٰ توفي.

- **حياة ابن نجيم العلمية والعملية:**

نشأ ابن نجيم وترعرع في أحضان مدينة القاهرة، حيث بدأت حياته العلمية في حفظ القرآن الكريم وتعلم مبادئ علوم العربية، كما أبدىٰ اهتماما واضحا بدراسة الفقه الحنفي، وتمكن من اتقان مسائل المذهب الحنفي، وأصوله، حتىٰ أخذ الإجازة من شيوخه في الافتاء والتدريس.....

صفاته:

كان عالما زاهدا، أجمع فقراء الصوفية علىٰ أدبه، كان له ذوق في حل مشكلات القوم، وله الاعتقاد العظيم في طائفة القوم.

- **شيوخه:**

تلقى ابن نجيم العلم عن عدد من الشيوخ منهم:

١- الشيخ شرف الدين البلقيني، أخذ عنه الفقه.

٢- الشيخ شهاب الدين أحمد بن يونس المصري الحنفي الشهير بابن الشلبي (ت٩٤٧هـ)أخذ عنه الفقه.

٣- الشيخ زين الدين بن عبد العال الحنفي (ت ٩٦٨) قرأ عليه في الفقه.

٤- الشيخ نور الدين الديلمي المالكي أخذ عنه في العلوم العقلية وعلوم العربية.

٥- الشيخ العارف بالله تعالىٰ سليمان الخضيري، أخذ عنه الطريق الصوفي.... وغيرهم[1].

تلاميذه: أخذ عنه:

١- الشيخ سراج الدين عمر بن إبراهيم بن محمد بن نجيم أخوه الأصغر، صاحب (النهر الفائق شرح كنز الدقائق) وله فيه مناقشة علىٰ أخيه.

٢- الشيخ شمس الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أحمد الخطيب بن محمد الخطيب الحنفي الأصولي صاحب: (تنوير الأبصار).

٣- الشيخ محمد العلمي سبط ابن أبي شريف المقدسي الأصل، ثم الشامي، لازمه بمصر وأخذ عنه كثيرا.

٤- الشيخ محمد بن عبد الله العربي الحنفي صاحب كتاب: (المفتي عل جواب المستفتي).

- **مؤلفاته:**

وضع ابن نجيم مؤلفات كثيرة أهمها:

١- الرسائل الزينية في فقه الحنفية.

٢- فتح الغفار في شرح المنار.

٣- لب الأصول في تحرير الأصول.

---

(١) ينظر: الفوائد البهية في تراجم الحنفية صـ١٣٤- ١٣٦.

٥- التحفة المرضية في الأرض المصرية.

٦- البحر الرائق شرح كنز الدقائق.

٧- القول النقي في الرد علىٰ المفترىٰ والشقىٰ.

٨- تعليق الأنوار علىٰ أصول المنار.

- **وفاته:**

توفي ابن نجيم سنة ٩٦٩، أو ٩٧٠هـ، وكان عمره ثلاثا وأربعين سنة تقريبا[(١)]

٢- ابن القاضي[(٢)]

لعل من المعاصرين للشيخ الفيومي أيضـًا: ابن القاضي، وفيما يلي ترجمة موجزة له:

- **اسمه ونسبه:**

هو: محمد بن أبي القاسم بن محمد بن محمد بن قاسم بن أبي العافية الفاسي، المالكي، الفرضي المعروف بابن القاضي المكناسي المتوفىٰ سنة ١٠٤٠هـ.

(١) ينظر: رسائل ابن نجيم الاقتصادية صـ١٦، والأشباه والنظائر لابن نجيم صـ٥-٦، والفوائد البهية في تراجم الحنفية صـ١٣٤، ١٣٥، شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ٨ / ٣٥٨، الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة ٣ / ١٣٨.

(٢) ينظر: رسائل ابن نجيم الاقتصادية صـ١٦، والأشباه والنظائر لابن نجيم صـ٥-٦، والفوائد البهية في تراجم الحنفية صـ١٣٤، ١٣٥، شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ٨/ ٣٥٨، الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة ٣ / ١٣٨.

- **حاله:**

فقيه، عالم، علامة، قدوة، محصل، فرضي، مشارك، رحاله، كان أوْحد عصره في علم الحساب والفرائض، والتوقيت، والتنجيم، والجدول وغير ذلك.

- **مشيخته:**

أخذ عن عمه مؤلف " الجذوة"، وعن الحافظ أحمد المقري وسيدي العربي الفاسي وغيرهم.

- **مؤلفاته:**

له مؤلفات كثيرة منها: -

١- البرق الوامض في الحساب والفرائض.

٢- كتاب لطيف أخذ فيه فصول الفرائض من لفظ زيد بن ثابت سماه (النهر الفائض فيما تضمنه اسم زيد من الفرائض).

٣- وتحقيق المذهب في مسائل الجد، ورحلة للمشرق، ومحاذي علىٰ قصيدة ابن ليون في التكسير، وتحفة الخالىٰ علىٰ نظم سلك اللئالىٰ في المخمس الخالي لسيدي العربي الفارسي، وله غير ذلك.

- **وفاته:**

توفي ابن القاضي في واحد وعشرين من ذي الحجة سنة أربعين وألف ١٠٤٠هـ. (١)

❁❁❁❁❁

(١) ينظر ترجمة ابن القاضي في: اتحاف أعلام الناس بجمال أخْبار حاضرة مكناس لابن زيدان عبد الرحمن بن محمد السجلماسىٰ ٤ / ٥٣، والتقاط الدرر ومستفاد المواعظ والعبر من أخبار وأعيان المائة الحادية والثانية عشر لمحمد بن الطيب القادري، صـ٩٢، وذيل وفيات الأعيان المسمىٰ (درة الحجال في أسماء الرجال) لأحمد بن محمد المكناسي المعروف بابن القاضي (مقدمة الكتاب صـ٥، ٦).

وفاة الفيومي:

توفي الشيخ شمس الدين محمد عابدين محمد الفيومي سنة ١٠٦٦هـ، جاء في آخر مخطوط: (رافعة حاجب الطرف عن موانع الصرف) نسخة وزارة الأوقاف – المكتبة المركزية للمخطوطات الإسلامية – المسجد الأحمدي بطنطا – مصر – ما نصه:

(قال مؤلفه – رحمه الله تعالىٰ –: وهذا آخر ما أردنا تلخيصه من بعض الشرَّاح للأجرومية في هذا المقام، والحمد لله سبحانه علىٰ التمام، وصلىٰ الله علىٰ سيدنا محمد وعلىٰ آله وصحبه... وقد تم نقله في يوم الاثنين المبارك سادس عشر محرم الحرام من شهور سنة ست وستين وألف من الهجرة النبوية....)[1].

❁❁❁❁❁

(١) ينظر: آخر مخطوط: (رافعة حاجب الطرف عن موانع الصرف). نسخة المسجد الأحمدي بطنطا لوحة (٦).

المبحث الثاني: التعريف بكتاب:
(رافعة حاجب الطرف عن موانع الصرف)
للشيخ شمس الدين محمد عابدين محمد الفيومي

يتناول هذا الكتاب بابا مستقلا من أبواب علم النحو وهو باب: (الاسم الذي لا ينصرف) وعنوان الكتاب يدل علىٰ مضمونة بوضوح، وعليه فكتابنا (رافعة حاجب الطرف عن موانع الصرف).

جمع بين دفتيه اجزاء هذا الباب حيث بدأ فيه مؤلفه بـ خطبة الكتاب، ثم ذكر أجزاءه وتناول فيه:

١- علامة إعراب: " الاسم الذي لا ينصرف".

٢- تعريف: " الصرف".

٣- تبيين أن المعتبر من شبه الفعل في منع الصرف هو: أَنَّ الاسم فيه فرعيتان مختلفتان مرجع إحداهما إلىٰ اللفظ، ومرجع الأخرىٰ إلىٰ المعنىٰ.

٤- اشتقاق كلمة (الصرف).

٥- تقسيم الاسم الممنوع من الصرف إلىٰ قسمين: (أ) القسم الأول: قسم يمنع بعلة واحدة تقوم مقام علتين وهو ثلاثة أشياء: (ما كان أخره ألف التأنيث الممدودة - ما كان أخره ألف التأنيث المقصورة - ما كان علىٰ وزن مفاعل أو مفاعيل).

٦- ما يمنع من الصرف للعلمية ومعها علة أخرىٰ وهو ستة أنواع هي: (التركيب - التأنيث - العجمة - وزن الفعل - زيادة الألف والنون- العدل).

٧- ما يمنع من الصرف للوصفية ومعها علة أخرىٰ وهو ثلاثة أنواع هي: (وزن الفعل - زيادة الألف والنون - العدل) ثم كانت خاتمة الكتاب.

٨- ثم ذيل المصنف كتابه بتنبيهات ثلاثة:

(أ) **التنبيه الأول في**: أقسام الظرف بحسب متعلقه.

(ب) **التنبيه الثاني في**: تعدد الخبر.

(ج) **التنبيه الثالث في**: المبتدأ المستغني بمرفوعه عن الخبر.

القســـم الثاني

(قســـم: التحقيق)

يشتمل هذا القسم على مبحثين:

المبحث الأول: ويشمل: (وصف نسخ المخطوط التي اعتمدتها في التحقيق – الرموز المعتمدة في التحقيق– المنهج الذي انتهجته فيه – عرض صور من نسخ المخطوط المعتمدة).

المبحث الثاني: تحقيق مخطوط (رافعة حاجب الطرف عن موانع الصرف) تحقيقا علميا.

المبحث الأول:

ويشمل عدة أمور:

أولاً: وصف نسخ المخطوط والرموز التي اعتمدتها في التحقيق:

اعتمدت علىٰ نسختين في التحقيق، وسأورد فيما يأتي وصفا لكل منهما:

١- النسخة الأم: وقد رمزت لها بالرمز (ط).

وهي نسخة كانت محفوظة في مكتبة المسجد الأحمدي بمدينة طنطا المصرية تحت رقم (١/٨٦٧) ثم إلىٰ المكتبة المركزية للمخطوطات الإسلامية التابعة لوزارة الأوقاف المصرية، والملحقة بمسجد السيدة زينب بالقاهرة تحت رقم (١٢٥١/ ١) وهي في (٤) ورقات، مستطرتها: (٢٥) سطرا، مقاس: (٢٠ ×١٥سم)، ومتوسط عدد الكلمات في كل سطر: (١٣) كلمة.

كتبها: أحمد بن محمد البلبيسي الأزهري الشافعي سنة: ١٠٦٦هـ عن نسخة بخط المؤلف.

وقد اعتمدتها أصلا لعدة أسباب منها:

١- أن هذه النسخة منسوخة عن نسخة المؤلف نفسه، بدليل ما جاء في أولها: (... قال شيخنا وأستاذنا، الإمام العالم العلّامة، الحبر الفهّامة، مفيد الطالبين، ومربي المريدين،.... سيدي ومولاي: شمس الدين محمد عابدين محمد الفيومي الشافعي

جزاه إله العرش عنـا بفضله ∴ قصورا وحورا فـي الجنان وسندسـا

بغير عذاب سابق وافعلن بنا ∴ كذاك وكن يا رب في القبر مؤنسا)

وفسح الله تعالىٰ في قبره، وغمره برضوانه وبره، وأمدني وإخواني ومحبيه من مدده وبركاته، وأعاد علينا بمنه من صالح دعواته، إنه علىٰ ذلك قدير، وبعباده لطيف خبير.....)

٢- أن هذه النسخة مقابلة علىٰ نسخة المؤلف نفسه بعد نسخها، بدليل وجود تصحيحات متعددة علىٰ جوانب المخطوط.

٣- أن هذه النسخة قد انفردت بذكر مؤلفها، وسنة نسخها.

٤- أن هذه النسخة قد سلمت من الشطب أو النقص.

٥- أن هذه النسخة قد كتبت بخط نسخي واضح.

٦- أن هذه النسخة كاملة من أولها إلىٰ آخرها وقد جاء علىٰ صفحة الغلاف في سطرين: -

(رسالة في الاسم الذي لا ينصرف تسمىٰ: رافعة الطرف عن موانع الصرف)

وأولها: (بسم الله الرحيم. أكتب مستعينًا متبركا. وهو حسبي ونعم الوكيل، والحمد لله الذي لا انصراف لملكه ولا زوال، فاتح أبواب البر لمن انخفض لارتفاع ذي الجلال، وأحمده أن أمدنا بما قصرت عن ضبطه الأقلام، وأشكره علىٰ ما أوْلانا من منتهىٰ جموع الإنعام.....).

وآخرها: (قال مؤلفه رحمه الله: وهذا آخر ما أردنا تلخيصه من بعض الشراح للأجرومية في هذا المقام، والحمد لله سبحانه علىٰ التمام، وصلىٰ الله علىٰ سيدنا محمد وعلىٰ آله وصحبه ما سجع حمام، وما ذيق حمام...).

تليها ثلاثة تنبيهات.

النسخة الثانية: وقد رمزت لها بالرمز (د).

كانت محفوظة في مكتبة معهد دمياط الديني تحت رقم (١٩٥)، ثم نقلت إلىٰ المكتبة الأزهرية بالقاهرة تحت رقم (٨٣٨٩ نحو / ١٣٢٣١٠ دمياط) في (٦) ورقات، مسطرتها (١٩) سطراً، مقاس: (٥ , ٢٠ × ١٥سم) ولم يُذْكَر اسم الناسخ، ولا تاريخ النسخ، وجاء علىٰ صفحة الغلاف في ثمانية سطور:

(هذه رسالة في الاسم الذي لا ينصرف، تأليف الشيخ العلامة المفيد: عبود الفيومي، تغمده الله برحمته ورضوانه، وأعاد علينا وعلىٰ المسلمين من بركاته في الدين والدنيا والآخرة، آمين، آمين، آمين).

وقد سقطت من أولها الديباجة السابقة، وأول الموجود منها: (بسم الله الرحمن الرحيم، وبه ثقتي، وصلىٰ الله علىٰ سيدنا محمد وعلىٰ آله وصحبه وسلم، وأما الفتحة فتكون علامة للخفض في الاسم الذي لا ينصرف، أي: لا ينون، فالصرف التنوين، وعدمه عدمه.....).

وآخرها: (قال مؤلفه – رحمه الله تعالىٰ – وهذا آخر ما أردنا تلخيصه من بعض شراح الأجرومية)

تليها التنبيهات الثلاثة الملحقة بآخر النسخة السابقة.

ورمزت بالرمز [و] لوجه الورقة، والرمز [ظ] لظهر الورقة.

❁❁❁❁❁

ثانياً: منهج التحقيق: -

كان منهجي في التحقيق يقوم علىٰ توخي الدقة في العمل، والأمانة العلمية، حيث حرصت علىٰ تتبع منهج أساطين اللغة و التحقيق، وهو منهج يقوم علىٰ القواعد والأسس الآتية:

١- المحافظة علىٰ النص كما أراده المؤلف.

٢- إعادة كتابة المخطوط وفق الرسم الإملائي.

٣- ضبط ما يجب ضبطه بالحركات.

٤- وضع علامات الترقيم، والوقف بين العبارات والفقرات تيسيرا علىٰ القارئ.

٥- الاعتماد علىٰ نسختين، اخترت أكملها أصلا، وقابلتها مع النسخة الأخرىٰ، وأثبت الاختلافات الواردة بين النسختين في الحاشية، وأثبت الفروق بينهما زيادة أو نقصانا أو اختلافا.

٦- إثبات الزيادات في الأصل بعد وضعها بين قوسين معقوفين.

٧- وضع عناوين جانبية رغبة التيسير والإيضاح.

٨- خرجت الآيات القرآنية بعد وضعها في قوسين مزهرين هكذا ﴿ ﴾ حيث اسم السورة، ثم رقم الآية.

٩- خرجت الشواهد الشعرية – وإن كانت قليلة – من مظانها فبدأت بالديوان، ثم مصادر اللغة والنحو.

١٠- خرجت النصوص، والنقول النحوية مسندة إلىٰ قائلها من أصولها، وإلا فمن المصادر التي نقلت عنها.

١١- ترجمت للأعلام الواردة في النص باختصار من كتب التراجم المعرفة.

١٢- شرحت الألفاظ اللغوية الصعبة باختصار بالاعتماد علىٰ معاجم اللغة.

١٣- توثيق أقوال العلماء المشار إليهم في التحقيق وذلك بالرجوع إلي أمهات المصادر.

❁❁❁❁❁

صور المخطوطات

(صور من النسختين المعتمدتين في التحقيق)

صورة عنوان النسخة (الأم) " ط" المسجد الأحمدي(طنطا)

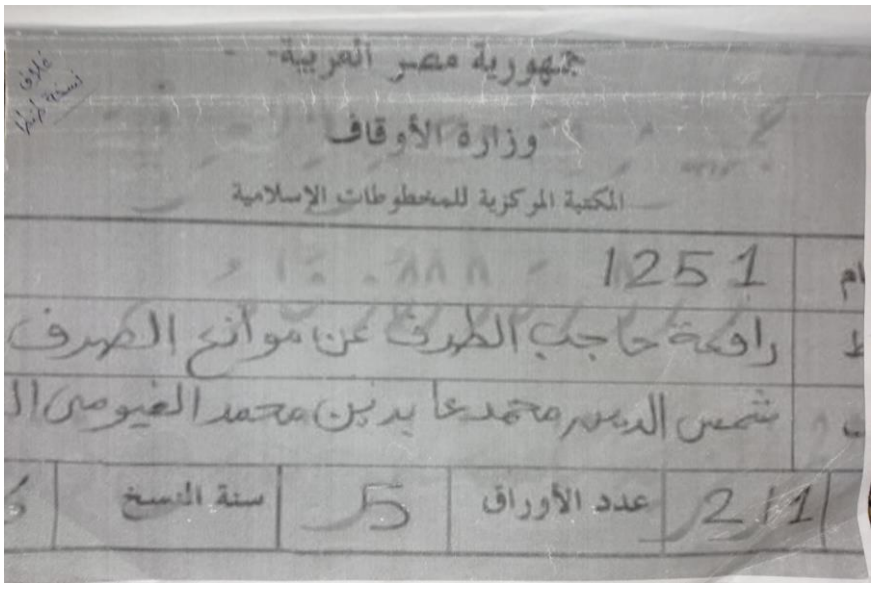

صورة الورقة الأولى من النسخة الأم (ط)
المسجد الأحمدي – طنطا

صورة الورقة الأخيرة من النسخة الأم (ط)
المسجد الأحمدي – طنطا

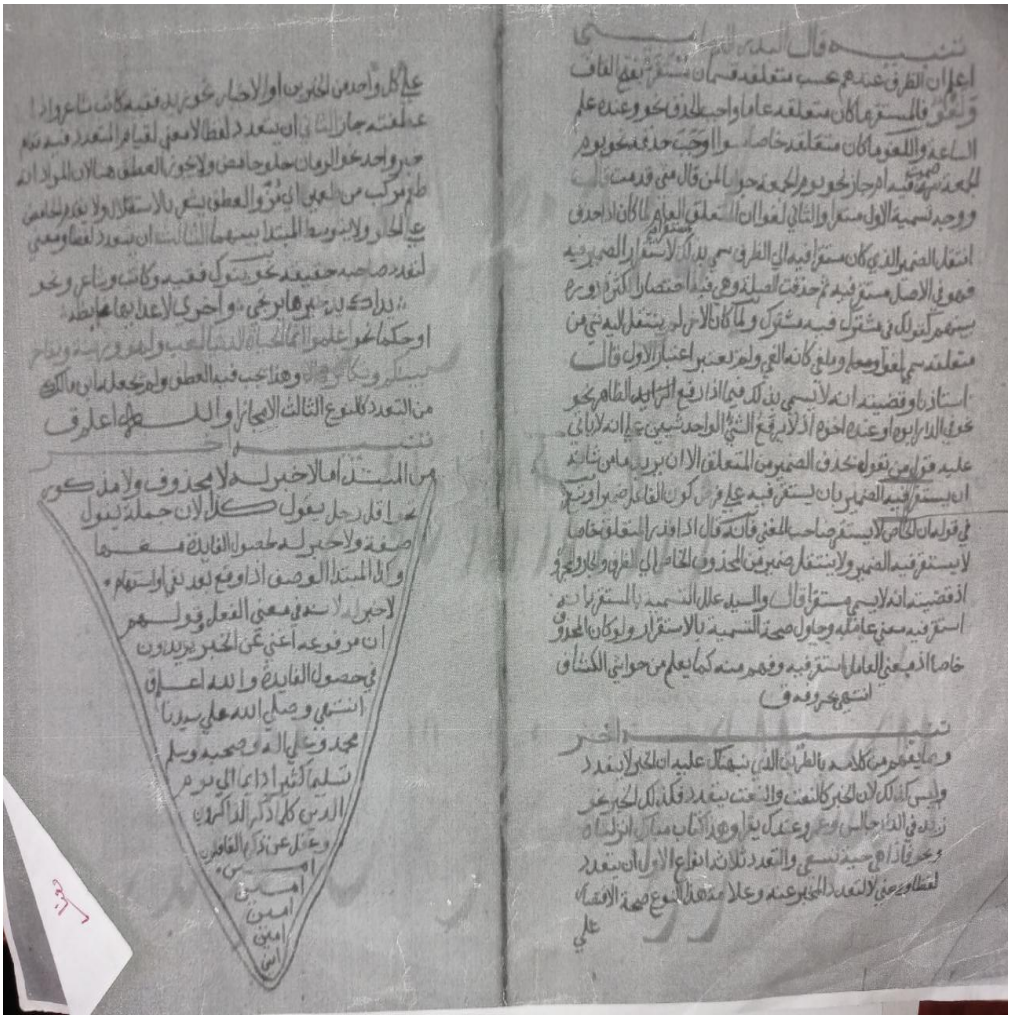

صورة عنوان النسخة الثانية (د) / دمياط

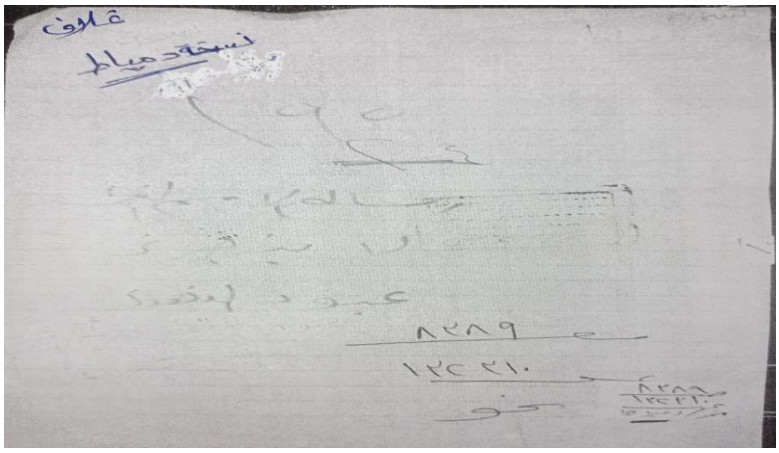

صورة الورقة الأولى من النسخة (د) / دمياط

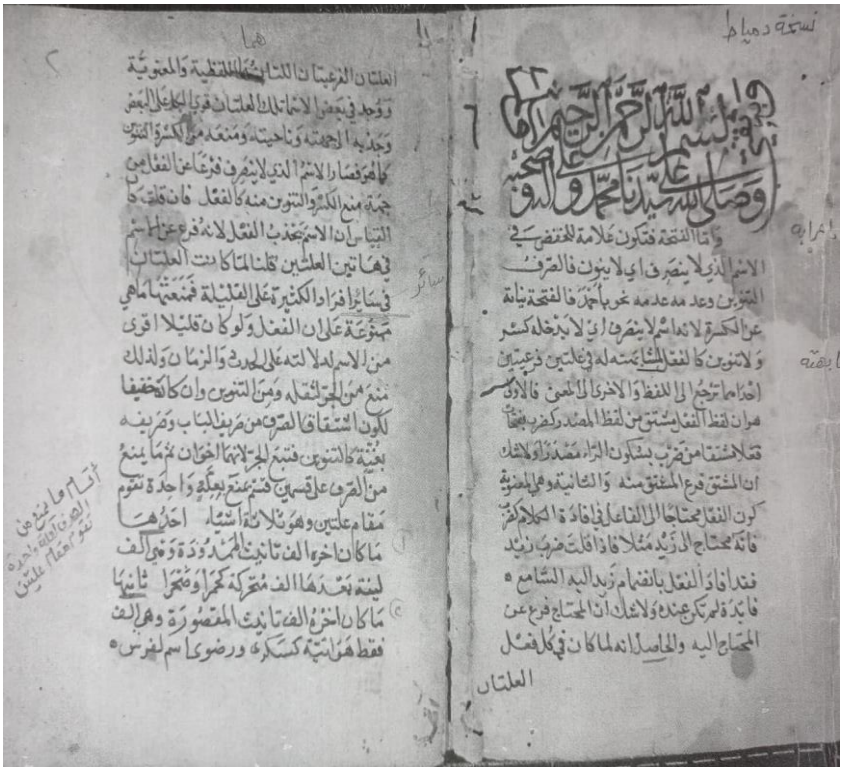

صورة الورقة الأخيرة من النسخة (د) / دمياط

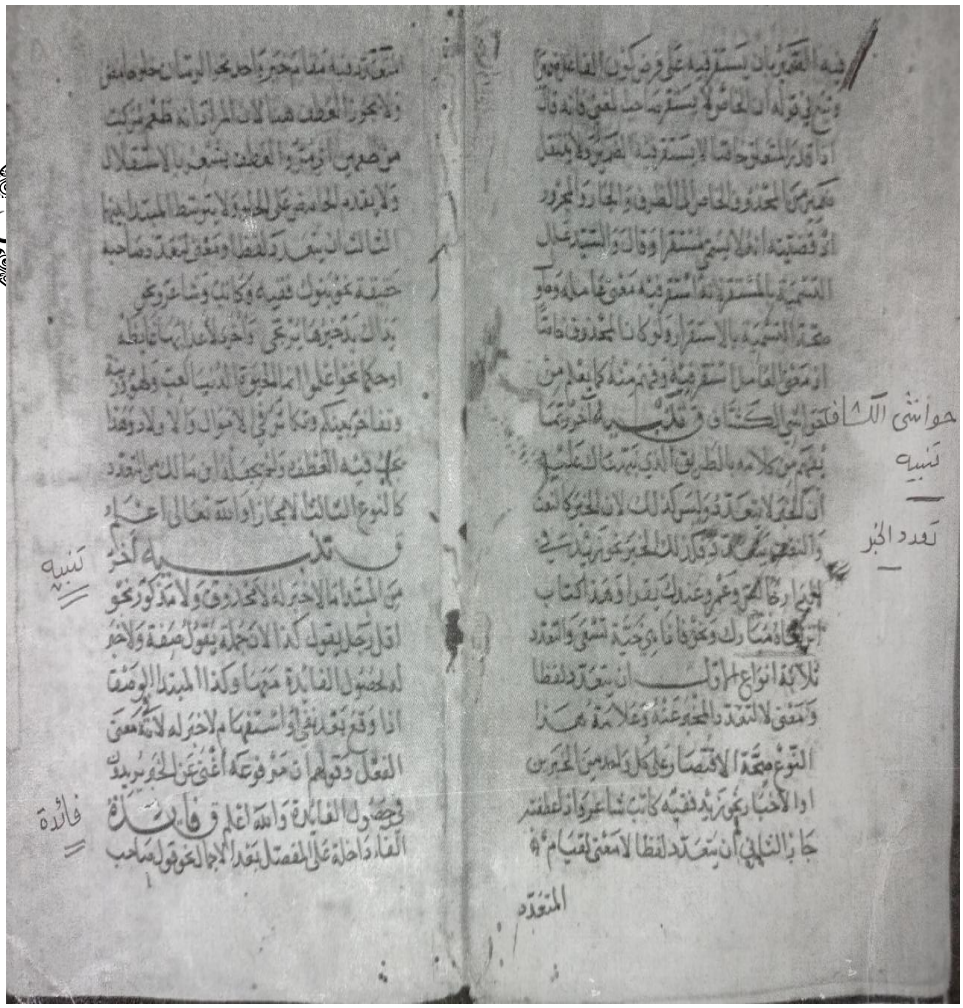

القســـــم الثانـي

تحقيق مخطوط:

(رافعة حاجب الطرف عن موانع الصرف)

تحقيقا علميا.

[●خطبة الكتاب]

[بسم الله الرحمن الرحيم

أكتب مستعينا متبركا، وهو حسبي ونعم الوكيل، الحمد لله الذي لا انْصِرَاف(١) لملكه ولا زوال، فاتح أبواب البر لمن انخفض(٢) لارتفاع ذي الجلال، وأَحْمَدُه أَنْ أمدّنا بما قَصُرَت عن ضبطِه الأقلام، وأشكره علىٰ ما أَوْلانا من مُنتهىٰ جموع (٣) الإنعام، (٤) وأشهد أن لا إله إلا اللّٰهُ وحده لا شريك له، شهادة تبلِّغ قائلها أسمىٰ المراتب(٥)، وتنجيه من جميع الهلكات والمصائب.

---

(١) في هذه الكلمة براعة استهلال وهو: أن يأتي الناظم أو الناثر في ابتداء كلامه بما يدل علىٰ مقصوده منه بالإشارة، لا بالتصريح. ينظر: جواهر البلاغة للهاشمي صـ٣٤٣.

ولعل المؤلف استخدم هذه الكلمة وهي: (انصراف)؛ لتناسب بعض ما جاء في العنوان وهو قوله: (... موانع الصرف).

(٢) « انخفض » استخدم المؤلف هذه اللفظة تنبيها علىٰ أن العلامة الفرعية في باب الممنوع من الصرف تكون في حالة " الخفض".

(٣) قوله: « منتهىٰ جموع » في هذه العبارة تنبيه من المؤلف علىٰ أن يشكر المؤمن ربه شكرا، لا شكر بعده كما أن صيغة « منتهىٰ الجموع » سميت بهذا الاسم؛ لأن هذا النوع من الجموع هو نهاية الجمع، ولا جمع بعده، ومعلوم أن هذه العلة من العلل التي تقوم مقام علتين في منع الاسم من الصرف، وسيأتي تفصيل ذلك في موضعه – إن شاء الله تعالىٰ–.

(٤) " الإنعام " أي: العطاء، والعطية من قولهم: أنعم فلان: أحسن وزاد، وأنعم عليه بكذا: أعطاه إياه. ينظر: لسان العرب لابن منظور (نعم).

(٥) " المراتب " جمع مرتبة أي: المنزلة والمكانة أو: المنزلة الرفيعة، والمرتبة: الرتبة. ينظر: المرجع السابق (رتب).

وأشهد أنَّ سيدنا ونبينا محمدا- صلىٰ الله عليه وسلم – " عبده"[1] ورسوله الذي نشر علىٰ رأسه علم الإسلام، فأشهره علىٰ رؤوس الأعلام[2]، وتوجّه بنور الهداية فجلىٰ عن القلوب ما امتزج بها من صدىٰ الكفر، وظلمة الأوهام[3]، وأَعْرَب[4] عمّا أعْجَم[5] من الحق،

فعدل إليه من قدر الله سعادة في الأزل[6]، وحرَّر ميزانَ اليقين فبيَّن به الرجحان والخَلَل[7]، – صلىٰ اللّٰه وسلم عليه وعلىٰ آله وصحبه – الذين وُصفوا بالعدل في تحقيق الأحكام والوزن بالِقسطاسِ[8] المستقيم، صلاة

---

(١) (عبده) في (ط): " عنده"، والصواب: ما أثبت أعلاه؛ لأن السياق يقتضيه.

(٢) " الأعلام " جمع مفرده: عَلَم، والعلم: العلامة، وسيد القوم، والجبل، والراية. ينظر: المرجع السابق(علم).

(٣) " الأوهام" جمع مفرده: الوهم، والوهم: الغلط والخطأ، وما يقع في الذهن من الظنون والخواطر. ينظر: المرجع السابق (وهم).

(٤) " أعرب " يقال: أعرب الكلام أي: بيّنه، وأعرب بمراده أي: أفصح به، ولم يوارب. ينظر: لسان العرب والمعجم الوسيط (عرب).

(٥) " أَعجم " يقال: أعجم الكلام أي: أبهمه، وذهب به إلىٰ العجمة، فهو خلاف: أعربه. ينظر: لسان العرب (عجم).

(٦) " الأِزل": القدم، وما لا أوَّل له، والأَزلي: القديم العريق. ينظر: لسان العرب (أزل).

(٧) " الخلل": منفَرَج ما بين كل شيئين، والخلل: الفساد والضعف، والجمع: خِلال. ينظر: لسان العرب (خلل).

(٨) " القِسطاس ": أضبط الموازين، وأقومها، وفي القرآن الكريم: ﴿ وَزِنُوا۟ بِٱلْقِسْطَاسِ ٱلْمُسْتَقِيمِ ﴾ : ينظر: المرجع السابق (قسط).

وسلاما دائميْن متلازميْن ما تزيد آلاء[1] مولانا علىٰ ما جاءه بقلب سليم، وسلِّم تسليما كثيرا.

أما بعد[2]: -

---

(١) " آلاء": الآلاء هي: النعم، وفي القرآن الكريم: ﴿ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾ : ينظر: المرجع السابق (آلىٰ).

(٢) يتلخص الحديث عن عبارة: (أما بعد) في عدة نقاط: -

(أ) استعمالها: ذكر ابن الشجرىٰ في أماليه ٣/ ١٣٢ أن (أمّا) المفتوحة لها ثلاثة مواضع، ثانيها مما يتعلق بموضوع البحث (.... أن تكون " أمّا" أخذًا من كلام مستأنف من غير أن يتقيد بها كلام... ثم قال: وعلىٰ هذا يرد ما يأتي في أوائل الكتب كقوله: أمَّا بعد كذا فإني فعلت) - وعبارة: " أما بعد، وبعد " عبارتان معدتان للانتقال من غرض إلىٰ غرض، وتؤذنان إلىٰ الغرض المقصود؛ لذلك سميت " أما بعد" بفصل الخطاب؛ لفصلها الكلام الثاني عن الأول، وحينما قال الشاعر:

لقد علم الحيّ اليماني أنّني ∴ إذا قلت: أما بعد أنّي خطيبها

علق البغدادي في خزانة الأدب ١ / ٣٦٩ علىٰ هذا البيت بقوله:

(" أما بعد " كلمة يبتدئ بها كثير من الخطباء والكتّاب كلامهم، كأنهم يستدعون بها الإصغاء لما يقولونه).

(ب) معناها: قال سيبويه في الكتاب ٤ / ٢٣٥: (" أما بعد " معناها مهما يكن من شيء).

فحذفت: " مهما "، و " يكن "، ونابت " أما" منابهما.

قال ابن مالك: أَمَّا كَمَهْمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ وَفَا ∴ لِتِلْوِ تِلْوِهَا وُجُوبًا أُلِفَا

ينظر: شرح الألفية لابن الناظم صـ٥٠٩، ويراجع في ذلك: المقتضب ٣ / ٢٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٨٥، ٨٦، وشرح الكافية الشافية لابن مالك، ٢ / ٩٦٤،=

[[مقدمة المؤلف]]

فهذه مقدمة في الاسم الذي لا ينصرف(١).

= وارتشاف الضرب ٤ / ١٨٩٣، والمساعد ٣ / ٢٣٤، وشرح التصريح ٢/ ٢٦٠، والهمع٢ / ٤٧٨، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٤/ ٦٣.

(ج) حقيقتها: جاء في كتاب: شرح خليل المسمىٰ نصيحة المرابط للأمين الشنقيطي صـ٤٣ ما نصه: (عبارة " أمَّا بعد " عبارة مركبة من لفظين؛ الأول: " أمّا"، والثاني: " بعد " فأما " أمّا" فحرف شرط، و " بعد " ظرف زمان مبني علىٰ الضم، عاملة محذوف تقديره: وأقول بعد ما تقدم من الحمد، والصلاة والتسليم علىٰ نبيه الكريم، ثم " أمَّا" تقع في كلام العرب؛ لتوكيد الخبر، و" الفاء" لازمة لها؛ لتصل ما بعدها بالحرف الملاصق لما قبلها، وقد تحذف "أمَّا " لكثرة الاستعمال، ويستغنىٰ عنها بدخول "الفاء " في الجواب).

(د) إعرابها (بعدُ) ظرف مبني علىٰ الضم، لحذف المضاف إليه، ونية معناه؛ وإنما بنىٰ "بعد" ومثلها: قبل؛ لأنهما في المعنىٰ: يراد بهما الإضافة إلىٰ شيء لا محالة، فلما أدىٰ كل منهما معنىٰ ما أضيف إليه بنىٰ علىٰ الضم في محل جر بـ من، ليكون الضم دليلا علىٰ ما سقط، أي: المضاف إليه المحذوف، " وقبل، وبعد" حال بنائهما يكونان معرفين بالإضافة إلىٰ معرفة منوية، ولذا قيد بناؤهما بكون المضاف إليه الذي حذف ونوىٰ معناه معرفة، فإن كان نكرة أعرب كلٌ منهما سواء أنوىٰ معناه أم لم ينو. ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ٢ / ٨٣ ويراجع فيما يتعلق بـ" قبل وبعد " في: الكتاب ٢/ ٤٤، ٣١١، والمقتضب ٣ / ١٧٤، ١٧٥، وأسرار العربية صـ٣١، وشرح المفصل ٤ /٨٨، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٢ / ٩٦٤، والارتشاف ٤ / ١٨١٦، والبحر المحيط ٧ / ١٦٢، وشرح شذور الذهب صـ١٢١ وشرح التصريح٢ / ٥١، والهمع ٢ / ١٤١.

(١) اختلف النحويون في مسميات هذا الباب علىٰ ما يلي:

سماه سيبويه، والزجاج، وابن السراج، وابن عصفور، وابن مالك في شرح الكافية الشافية بـ (ما ينصرف، وما لا ينصرف)، وعقد سيبويه، وابن السراج، وابن عصفور، وابن مالك له بابا. ينظر: الكتاب ٣ / ١٩٣، والأصول٢/ ٧٩، وشرح جمل الزجاجي=

لشيخنا وأستاذنا (١) الإمامِ العالم العلَّامة الحَبْر (٢) الفهَّامة مفيد الطالبين،

= لابن عصفور ٢/ ٣٢٧، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٣ / ١٤٣١ - أما الزجاج فقد ألف فيه كتاب كاملا بهذا الاسم. ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج صـ٢ وما بعدها.

أما المبرد فقد سماه بـ باب: (ما يجرىٰ وما لا يجرىٰ...) ينظر: المقتضب ٣ / ٣٠٩.

وأما ابن يعيش فأدخله تحت: (الاسم المعرب من حيث الصرف وعدمه) ينظر: شرح المفصل١/ ٥٦.

وأما الرضي فسماه بـ (الممنوع من الصرف) ينظر: شرح الرضي علىٰ الكافية مج ١ / ٩٦.

وأما ابن عقيل فسماه بباب: (منع الصرف) ينظر: المساعد ٣ / ٥.

وأما أكثر النحويين فكانت تسميته عندهم بباب: (ما لا ينصرف) ومن هؤلاء العلماء: أبي البركات بن الأنباري في: أسرار العربية صـ٣٠٧، وابن مالك في شرح التسهيل ١/ ٤١ وعبارته: الذي لا ينصرف، وابن الناظم في شرح الألفية صـ٤٤٩، وأبىٰ حيان في ارتشاف الضرب ٢ / ٨٥٢، وابن هشام الأنصاري في أوضح المسالك ٤/ ١١٦، والشيخ خالد الأزهري في شرح التصريح ١ / ٣١٥، والسيوطي في همع الهوامع ١/ ٨٥، والأشموني في شرح الأشموني بحاشية الصبان ٣ / ٣٣٥.

أما البغداديون فيسمون هذا الباب بـ (ما لا يجرىٰ)، والصرف قريب من الإجراء؛ لأن صرف الاسم: إجراؤه علىٰ ما له في الأصل من دخول الحركات الثلاث والتنوين. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٥٧.

(١) القائل هو: ناسخ المخطوط: أحمد بن محمد البلبيسي الأزهري الشافعي كما جاء علىٰ صفحة غلاف مخطوط (رافعة حاجب الطرف....) نسخة المسجد الأحمدي بطنطا.

(٢) الحَبْر: العالم، والجمع: أحبار. ينظر: لسان العرب (حبر).

ومُربي[1] المُريدين[2]، ومرشد المسترشدين[3] إلىٰ سنة سيد النبيين، لسان المعربين، كنز التحقيق للمعاني [....][4]، والتغريق[5] للمعاني، سيدي ومولاي شمس الدين محمد عابدين محمد الفيومي الشافعي[6]

جَزَاهُ إله العرش عنَّا بفَضْلِهِ ∴ قُصُورًا وحُورًا فِي الجِنَانِ وسُنْدُسَا
بِغَيْر عَذَابٍ سَابقٍ وافْعَلَن بِنَا ∴ كَذَاكَ وكُنْ يَا ربِّ فِي القُبُورِ مُؤْنِسَا[7]

(١) مربىٰ: يقال: رباه أي: نشأه، ونمَّىٰ قواه الجسدية، والعقلية، والخلقية، وتربّىٰ: تنشّأ، وتَغذَىٰ، وتثقّف. ينظر: المرجع السابق (ربي).

(٢) المُريدون: جمع: مُريد، وهو: المتعلم علىٰ شيخ طريقة، وفق منهاج، والمُريد: رتبة من رتب الصوفية، وللمريد درجات، وعليه أن يقرأ في اليوم والليلة أورادا يكلفها به شيخه ليسير علىٰ طريقته في التصوف. وذلك ضمن تربيته للمريد.
ينظر: المرجع السابق (ريد).

(٣) المسترشدون: يقال: رشد يرشد رشدا فهو راشد، والمفعول: مرشود. ورشد الولد أي: بلغ سن الرشد أي: البلوغ، ورشد الرجل أي: أصاب، واهتدىٰ، واستقام، وعرف طريق الرشاد، والراشد: المستقيم علىٰ طريق الحق، واسترشد فلانا: طلب منه أن يرشده.
ينظر: المرجع السابق (رشد).

(٤) [....] الكلمة مطموسة في الأصل. ولعلها: (وعُرْف).

(٥) التغريق: يقال: أغرق في الشيء أي: جاوز الحد وبالغ فيه، واستغرق الشيء: استوعبه.
ينظر: المرجع السابق (غرق).

(٦) هذا هو اسم صاحب المخطوط ونسبه، وقد سبقت ترجمته في قسم الدراسة.

(٧) هذان البيتان من بحر الطويل، ولم أعثر عليهما فيما تيسر لي من المراجع وكل من عروضهما، وضربهما مقبوض.
والقبض كما هو معروف: حذف الخامس الساكن، ومعلوم أن لبحر الطويل عروض واحدة مقبوضة دائما، وثلاثة أضرب: صحيح، ومقبوض، ومحذوف. =

وفسح الله تعالىٰ في قبره، وغمره برضوانه وبره، وأمدني وإخواني ومحبي من مدده[1]، وبركاته، وأعاد علينا بمنّه[2] من صالح دعواته إنه علىٰ ذلك قدير، وبعباده لطيف خبير.

[[علامة إعراب الاسم الذي لا ينصرف وتعريفه]]

قال – رحمه الله تعالىٰ[3]: -] [4]

(بسم الله الرحمن الرحيم ثقتي)[5]

[قوله][6]: وأما الفتحة[7] فتكون علامة.

=ينظر: كتاب الكافي في العروض والقوافي للخطيب التبريزي صـ٢٢.

والبيتان من تأليف ناسخ المخطط أحمد بن محمد البلبيسي الأزهري الشافعي كما جاء علىٰ صفحة غلاف مخطوط (رافعة حاجب الطرف عن موانع الصرف) للشيخ شمس الدين محمد عابدين محمد الفيومي الشافعي الأزهري المتوفىٰ سنة ١٠٦٦هـ نسخة: وزارة الأوقاف – المكتبة المركزية للمخطوطات الإسلامية – المسجد الأحمدي – طنطا – جمهورية مصر العربية.

(١) مدده: المدد: يقال: أمدّه بكذا أي: أعانه، وأغاثه، وساعده، والمدد: العوْن والغوث، والجمع: أمداد. ينظر: لسان العرب (مدد).

(٢) المن: يقال: منّ عليه منّا: أنعم عليه نعمة طيبة، والمن: كل ما يُنْعَم به. والمنّ: مصدر: منَّ، والجمع: أمنان. ينظر: المرجع السابق (منن)

(٣) كتب بجوارها في النسخة (ط): (وسميته برافعة حاجب الطرف عن موانع الصرف).

(٤) ما بين القوسين ليس في النسخة (د).

(٥) جاء ما بين القوسين في النسخة (د) بلفظ: بسم الله الرحمن الرحيم، وبه ثقتي، وصلىٰ الله علىٰ سيدنا محمد وعلىٰ آله وصحبه وسلم).

(٦) سقطت كلمة " قوله " من النسخة (د).

(٧) الاسم الذي لا ينصرف إذا لم يضف ولم تدخل عليه الألف واللام فعلامة جره الفتحة، فإن فقد شرطا من هذين جر بالكسرة. ينظر: شرح الكافية الشافية لابن=

= مالك ٣ / ١٤٣٤، ويراجع الكتاب١ / ٦، والأصول لابن السراج ٢/ ٧٩، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٥٢١، وشرح المفصل ١/ ٥٨، وشرح ابن الناظم صـ٤٤٩، وهمع الهوامع ١/ ٨٥، ٨٦، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٣ / ٣٣٦.

قال ابن مالك في شرح التسهيل ١/ ٤١ في إعراب الاسم الذي لا ينصرف: (فهذا النوع إذا جُرّ نابت الفتحة فيه عن الكسرة، لأنه لوجر بالكسرة مع عدم التنوين؛ لتوهم أنه مضاف إلىٰ ياء المتكلم، وقد حذفت لدلالة الكسرة عليها، أو مبنىٰ؛ لأن الكسرة لا تكون إعرابية إلا مع تنوين أو ما يعاقبه من الإضافة أو الألف واللام؛ ولذلك إذا أضيف أو دخل عليه الألف واللام جر بالكسرة لزوال التوهم، وقد تناول قولنا: « أو يصحب الألف واللام » المعرفة والزائدة والموصولة، فإنهن متساويات في إيجاب جر ما لا ينصرف بالكسرة.... فالمعرفة كقوله تعالىٰ: ﴿ مَثَلُ ٱلْفَرِيقَيْنِ كَٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْأَصَمِّ ﴾ [هود:٢٤]، والزائدة كقول الشاعر:

رأيتُ الوليدَ بنَ اليزيد مُبَاركا ∴ شديدًا بأعباءِ الخلافةِ كَاهِلُه

والموصولة كقول الشاعر:

وما أنتَ باليقظانِ ناظرُه إذا ∴ رَضيتَ بما يُنْسِيكَ ذِكْرَ العَواقب)

ويتبين مما سبق أنه إذا أضيف ما لا ينصرف، أو دخلته الألف واللام كسر في موضع الجر وفي ذلك وجهان:

أحدهما: أن كسرة الجر سقطت تبعا لسقوط التنوين بسبب المشابهة، وسقوطه بالألف واللام والإضافة بسبب آخر، فلا يسقط الجر تبعا له، ولذلك قال النحويون: فأمن فيه التنوين أي: أن سقوط التنوين بسبب المشابهة كان استحسانا لا ضرورة، ولذلك يجوز للشاعر اتباعه، فأما سقوط الألف واللام والاضافة فكالضرورة، ولذلك لا يسوغ للشاعر الجمع بينهما.

والوجه الثاني: أنه بالألف واللام والإضافة يبعد من شبه الفعل الحاصل بالفرعية فيعود إلىٰ حقه من الجر.... ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ١ / ٥٢١، ويراجع: أسرار العربية لأبي البركات بن الأنباري صـ٣١٣، ٣١٤.

للخفض[1] في الاسم الذي لا ينصرف، أي: لا ينوَّن[2].

---

(١) خصّ " الخفض" هنا دون الرفع والنصب؛ لأن العلامة الفرعية في هذا الباب تكون في حالة " الجر"، وإنما حُمل " الجر" علىٰ النصب في ما لا ينصرف؛ لأن بين الجر و النصب مشابهة، ولهذا حمل الجر علىٰ النصب في التثنية، وجمع المذكر، والمؤنث السالم فلما حمل الجر علىٰ النصب في تلك الموضع، فكذلك يحمل الجر علىٰ النصب ههنا. ينظر: أسرار العربية لأبي البركات بن الأنباري صـ٣٠٩، ٣١٠.

واستخدم المؤلف " الخفض" دلالة علىٰ أنه كوفيٰ المذهب؛ لأن (الخفض) من عبارات الكوفيين، أما (الجر) فمن عبارات البصريين.

قال ابن يعيش في: شرح المفصل ٢/ ١٧ : (الجر من عبارات البصريين، والخفض من عبارات الكوفيين...) ويراجع: الكليات للكفوي صـ٢٩، والمدارس النحوية لشوقي ضيف صـ١٥٤، ومدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو للدكتور / مهدي المخزومي صـ٣١، والمصطلح النحوي نشأته وتطوره حتىٰ أواخر القرن الثالث الهجري للدكتور / عوض حمد القوزىٰ صـ٧٠.

كما أن صاحب المخطوط استخدم مصطلح (الخفض) قبل ذلك حينما قال:

(الحمد لله الذي لا انصراف لملكه ولا زوال، فاتح أبواب البر لمن انخفض لارتفاع ذي الجلال) *فقوله (لمن انخفض) دليل علىٰ أن صاحب المخطوط: كوفي المذهب.

(٢) اختلف النحويون في حد (ما لا ينصرف) بناء علىٰ الاختلاف في تعريف (الصرف) علىٰ ما يلي: -

١- ذهب بعض النحاة إلىٰ أن الاسم الي لا ينصرف هو: المسلوب منه (التنوين وحده)، بناء علىٰ أن الصرف: ما في الاسم من: الصوت، أخذا من: "الصريف " وهو: الصوت الضعيف.

ومن هؤلاء النحويين ابن الخشاب، وأبي البركات بن الأنباري، والعكبري، وابن مالك وابن الناظم وابن هشام الأنصاري، والأشموني.

ينظر: المرتجل صـ٧١. وأسرار العربية، صـ٣٦، واللباب ١ / ٧٢، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٤١، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٣٤، وشرح الألفية لابن الناظم صـ٤٥٠، وأوضح المسالك ٤/ ١١٥، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٣/ ٣٣٦.=

[[المقصود بالصرف]]

فالصرف: التنوين [1]، وعدمه عدمه،

= ٢- وذهب بعضهم إلىٰ أن الاسم الذي لا ينصرف هو: المسلوب منه (التنوين والجر معا) بناء علىٰ أن الصرف هو: التصرف في جميع المجاري.

ومن هؤلاء النحويين: المبرد، والزجاج، وابن السراج، وابن يعيش، وابن عصفور، وأبي حيان.

ينظر: المقتضب ٣ / ٣٠٩، وما ينصرف وما لا ينصرف صـ٢، والأصول ٢ / ٧٩، وشرح المفصل ١ / ٥٧، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢ / ٣٢٧، والارتشاف ٢ / ٨٥٢، ويراجع: الهمع ١/ ٨٥.

٣-وذهب ابن الحاجب إلىٰ أن الممنوع من الصرف هو: ما فيه علتان من تسع، أو واحدة منها تقوم مقامهما. ينظر: شرح الكافية للرضي مج ١ / ٩٦، ويراجع: الأشباه والنظائر

١ / ٣٠١، ٢/ ١٥٠.

(١) التنوين هو: مصدر نوّنت، وحقيقته: نون ساكنة تزاد في آخر الاسم المعرب ويثبت في الوصل دون الوقف، وانما سمىٰ تنوينا لوجهين:

أحدهما: أنه حادث بفعل الناطق به وليس من سِنْخ الكلمة.

والثاني: أنهم فرقوا بين النون الثابتة وصلا ووقفا، وبين هذه النون.

ينظر: اللباب في علل البناء والاعراب للعكبري ١ / ٧٤، ومن النص السابق يتبين أن: التنوين هو نون في الحقيقة، قال ابن جني في سر صناعة الإعراب ٢/ ٤٨٩: ((واعلم أن النون قد زيدت علامة للصرف وهي المسماه تنوينا، وذلك نحو قولك: هذا رجلٌ وغلامٌ، ورأيت رجلاً وغلامـًا، ومررت برجلٍ وغلامٍ، وهذا التنوين هو نون في الحقيقة)).

ونصّ ابن جني علىٰ أن التنوين ليس من بنية الكلمة ومن ثم قال في سر الصناعة ٢ / ٤٩١: (وإنما لم يثبت في الخط؛ لأنه ليس مبنيا في الكلمة)

كما نصَّ علىٰ أن "التنوين" يحذف من اللفظ في الوقف فقال في سر الصناعة ٢ / ٤٩١: ((وكذلك ايضا حذف من اللفظ في الوقف، فقالوا: هذا صالحْ، ومررت بجعفرْ، ولم يقفوا عليه لما ذكرناه من كراهيتهم شبهه بحرف الإعراب)) وأشار ابن مالك إلىٰ تعريف "التنوين" بقوله:

الصَّرْفُ تَنْوينٌ أَتىٰ مُبَيِّنَا ∴ مَعْنَىً به يكونُ الاسمُ أَمْكَنَا

ينظر: الخلاصة لابن مالك صـ٩١.

** وإنما زادوا (التنوين) في المنصرف دون غيره من الحروف؛ لأن حروف المد تعددت زيادتها لما فيها من الثقل، وما يلحقها من التغيير بحسب ما قبلها من الحركات، والنون أشبه بحروف المد لما فيها من الغنة، ويؤمن فيها ما خيف من حروف المد. ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ٢ / ٧٤.

ولعل العكبري أراد أن " التنوين " لا يعرض له إبدال ولا إعلال، وإلىٰ ذلك أشار أبو البركات بن الأنباري في أسرار العربية ٣٥، ٣٦ فقال: (ألا ترىٰ أنهم لو جعلوا الواو علامة للصرف لانقلبت ياء في الجر لانكسار ما قبلها؟ وكذا حكم الياء والألف في الاعتلال، والانتقال من حال إلىٰ حال، وكأن التنوين أَوْلىٰ من غيره لأنه خفيف يضارع حروف العلة، ألا ترىٰ أنه غنة في الخيشوم، وأنه لا معتمد له في الحلق، فأشبه الألف إذا كان حرفا هوائيا.

فإن قيل: لماذا دخل " التنوين " الكلام؟ قيل: اختلف النحويون في ذلك: –

- فذهب سيبويه إلىٰ أنه دخل الكلام علامة للأخف عليهم، والأمكن عندهم.
- وذهب بعض النحويين إل أنه دخل فرقا بين الاسم والفعل.
- وذهب آخرون إلىٰ أنه دخل فرقا بين ما ينصرف وما لا ينصرف.)

يراجع في ذلك: الكتاب ١ / ٢٠، ٢١، و ٣/ ٢٤١ والايضاح في علل النحو للزجاجي صـ٩٧. والمرتجل صـ٣١٢، واللباب ١ / ٧٤ – ٧٦.

وذكر العكبري في اللباب قولا رابعا في علىٰ زيادة التنوين في الكلام، وهو: (أنه فرّق بين المفرد والمضاف) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ١/ ٧٦ ويراجع: الإيضاح في علل النحو للزجاجي صـ٩٧.

نحو: بأحمدَ، فالفتحة (١) نيابة عن الكسرة؛ لأنه اسم لا ينصرف، أي: لا يدخله كسر ولا تنوين (٢) كالفعل، لمشابهته له(٣)

(١) جاء في المقتضب ١/ ٢٤٨: (... ما لا ينصرف، إذا كان مخفوضا فتح، وحمل علىٰ ما هو نظير الخفض نحو: مررت بعثمانَ وأحمدَ يا فتىٰ)، وقال الزجاج في ما ينصرف وما لا ينصرف صـ٢: (فلذلك جُعل المخفوض مفتوحا، فالفتح فيه بناء، إذا لم يكن أن يدخله إعراب لا يدخل في الفعل مثله، فأبدل من الكسر بناء الفتح) وذكر الرضي في شرح الكافية ١/ ١٠٢: (وقال الأخفش والمبرد والزجاج: غير المنصرف – في حال الجر – مبني علىٰ الفتح لخفته، وذلك لأن مشابهته للمبني – أي الفعل – خفيفة، فحذف علامة الإعراب مطلقا – أي التنوين – وبني في حالة واحدة فقط، واختص بالبناء في حالة الجر؛ ليكون كالفعل المشابه في التعري من الجر)

يراجع في ذلك: الأصول ٢/ ٧٩، وشرح المفصل ١/ ٥٩، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٤١، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٣ / ١٤٣٤، وشرح ابن الناظم صـ٤٤٩، والهمع ١ / ٨٥، ٨٦، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٣ / ٣٣٦.

(٢) ينظر: المقتضب ٣ / ٣٠٩، والأصول ٢/ ٧٩، وشرح المفصل صـ٥٧، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢ / ٣٢٧. وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٣ / ١٤٣٤، وشرح الرضي علىٰ الكافية ١ / ٩٦، ٩٧، وشرح ابن الناظم صـ٤٤٩، وارتشاف الضرب ٢ / ٨٥٢، وأوضح المسالك٤ / ١١٤، والهمع ١ / ٨٥.

(٣) قال سيبويه: (واعلم أن ما ضارع الفعل المضارع من الأسماء في الكلام، ووافقه في البناء أجرىٰ لفظه مجرىٰ ما يستثقلون. ومنعوه ما يكون لما يستخفون، فيكون في موضع الجر مفتوحا، استثقلوه حيث قارب الفعل في الكلام، ووافقه في البناء) ينظر: الكتاب ١ / ٦، وقال في ص٧:

(فجميع ما يترك صرفه مضارع به الفعل؛ لأنه إنما فعل ذلك به؛ لأنه ليس له تمكن غيره، كما أن الفعل ليس له تمكن الاسم) وقال المبرد في المقتضب ٣ / ٣٠٩: (واعلم أن كل ما لا ينصرف مضارع به الفعل، وإنما تأويل قولنا: لا ينصرف، أي: لا =

في علتين [1] فرعيتين.

إحداهما: ترجع إلىٰ اللفظ[2]،

=يدخله خفض ولا تنوين؛ لأن الأفعال لا تخفض ولا تنون، فلما أشبهها جرىٰ مجراها في ذلك)

وقال أبو البركات بن الأنباري في أسرار العربية صـ٣٦: (وإنما منع هذا الضرب من الأسماء الصرف؛ لأنه يشبه الفعل، فمنع من التنوين ومن الجر تبعا للتنوين لما بينهما من المصاحبة، وذهب بعضهم إلىٰ أنه منع الجر لأنه أشبه الفعل، والفعل لا يدخله جر ولا تنوين، فكذلك ما أشبهه) ويراجع في ذلك اللباب للعكبري ١ / ٥٠٠.

(١) وإنما لم يقتنع في هذا الحكم بكون الاسم فرعا من جهة واحدة؛ لأن المشابهة بالفرعية غير ظاهرة. ولا قوية، إذا الفرعية لست من خصائص الفعل الظاهرة، بل يحتاج في إثباتها إلىٰ تكلف، وكذا إثبات الفرعية في هذه الأسماء بسبب هذه العلل غير ظاهر، فلم يكف واحدة منها إلا إذا قامت مقام اثنين. ينظر: شرح الرضي علىٰ الكافية ١ / ١٠٠، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ١ / ٣٥، ويراجع: ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج صـ٢، واللباب للعكبري ١ / ٥٠٠ وجاء فيه: (فإن قيل: هلا منع الشبه من وجه واحد، قيل: لا يمنع لوجهين:

أحدهما: أن استحقاق الاسم الصرف أصل متأكد، فالشبه الواحد دون تأكده بالأصالة.

والثاني: أن الانتقال من الأصل إلىٰ حكم الفرع يفتقر إلىٰ دليل يرجح عليه، إذا لو تساويا لم يكن الانتقال أوْلىٰ بالبقاء، والشبه الواحد لا يرجح الأصالة، وصار كالحق في الذمة، لا يثبت إلا بشاهدين، لأن البراءة أصل.)

(٢) الجهة اللفظية هي: علل منع الاسم من الصرف، وعدها الجمهور تسعا، وعدها بعضهم عشرا، ينظر: أسرار العربية صـ٣٠٧، واللباب ١ / ٥٠١، وشرح الجمل = =لابن عصفور ٢ / ٣٢٧، وشرح التصريح ١ / ٣١٦، والهمع ١/ ٨٧. وسيأتي تفصيل ذلك إن شاء الله تعالىٰ.

والأخرىٰ: إلىٰ المعنىٰ(١).

فالأولىٰ: هو أن لفظ الفعل مشتق من لفظ المصدر(٢)، كـ ضَرَبَ – بفتحات – فعلا مشتقا من ضَرْبٍ – بسكون الراء – مصدرا.

(١) يقصد بالجهة المعنوية: العلمية والوصفية.

(٢) القول بأن " الفعل" مشتق من: " المصدر" هو مذهب البصريين، واستدلوا علىٰ ذلك من سبعة أوجه:

الوجه الأول: أنه يسمىٰ مصدرا، والمصدر هو الموضع الذي تصدر عنه الإبل، فلما سمىٰ مصدرا دل علىٰ أنه قد صدر من الفعل.

والوجه الثاني: أن المصدر يدل علىٰ زمان مطلق، والفعل يدل علىٰ زمان معين، فكما أن المطلق أصل للمقيد، فكذلك المصدر أصل للفعل،

والوجه الثالث: أن الفعل يدل علىٰ شيئين، والمصدر يدل علىٰ شيء واحد قبل الاثنين، فكذلك يجب أن يكون المصدر قبل الفعل، =

= والوجه الرابع: أن المصدر اسم، وهو يستغنىٰ عن الفعل، والفعل لابد له من الاسم، وما يكون مفتقرا إلىٰ غيره أولىٰ بأن يكون فرعا مما لا يكون مفتقرا إلىٰ غيره.

والوجه الخامس: أن المصدر لو كان مشتقا من الفعل لوجب أن يدل علىٰ ما في الفعل من الحدث والزمان، ومعنىٰ ثالث كما دلت أسماء الفاعلين والمفعولين علىٰ الحدث وعلىٰ ذات الفاعل والمفعول به، فلما لم يكن المصدر كذلك، دل علىٰ أنه ليس مشتقا من الفعل.

والوجه السادس: أن المصدر لو كان مشتقا من الفعل لوجب أن يجرىٰ علىٰ سنن واحد، ولم يختلف كما لم تختلف أسماء الفاعلين والمفعولين، فلما اختلف المصدر اختلاف سائر الأجناس دل علىٰ أن الفعل مشتق منه. =

ولا شك أن المشتق فرع [عن][1] المشتق منه.

والثانية: وهي المعنوية، كوْن الفعل محتاجا إلىٰ الفاعل في إفادة الكلام، كـ " ضَرَبَ" فإنه محتاج إلىٰ " زيد"[ط/ ٢و] مثلا، فإذا قلت: ضَرَبَ زَيْدٌ، فقد أفاد الفعل بانضمام " زيد " إليه السامع فائدة لم تكن عنده، ولا شك أن المحتاج فرع عن المحتاج إليه. [2] والحاصل أنه لما كان في كل فعل [

=والوجه السابع: أن الفعل يتضمن المصدر، والمصدر لا يتضمن الفعل، ألا ترىٰ أن " ضَرَبَ " يدل علىٰ ما يدل عليه " الضّرْب "، و " الضّرب " لا يدل علىٰ ما يدل عليه " ضَرَب"، وإذا كان كذلك دل علىٰ أن المصدر أصل، والفعل فرع عليه.

* أما الكوفيون فذهبوا إلىٰ أن " المصدر" مأخوذ من: " الفعل "، واستدلوا علىٰ ذلك من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أن المصدر يعتل لاعتلال الفعل، ويصح لصحته...

والوجه الثاني: أن الفعل يعمل في المصدر، ولا شك أن رتبة العاملِ قبل رتبة المعمول.

والوجه الثالث: أن المصدر يذكر توكيداً للفعل، ولا شك أن رتبة المؤكِّد قبل رتبة المؤكَّد، فدل علىٰ أن المصدر مأخوذ من الفعل.

ينظر: أسرار العربية صـ١٧١-١٧٤، والمسألة خلافية في الانصاف ١ / ١٤٤- ١٥٥.

(١) سقطت كلمة " عن " من النسخة (د).

(٢) جاء في هامش (١) من أوضح المسالك ٤ / ١١٤، ١١٥ ما نصه: (اعلم أن في الفعل دلالة علىٰ أنه فرع عن الاسم من جهة لفظه، ومن جهة، ومن جهة معناه، أما أنه يدل علىٰ أنه فرع عن الاسم من جهة لفظه فقد اختلف فيها البصريون، والكوفيون، أما البصريون فقالوا: إن دلالة لفظه علىٰ أنه فرع عن الاسم من جهة كونه مأخوذا ومشتقا من المصدر الذي هو اسم، ولا شك أن المأخوذ فرع عن المأخوذ منه، وهذا مبني عند البصريين علىٰ أن أصل الاشتقاق هو: المصدر. =

د/ ٢ و] العلتان الفرعيتان اللتان هما اللفظية(١) والمعنوية(٢)، ووجد في بعض الأسماء تلك العلتان، قوىٰ الكل علىٰ البعض، وجذبة إلىٰ جهته، وناحيته،

=وأما الكوفيون فقالوا: إن دلالة لفظ الفعل علىٰ أنه فرع عن الاسم من جهة كونه مركبا من الحدث والزمان، فهو يدل علىٰ الحدث بمادته أي: حروفه التي يتألف منها، ويدل علىٰ الزمان بصيغته أي: هيئته، وذلك مبني عند الكوفيين علىٰ قولهم: بأن المصدر ليس أصل المشتقات، وإنما أصلها: الفعل، وأما أن في معنىٰ الفعل – وهو الحدث– دلالة علىٰ أنه فرع عن الاسم، فلأن الحدث لابد له من محدث يحدثه، وهو الذي يُسمىٰ في علم النحو: الفاعل، وقد علمت أن الفاعل لا يكون إلا اسما، فكان الفعل محتاجا إلىٰ الاسم، ولا شك أن المحتاج فرع عن المحتاج إليه، وتابع له، وهذا متفق عليه عند الفريقين).

إذن: المعتبر من شبه الفعل في منع الصرف هو: كون الاسم فيه إما فرعيتان مختلفتان، مرجع إحداهما إلىٰ اللفظ، ومرجع الأخرىٰ إلىٰ المعنىٰ، وإما فرعية تقوم مقام الفرعيتين، وذلك لأن في الفعل فرعية علىٰ الاسم في اللفظ وهي: اشتقاقه من المصدر، وفرعية في المعنىٰ وهي: احتياجه إلىٰ الفاعل ونسبته إليه، والفاعل لا يكون إلا اسما، فالاسم من هذا الوجه أصل للفعل لاحتياجه إليه، فالفعل إذا من هذا الوجه فرع عليه، فلا يكمل شبه الاسم بالفعل بحيث يحمل عليه في الحكم، إلا إذا كانت فيه الفرعية كما في الفعل.

ينظر: شرح الألفية لابن الناظم صـ٤٥٠، ويراجع: شرح التصريح ١/ ٣١٥، والهمع ١/ ٨٧، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٣/ ٣٣٧، ٣٣٨.

(١) معلوم أن في الفعل فرعية علىٰ الاسم في اللفظ، وهي: اشتقاقه من المصدر.

(٢) أي: أن في الفعل فرعية علىٰ الاسم في المعنىٰ؛ وهي: احتياجه إلىٰ الاسم في الإسناد. ينظر: شرح التصريح ١ / ٣١٥، ويراجع: شرح الألفية لابن الناظم صـ٤٥٠، والهمع ١ / ٨٧، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٢ / ٢٣٥، ٢٣٦.

ومنعه من الكسر والتنوين كما هو، فصار الاسم الذي لا ينصرف فرعا عن الفعل من جهة منع الكسر والتنوين منه كالفعل[1]، فإن قلت: كان القياس أن الاسم يجذب الفعل لأنه فرع[2] عن الاسم.

(١) قال ابن الأنباري في أسرار العربية صـ٣٠٩: (فإن قيل: لِمَ منع ما لا ينصرف التنوين والجر؟ قيل: لوجهين (أحدهما): أنه إنما منع من التنوين لأنه علامة التصرف فلما وجد ما يوجب منع التصرف، وجب أن يحذف، ومنع لجر تبعا له. (والوجه الثاني): أنه إنما منع الجر اصلا لا تبعا له؛ لأنه إنما منع من الصرف لأنه أشبه الفعل، والفعل ليس فيه جر ولا تنوين، فكذلك أيضا ما أشبهه).

ويراجع في ذلك: المقتضب ٣ / ٣٠٩، وما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج صـ١، ٢، والأصول لابن السراج ٢ / ٧٩، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ٥٧، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ٣٢٧، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٤١، وشرح الكافية الشافية ٣ / ١٤٣٤، وشرح الرضي علىٰ الكافية ١ / ٩٦، وشرح الألفية لابن الناظم صـ٤٥٠، وارتشاف الضرب ٢ / ٨٥٢، وهامش أوضح المسالك ٤ / ١١٥، وشرح التصريح ١ / ٣١٦، وهمع الهوامع ١ / ٨٥، ٨٦، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٣/ ٣٣٧، ٣٣٨.

(٢) ذكر العكبري في كتابه اللباب في علل البناء والإعراب ١ / ٥٠٠، ٥٠١: (أن الفعل فرع علىٰ الاسم من جهات:

إحداها: أنه مشتق من المصدر، وهو اسم، والمشتق ثان للمشتق منه.

والثانية: أن الفعل يخبر به لا عنه، والاسم يخبر به وعنه، والأدنىٰ فرع علىٰ الأعلىٰ.

والثالثة: أن الأفعال تحدث من مسميات الأسماء، والحادث متأخر عن المحدث وإذا ثبت هذا في الفعل، فالاسم يصير فرعا بحدوث أمر ثان لغيره ومسبوق به.)

ويراجع في ذلك: شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٥٨.

في هاتين العلتين قلنا: لما كانت العلتان في سائر أفراد [الفعل، وفي بعض أفراد الاسم قويت الأفراد] (١) الكثيرة علىٰ القليلة فمنعتها، ما هي ممنوعة، علىٰ أن الفعل ولو كان قليلا أقوىٰ من الاسم؛ لدلالته علىٰ الحدث والزمان(٢) ولذلك منع من الجر لثقله(٣)

(١) ما بين القوسين ليس في النسخة (د).

(٢) قال سيبويه في تعريف الفعل: (وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضىٰ، وما يكون ولم يقع، وما هو كائن لا ينقطع) ينظر. الكتاب ١/ ٥٧، وعرفه ابن السراج بقوله: (الفعل: ما دل علىٰ معنىٰ وزمان، وذلك الزمان إما ماض، وإما حاضر، وإما مستقبل) ينظر: الأصول لابن السراج ١/ ٣٨ وعرفه أبو البركات بن الأنباري بقوله: (حد الفعل: كل لفظة دلت علىٰ معنىٰ تحتها مقترن بزمان محصل) ينظر: أسرار العربية صـ١١.

ويراجع في تعريف (الفعل) عند النحاة: الإيضاح في علل النحو للزجاجي صـ٥٣، واللمع لابن جني صـ٧، واللباب للعكبري ١ / ٤٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٢٠٤، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٩، وشرح الرضي علىٰ كافية ابن الحاجب ١/ ٢٥، والفتوحات القيومية في تسهيل معاني المقدمة الجرومية في علم النحو لابن آجروم صـ٢٩، والتعريفات للجرجاني صـ٢١٥.

(٣) جاء في كتاب سيبويه ١ / ٢٠، ٢١: (واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء؛ لأن الأسماء هي الأوْلىٰ، وهي أشد تمكنا، فمن ثم لم يلحقها التنوين، ولحقها الجزم والسكون) =

= وقال الزجاجي في الإيضاح في علل النحو صـ٩٧: (وقال الفراء: التنوين فارق بين الأسماء والأفعال، فقيل له: فهلا جعل لازما للأفعال؟ فقال: الأفعال ثقيلة، والأسماء خفيفة، فجعل لازما للأخف، وهذا المعنىٰ مأخوذ من الأول، لأن ما لا ينصرف مضارع الفعل، وقد رجع ذلك إلىٰ معنىٰ واحد)

وذكر العكبري في اللباب ١ / ٧٨ سبب ثقل الفعل قائلا: =

ومن التنوين وإن كان خفيفا[1]؛ لكوْن اشتقاق[2] الصرف[3]

= (وأما ثقل الفعل فظاهر؛ وذلك لأن لفظه يلزمه الفاعل والمفاعيل من الظرفين وغيرهما، والمصدر، والحال، ويدل علىٰ حدث وزمان، ويتصرف تصرفا تختلف به المعاني، بخلاف الاسم، فإنه لا يدل إلا علىٰ معنىٰ واحد).

وذكر ابن يعيش في شرح المفصل ١/ ٥٧، ٥٨ وجهين لسبب ثقل الأفعال فقال: (وإنما قلنا إن الأفعال أثقل من الأسماء لوجهين أحدهما: أن الاسم أكثر من الفعل من حيث إن كل فعل لابد له من فاعل اسم يكون معه، وقد يستغنىٰ الاسم عن الفعل، وإذا ثبت أنه أكثر في الكلام كان أكثر استعمالا، وإذا كثر استعماله خف علىٰ الألسنة... والوجه الثاني: أن الفعل يقتضي فاعلا ومفعولا فصار كالمركب منهما، إذ لا يستغني عنهما، والاسم لا يقتضي شيئا من ذلك إذ هو سمة علىٰ المسمىٰ لا غير، فهو مفرد، والمفرد أخف من المركب، فقد ثبت بهذا البيان أن الأفعال أثقل من الأسماء)

(١) بيّن ابن الأنباري في أسرار العربية صـ٣٥ علة خفة التنوين بقوله: (.... وكان التنوين أوْلىٰ من غيره؛ لأنه خفيف يضارع حروف العلة، ألا ترىٰ أنه غنة في الخيشوم، وأنه لا معتمد له في الحلق. فأشبه الألف إذا كان حرفا هوائيا)

ويراجع: اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ١ / ٧٤، ٧٥، وشرح المفصل ١ / ٥٨

(٢) المراد بـ" الاشتقاق " هنا: الأخذ من المناسب في المعنىٰ. ينظر: حاشية الصبان علىٰ الأشموني ٣ / ٢٢٨.

(٣)اختلف في اشتقاق " الصرف" فمنهم مَنْ قال: إنما سمىٰ منصرفا؛ لأنه انصرف عن شبه الفعل، ومنهم من جعل المنصرف مشتقا من الصريف وهو: اللبن الخالص، فكأن الاسم المنصرف قد تخلص من شبه الفعل والحرف.

ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢ / ٣٢٧، ويراجع شرح التصريح ١ / ٣١٥، والهمع ١ / ٨٥.

وقال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٣ / ١٤٣٤: (وسمىٰ منصرفا؛ لانقياده إلىٰ ما يصرفه من عدم تنوين إلىٰ تنوين، ومن وجه من وجوه الإعراب إلىٰ غيْره) ويراجع:=

من: صريف " الباب "[1] وصريفه بغنة كالتنوين[2] فتبع الجر؛ لأنهما أخوان[3].

= اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ١ / ٧٢، وشرح الألفية لابن الناظم صـ٤٥٠ وشرح التصريح ١ / ٣١٥، وهمع الهوامع ١ / ٨٥.

وقيل: مشتق من الانصراف وهو: الرجوع.

وقيل: مشتق من الصرف وهو: القلب. ينظر: شرح التصريح ١ / ٣١٥.

وقيل: مشتق من الصرف وهو: الفضل؛ لأن له فضلا علىٰ غير المنصرف.

وقيل: من الانصراف وهو: الجريان. ينظر: شرح الأشموني بحاشية الصبان ٢ / ٢٣٥.

(١) الصريف هو: صوت الأنياب والأبواب، وصريف القلم والباب و نحْوهما: صريرهما.

وصريف الباب، والبكرة، والقلم هو: الصوت الذي يكون من هذه الأشياء، ومنه قول النابغة:

مَقْذوفَةٍ بِدَخِيسِ النَّحْضِ بازلُهَا ∴ له صريفٌ صريفَ القَعْو بالمسَدِ

ينظر: لسان العرب، ومقاييس اللغة، وتاج العروس (صرف).

(٢) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم صـ٤٥٠ وجاء فيه: (واشتقاقه من من الصريف، يقال: صرف البعير بنابه، وصريفه بغنة كالتنوين) ويراجع: اللباب للعكبري ١ / ٧١.

(٣)قال ابن السراج في الأصول ٢ / ٧٩: (اعلم أن معنىٰ قولهم: اسم منصرف أنه يراد بذلك إعرابه بالحركات الثلاث والتنوين، والذي لا ينصرف لا يدخله جر ولا تنوين؛ لأنه مضارع عندهم للفعل، والفعل لا جر فيه ولا تنوين)

وقال ابن الأنباري في أسرار العربية صـ٣٦: (وإنما منع هذا الضرب من الأسماء الصرف: لأنه يشبه الفعل فمنع من التنوين ومن الجر تبعا للتنوين لما بينهما من المصاحبة) ويراجع في ذلك: المقتضب ٣ / ٣٠٩، وشرح المفصل ١/ ٥٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٣٢٧، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٣ / ١٤٣٤، وشرح الكافية=

[[أقسام الاسم الذي لا ينصرف]]

ثم ما يمنع من الصرف(١) علىٰ قسمين (٢):

= للرضي ١ / ٩٦، ٩٧، وشرح الألفية لابن الناظم صـ٤٤٩، وارتشاف الضرب ٢ / ٨٥٢، وهامش أوضح المسالك ٤ / ١١٥، وشرح التصريح ١ / ٣١٦، والهمع ١ / ٨٥.

(١) العلل المانعة للاسم من الصرف قيل: تسع وهي: وزن الفعل، والوصف، والتأنيث، والألف والنون الزائدتان، والتعريف، والعجمة، والعدل، والتركيب، والجمع.

ينظر: أسرار العربية لابن الأنباري صـ ٣٠٧، ويراجع في هذه العلل التسع: الأصول لابن السراج ١/ ٨٠، واللباب للعكبري١/ ٥٠١، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ٥٩، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٣٢٧، ٣٢٨، وشرح الرضي علىٰ الكافية ١/ ٩٦، وشرح التصريح ١/ ٣١٦، والهمع ١/ ٨٧ وقد جمعها ابن النحاس في بيت واحد (من البسيط) فقال:

اجْمَعْ وَزِنْ عَادِلًا أَنِّثْ بِمَعْرِفَةٍ ∴ رَكّبْ وَزِدْ عُجْمَةَ فالوَصْفُ قَدْ كَمُلَا

والبيت مذكور في شرح شذور الذهب صـ٤٢٢، وشرح قطر الندىٰ صـ٢٣٨، وشرح التصريح ١ / ٣١٦، وقد جمعها بعض النحاة في بيتين من الشعر هما:

جُمْعٌ ووَصْفٌ وتَأنيثٌ ومَعْرِفَـةٌ ∴ وَعُجْمَةٌ ثُـمّ عَـدْلٌ ثُـمَّ تَرْكِيبُ

والنَّونُ زَائِـدَة مِـن قَبْلِهَـا أَلِـفٌ ∴ ووزْنُ فِعْلٍ وَهَذا القَوْلُ تقْرِيبُ

والبيتان مذكوران في: أسرار العربية صـ٣٠٧، وشرح الرضي علىٰ الكافية ٩٦، وشرح الأشموني ٢٣٠ وقيل: العلل المانعة للاسم من الصرف: عشرا. ينظر: الهمع ١ / ٨٧.

(٢) جعل ابن عصفور أقسام الاسم الممنوع من الصرف ثلاثة أقسام: قسم لا ينصرف في معرفة ولا نكرة، وهو: كل ما ليس إحدىٰ علتيه التعريف، أو ما كان علتيه التعريف، فإذا سقط التعريف خلفته علة أخرىٰ، وقسم ينصرف في النكرة ولا ينصرف في المعرفة وهو: كل اسم إحدىٰ علتيه التعريف فإذا سقط التعريف لم تعقبه علة أخرىٰ، وقسم=

قسم يمنع بعلة واحدة تقوم مقام علتين هو ثلاثة [1] أشياء:

= ينصرف في المعرفة ولا ينصرف في النكرة وهو: كل اسم معدول في النكرة، فإذا سميت به انصرف؛ لأنه ليس فيه إلا التعريف، وليس معدولا في التسمية، ولا يثبت حاله وقت إن كان معدولا؛ لأنه عدل في النكرة، وهو الآن معرفة، فإذا نكرت امتنع الصرف، لأنه فيه شبه أصله، وقد كان في الأصل لا ينصرف. ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢ / ٣٣١ وما بعدها، وجعل ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٣ / ١٤٣٥ وما بعدها جميع ما لا ينصرف علىٰ ضربين:

إحداهما: ما لا ينصرف في تنكير ولا تعريف وهو خمسة أنواع.....، والثاني: ما لا ينصرف في التعريف وينصرف في التنكير، وهو سبعة أنواع، وشرع في تفصيل كل منها. وذكرها ابن الناظم إجمالا في قوله: _ وجميع ما لا ينصرف اثنا عشر نوعا، خمسة لا تنصرف مع أنها نكرة، وهي ما فيه ألف التأنيث كـ " حُبْلىٰ وصَحَراء"، وما فيه الوصفية مع وزن " فَعْلان" غير صالح للهاء كـ " سَكْرَان "، أو مع وزن " أَفْعَل " غير صالح للهاء أيضا كـ " أَحْمَر " أو مع العدل كـ " ثُلاث " وما وازن " مَفاعِل أو مَفاعِيل " بلفظ لم يغير كـ " دَرَاهِم ودَنَانِير ".

وسبعة لا تنصرف في المعرفة وهي: ما في العلمية مع التركيب كـ " بعْلبَك "، أو زيادة الألف والنون كـ " مَرَوَان "، أو التأنيث كـ (طلْحَة وزَيْنَب "، أو العجمة كـ " إبْراهيم "، أو وزن الفعل كـ " يَزِيد ويشْكُر" أو زيادة ألف الإلحاق كـ " أرْطَىٰ " علما أو العدل كـ " عُمَر ") ثم شَرع في بيان هذه الموانع بالتفصيل ينظر: شرح الألفية لابن الناظم صـ٤٥٠، ٤٥١ وما بعدها، وقسَّم الشيخ خالد الأزهري، و ابن هشام الأنصاري، والأشموني الاسم الذي لا ينصرف إلىٰ قسمين أيضا كما هو عند ابن مالك، وابنه بدر الدين. ينظر: شرح التصريح ٢ / ٣١٦ وما بعدها، وأوضح المسالك ٤ / ١١٦ – ١١٨، وشرح الأشموني ٣/ ٣٣٩.

(١) ذكر بعض النحاة أن ما يمتنع صرفه لعلة واحدة تقوم مقام علتين شيئان: =

أحدهما: ما كان أخره ألف التأنيث الممدودة [1]،

=أحدهما: ما فيه ألف التأنيث مطلقا اي: مقصورة كانت أو ممدودة. فجعل ألف التأنيث مقصورة كانت أو ممدودة علة واحدة، أما المصنف فقد جعل كلا منهما علة مستقلة بنفسها.

والشيء الثاني – كما ذكر المصنف –: الجمع الموازن لمفَاعِل أو مفَاعِيل.

ينظر: أوضح المسالك إلىٰ ألفية ابن مالك ٤ / ١١٦، وشرح التصريح ١ / ٣١٦، ٣١٧.

(١) يمتنع صرف ما فيه ألف التأنيث الممدودة كيفما وقع، أي سواء وقع نكرة كـ " صَحْرَاء "، – بالمد – أم معرفة ك، " زَكَرِيَّاء"، أم مفردا كما تقدم، أم جمعا كـ " أَصْدِقَاء "، أم اسما كما تقدم أم صفة كـ " حَمْرَاء ". ينظر: أوضح المسالك ٤ / ١١٦، وشرح التصريح ١ / ٣١٦، والهمع ١ / ٨٧. وإنما كانت ألف التأنيث مطلقا أي: سواء كانت ممدودة أو مقصورة، وحدها أي: مستقلة بمنع الصرف؛ لأنها زيادة لازمة لبناء ما هي فيه، ولم تلحقه إلا باعتبار تأنيث معناه. تحقيقا أو تقديرا.

ففي المؤنث بها فرعية في اللفظ وهي: لزوم الزيادة حتىٰ كأنها من أصول الاسم. فإنه لا يصح انفكاكها عنه، وفرعية في المعنىٰ: وهي دلالته علىٰ التأنيث، ولا شبهة أنه فرع علىٰ التذكير؛ لاندراج كل مؤنث تحت مذكر من غير عكس، فما اجتمع في المؤنث بالألف الفرعيتان أشبه الفعل فمنع من الصرف.

ينظر: شرح الألفية لابن الناظم صـ٤٥١، ويراجع: شرح المفصل ١/ ٥٩، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٣٣٦، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٣ / ١٤٣٧، ١٤٣٨، وشرح كافية ابن الحاجب للرضي ١ / ١١٣، وشرح التصريح ١ / ٣١٧، والهمع ١ / ٨٧، وشرح الأشموني ٣/ ٣٣٩، ٣٤٠.

* والمقصود بالتأنيث هنا هو: التأنيث اللازم، احترازا عن (تأنيث الفرق) وهو: الفارق بين المذكر والمؤنث في مثل: " قائمة وقاعدة " ونحوهما من الصفات، و " امرئ وامرأة " ونحوهما من الأجناس، ومن ذلك ما كان من التأنيث فارقا بين الواحد والجمع مثل: " قمح وقمحة " و " شعير وشعيرة "، فهذا التأنيث لا اعتداد به، وإنما المانع من الصرف التأنيث اللازم. ينظر: شرح المفصل ١ / ٥٩.

وهي ألف لينة بعدها ألف متحركة كـ حَمْرَاء(١)، وصَحْرَاء(٢).

ثانيها: ما كان آخره ألف التأنيث المقصورة (٣)، وهي ألف فقط هوائية كـ سَكْرَىٰ، ورَضْوَىٰ (٤)،

(١) أصلها عند سيبويه: حَمْرَىٰ بالقصر بوزن " سَكْرَىٰ "، فلما قصدوا المد زادوا قبل ألفها ألفا أخرىٰ، والجمع بينهما محال، وحذف أحدهما يناقض الغرض المطلوب؛ لأنهم لو حذفوا الألف الأولىٰ لفات المد، ولو حذفوا الثانية لفاتت الدلالة علىٰ التأنيث، وقلب الأولىٰ أيضا مخل بالمد المطلوب، فلم يبق إلا قلب الثانية همزة. ينظر: الكتاب ٤ / ٢٤٠ ويراجع: شرح التصريح ١ / ٣١٧.

(٢) قال سيبويه في الكتاب ٣ / ٢١٤: (هذا باب ما لحقته ألف التأنيث بعد ألف فمنعه ذلك من الانصراف في النكرة والمعرفة، وذلك نحو: حَمْرَاء، وصَفْرَاء، وخَضْرَاء، وصَحْرَاء، وطَرْفَاء، ونُفَسَاء..... فقد جاءت في هذه الأبنية كلها للتأنيث) ويراجع في هذه العلامة: المقتضب ١ / ٣٣٥، والأصول ٢ / ٨٣، ٨٤، وشرح المفصل ١/ ٥٩، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٣٣٦، والمقرب ٢/ ٣٠٦، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٣ / ١٤٣٥، وشرح الألفية لابن الناظم صـ٤٥١، والارتشاف ٢/ ٨٥٢، وأوضح المسالك ٤/ ١١٦، والمساعد ٣ / ٥، وشرح التصريح ١ / ٣١٦، والهمع ١ / ٨٧، وشرح الأشموني ٣ / ٣٣٩، ٣٤٠.

(٣) يمتنع صرف ما فيه ألف التأنيث المقصورة كيفما وقع، أي: سواء وقع في نكرة كـ " ذِكْرَىٰ، أم معرفة كـ " رَضْوىٰ "، أم مفر كما تقدم، أم جمعا كـ " جَرْحَىٰ "، أم اسما كما تقدم، أم صفة كـ " حُبْلىٰ ". ينظر: أوضح المسالك ٤ / ١١٦، وشرح التصريح ١ / ٣١٦، والهمع ١/ ٨٧.

(٤) قال سيبويه: (هذا باب ما لحقته الألف في آخره، فمنعه ذلك من الانصراف في المعرفة والنكرة، وما لحقته الألف فانصرف في النكرة، ولم ينصرف في المعرفة، أما ما لا ينصرف فيها، فنحو: حُبْلَىٰ، وحُبَارَىٰ، وجَمَزَىٰ، ودِفْلَىٰ، وشَرْوَىٰ، وغَضْبَىٰ، وذلك أنهم أرادوا أن يفرقوا بين الألف التي تكون بدلا من الحرف الذي هو من نفس=

اسم لفرس [د / ٢ظ] أو جبل بالمدينة [١].

فالمقصور عند النحاة: ما لم يكن آخره همزة، سواء أكان لفظه طويلا أم قصيرا [٢].

والممدود: ما كان آخره همزة، سواء أكان طويلا أم قصيرا[٣].

=الكلمة، والألف التي تلحق ما كان من بنات الثلاثة ببنات الأربعة، وبين هذه الألف التي تجئ للتأنيث) ينظر: الكتاب ٣ / ٢١٠، ٢١١، ويراجع في هذه العلامة؛ المقتضب ٣ / ٣٣٨، والأصول ٢ / ٨٣، وشرح المفضل ١ / ٥٩، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٣٣٦، ٣٣٧، والمقرب ٢ / ٣٠٦، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٣/ ١٤٣٥، وشرح الألفية لابن الناظم صـ٤٥١، والارتشاف ٢/ ٨٥٢، وأوضح المسالك ٤ / ١١٦، والمساعد ٣ / ٥، وشرح التصريح ١/ ٣١٦، والهمع١/ ٨٧، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٣/ ٣٣٩.

(١) ينظر: لسان العرب لابن منظور [رضىٰ] ويراجع: شرح التصريح ١ / ٣١٧، وشرح الأشموني ٢ / ٢٣٧ وفيها: أنه اسم جبل بالمدينة.

(٢)عرّف ابن ولاد الاسم " المقصور " بأنه: (كل اسم كانت في آخره ألف لفظ زائدة كانت أو أصلية، منصرفا كان ذلك الاسم أو غير منصرف). ينظر: المقصور والممدود لابن ولاد صـ٥٩٥ وعرفه أبو حيان بقوله: (هو الاسم الذي حرف إعرابه ألف لازمة نحو: الفتىٰ والعصا.) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٥١٢ ويراجع في تعريف الاسم المقصور: الكتاب ٣/ ٥٣٨ والمقتضب ٣/ ٧٩، والمقصور والممدود للفراء صـ٤، والمقصور والممدود لأبي الطيب الوشاء صـ٤٧، والمساعد ٣ / ٣٢٩، والهمع ٢/ ١٧٣، وشرح الأشموني ٤ / ١٠٨

(٣) عرّف ابن ولاد الاسم " الممدود " بأنه: (كل اسم وقعت في آخره همزة بعد ألف أصلية كانت الهمزة، أو زائدة، أو منقلبة، أو ملحقة، فالأصلية مثل: قرّاء، والزائدة =

وثالثها: ما كان على مَفَاعِل، كـ مَسَاجِد، أو مَفَاعِيل كـ قَنَادِيل[1].

=مثل: حمراء، والملحقة مثل: علباء ألحقوه بوزن: سِربال، والمنقلبة في مثل: كِسَاء، والأصل: كساو؛ لأنه من الكسوة، فأبدلت الواو همزة). ينظر: المقصور والممدود لابن ولاد صـ٦٠٧، وعرفه أبو حيان بقوله: (هو الاسم الذي حرف إعرابه همزة، تلي ألفا زائدة نحو: كِسَاء، ورِدَاء) ويراجع في تعريف الاسم المدود: الكتاب ٣/ ٥٤١، والمقتضب ٣ / ٧٩، والمقصور والممدود للفراء صـ٤، والمقصور والممدود لأبي الطيب الوشاء صـ٤٧، وشرح شافية ابن الحاجب صـ٣٢٩، والمساعد ٣/ ٣٢٩، والهمع ٢ / ١٧٣، وشرح الأشموني ٣/ ٣٣٩.

* وإلىٰ هذه العلة أشار ابن مالك بقوله:

فَأَلِفُ التَّأْنِيثِ مُطْلَقًا مَنَعْ ∴ صَرْفُ الذِي حَوَاهُ كَيْفمَا وَقَعْ

ينظر: الخلاصة في النحو لابن مالك صـ٩١.

(١) هذه العلة يعبر عنها بـ (الجمع المتناهي) أو: (بصيغة منتهىٰ الجموع).

وضابطها: كل جمع يكون ثالثه ألفا وبعدها حرفان أو ثلاثة أحرف أوسطها ساكن، كـ مساجد، ومنابر، ودَراهِم، ودَواب، ومَحارِيب ومَفاتِيح، ودَنانِير، وتَماثِيل.... وغيرها فكل ما كان من هذا النوع فإنه لا ينصرف نكرة ولا معرفة. ينظر: شرح المفصل ١/ ٦٣، ويراجع شرح الرضي علىٰ كافية ابن الحاجب ١ / ١٥٣.

والمراد بـ " مَفَاعِل " ههنا: كل اسم بعد ألف جمعه حرفان سواء أكان مبدوءا بميم نحو: مساجد أم لم يكن نحو: صيارف، وجواهر، والمراد بـ " مَفَاعِيل " كل اسم بعد ألف تكسيره ثلاثة أحرف أوسطها ساكن، سواء أكان مبدوءا بالميم نحو: مَصابيح، أم لم يكن نحو: عَصافِير وقَراطِيس. ينظر: حاشية (٢) من أوضح المسالك ٤ / ١١٦،

وقد مثل المصنّف بـ" مَساجِد " لما كان علىٰ وزن " مفاعل " مما كان مبدوءا بالميم، ويدخل فيهما ليس مبدوءا بها كـ " جَواهِر، ودَرَاهِم، وصَيَارِف ". كما مثّل المصنف=

= بـ" قَنادِيل " لما كان علىٰ وزن " مَفاعِيل " وإن كان غير مبدوء بالميم، ويدخل فيه ما كان مبدوءا بها كـ: مصَابِيح، ومفَاتِيح، ومَحارِيب.

* قال سيبويه في الكتاب ٣ / ٢٢٧: (هذا باب ما كان علىٰ مثال مفاعل ومفاعيل، اعلم أنه ليس شيء يكون علىٰ هذا المثال إلا لم ينصرف في معرفة ولا نكرة، وذلك أنه ليس شيء يكون واحدا يكون علىٰ هذا البناء، والواحد أشد تمكنا، وهو الأول، فلما لم يكن هذا من بناء الواحد الذي هو أشد تمكنا وهو الأول تركوا صرفه، إذ خرج من بناء الذي هو أشد تمكنا، وإنما صرفت مُقَاتِلا وعُذَافِرَا؛ لأن هذا المثال يكون للواحد ويراجع شرح المفصل ١ / ٦٣، وشرح الكافية للرضي ١ / ١٥٢، ١٥٣. وقال المبرد في المقتضب ٣ / ٣٢٧: (أما ما كان من الجمع علىٰ مثال مفَاعِل ومَفاعِيل نحو: مَصاحِف، ومَحارِيب، وما كان علىٰ هذا الوزن نحو: فعالِل، وفواعِل، وأفاعِل، وأفاعِيل، وكل ما كان مما لم نذكره علىٰ سكون هذا وحركته وعدده، فغير منصرف في معرفة ولا نكرة.

وإنما امتنع من الصرف فيها، لأنه علىٰ مثال لا يكون عليه الواحد، والواحد هو الأصل، فلما باينه هذه المباينة، وتباعد هذا التباعد في النكرة – امتنع من الصرف فيها، وإذا امتنع من الصرف فيها فهو من الصرف في المعرفة أبعد، ويدلك علىٰ ذلك قول الله – عز وجل –﴿ مِن مَّحَـٰرِيبَ وَتَمَـٰثِيلَ ﴾ : ، وقوله: ﴿ لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَٰتٌ وَمَسَـٰجِدُ ﴾ : * ويعبر عن هذا الجمع أيضا بـ (الجمع الذي لا نظير له في الأحاد)، والدليل علىٰ أن هذا الجمع خارج عن صيغ الآحاد العربية؛ لأنك لا تجد مفردا ثالثة ألف بعدها حرفان أو ثلاثة إلا وأوله مضموم كـ " عُذافِر" أو الألف عوض عن إحدىٰ ياءي النسب كـ " يمَان "، أو ما يلي الألف ساكن كـ " عَبَال " جمع " عبالة "، أو مفتوح كـ " براكاء ". أو مضموم كـ " تدارُك"، أو عارضِ الكسر؛ لأجل اعتلال الآخر ك " تَوان، وتَدان " أو ثاني الثلاثة محرك، كـ " طَواعِية، وكراهِية ". ينظر: شرح الألفية لابن الناظم صـ٤٥٨، والكتاب ٤/ ٤١٥، والمقتضب ٣ / ٣٤٥، =

=والأصول

٢ / ٩١، واللباب للعكبري ١ / ٥٠٣، وشرح المفصل ١/ ٦٣، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٤٢، والارتشاف ٢/ ٨٥٢، والمساعد ٣/ ٥، وشرح التصريح ١/ ٣١٨، والهمع ١ / ٨٧، وشرح الأشموني ٣ / ٣٥٥. والدليل علىٰ أن صيغة(منتهىٰ الجموع) علة واحدة تقوم مقام علتين، لا أن هذا الجمع فيه فرعية اللفظ وذلك بخروجه عن صيغ الآحاد العربية، وفرعية المعنىٰ بالدلالة علىٰ الجمعية. =

= ينظر: شرح الألفية لابن الناظم صـ ٤٥٧، ويراجع: شرح المفصل ١/ ٦٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٣٣٧، والهمع ١ / ٨٧.

وجاء في أسرار العربية لابن الأنباري صـ٣١٢: (وأنا ما كان جمعا بعد ألفه حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن، فإنما منع من الصرف ألبتة وذلك لأربعة أوجه ذكرها الثمانيني:

(الوجه الأول) أنه لما كان جمعا لا يمكن جمعه مرة ثانية، فكأنه قد جمع مرتين.

(الوجه الثاني) أنه جمع لا نظير له في الآحاد، فعدم النظر يقوم مقام علة ثانية.

(الوجه الثالث) أنه جمع ولا يمكن أن يكسّر مرة ثانية، فأشبه الفعل؛ لأن الفعل لا يدخله التنكير.

(الوجه الرابع) أنه جمع لا نظير له في الأسماء العربية فجرىٰ مجرىٰ الاسم الأعجمي؛ لأن الأعجمي يكون علىٰ غير وزن العربي، والوجهان الآخران يرجعان إلىٰ الأولين.

) ويراجع اللباب للعكبري ١/ ٥٠٣ وإلىٰ هذه العلة أشار ابن مالك في الخلاصة صـ٩٢ بقوله:

وَكُنْ لجمعٍ مُشْبِهٍ مَفَاعِلاَ ∴ أوِ المفَاعِيلَ بِمَنْع كَافِلا

* وإذا كان (مفاعل) معتلا منقوصا فقد تبدل كسرته فتحة فتقلب ياؤه ألف؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، ويجرىٰ مجرىٰ الصحيح، فلا ينون بحال اتفاقا، ويقدر إعرابه في الألف كـ " عذارىٰ " جمع " عذراء " – بالمد – وهي: البكر، و " مدارىٰ " جمع مِدْرىٰ – بكسر الميم والقصر – وهو: مثل الشوكة تحك به المرأة راسها، وهذا =

والقسم الثاني: يمنع صرفه بعلتين، وهو تسعة[1] ألفاظ، في كل لفظ منها علتان ترجع إحداهما إلىٰ اللفظ ، والأخرىٰ إلىٰ المعنىٰ[2]، كما مرّ.

=الاستعمال غير غالب، والغالب أن تبقىٰ كسرته. وياؤه علىٰ حالهما، فإذا خلا من " أل " ومن الإضافة أجرىٰ في حالتي الرفع والجر مجرىٰ " قاض، وسار "، ونحوهما من المنقوص المنصرف. في حذف يائه وثبوت تنوينه نحو: هؤلاء جوار، ومررت بجوار، قال الله تعالىٰ: ﴿ وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ ﴾ : ﴿ وَٱلْفَجْرِ * وَلَيَالٍ عَشْرٍ ﴾: فـ " غواش " مرفوع علىٰ الابتداء، و " ليال ": مجرور بالعطف علىٰ " الفجر " وإلىٰ ذلك أشار ابن مالك في الخلاصة صـ٩٢ بقوله:

وَذَاْ اعتِلَاْلٍ منْه كالجَوارِي ∴ رَفْعًا وجَرًّا أَجْرِهِ كَسَارِي

وأجرىٰ في حالة النصب مجرىٰ " دراهم "، في سلامة آخره، وظهور فتحته من غير تنوين نحو: رأيت جواري، قال الله تعالىٰ: ﴿ سِيرُواْ فِيهَا لَيَالِيَ ﴾ :

ينظر: شرح التصريح ١ / ٣١٩، ويراجع: الأصول ٢/ ٩٠، ٩١ وشرح المفصل ١ / ٦٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٣٣٩، وشرح الألفية لابن الناظم صـ ٤٥٩، وأوضح المسالك ٤ / ١١٧، وشرح الأشموني ٣ / ٣٥٩، ٣٦٠.

(١) ذكر المصنف ست علل مع العلمية وهي بترتيبه: [التركيب، التأنيث، العجمة، وزن الفعل، زيادة الألف والنون، العدل].

كما ذكر ثلاث علل مع الوصفية وهي بترتيب المصنف: [وزن الفعل، وزيادة الألف والنون، والعدل].

(٢) العلل المعنوية هي: العلمية والوصفية، وباقي العلل من: (التركيب، والتأنيث، والعجمة، ووزن الفعل، وزيادة الألف والنون، والعدل، والجمع) فهي لفظية.

ينظر: حاشية الخضري علىٰ شرح ابن عقيل ٢ / ٩٧ (بتصرف). ويراجع: شرح الأشموني بحاشية الصبان ٣ / ٣٣٩.

ثم هذه العلل منها علتان أصليتان؛ إحداهما: العلمية وهي فرع التنكير؛ لسبقه[1] عليها، إذ كل شيء عرّفته كان عدم معرفتك له سابقا علىٰ عرفانك له[2].

والأخرىٰ: الوصفية، إذا الوصف فرع الموصوف؛ لأن الوصف تابع له لفظا ووجودا[3].

---

(١) في النسخة (د): (يسبقه) والصواب ما أثبت أعلاه.

(٢) قال العكبري في اللباب ١ / ٥٠١: (والتعريف مسبوق بالتنكير إذ هو الأصل، يدل علىٰ ذلك أشياء: (أحدها): أن النكرة أعم، والعام قبل الخاص؛ لأن الخاص يتميز عن العام بأوصاف زائدة علىٰ الحقيقة المشتركة، والزيادة فرع.

(والثاني): أن جميع الحوادث يقع عليها اسم شيء، فإذا أردت اسم بعضها خصصته بالوصف، أو ما قام مقامه، والموصوف سابق علىٰ الوصف.

(والثالث): أن التعريف يفتقر إلىٰ علامة لفظية أو وضعية، والنكرة لا تحتاج إلىٰ علامة) ويراجع: أسرار العربية لابن الأنباري صـ٣٠٨

وقال الرضي: (والتعريف فرع التنكير، إذ كل ما نعرفه كان مجهولا في الأصل عندنا) ينظر: شرح الرضي علىٰ الكافية ١ / ١٠٢.

(٣) قال ابن الأنباري في أسرار العربية صـ٣٠٧: (والوصف فرع علىٰ وزن الموصوف) وقال ابن يعيش في شرح المفصل ١ / ٦١ موضحا ذلك بقوله: (وأما الوصف فهو فرع علىٰ الموصوف، وهو علة في منع الصرف؛ لأن الصفة تحتاج إلىٰ الموصوف كاحتياج الفعل إلىٰ الفاعل، والموصوف متقدم علىٰ الصفة كقولك: مررت برجل أسمر، وثوب أحمر. والصفة مشتقة كما أن الفعل مشتق، فكان فرعا كما أن الفعل فرع، فإذا انضم إليه سبب آخر منعا الصرف نحو: " أحمر وأصفر "،... فـ " أحمر =

ثم يضم إلىٰ الأولىٰ[1] ستة:

إحداها: التركيب[2]. وهو فرع علىٰ الإفراد[3]؛

="وشبهه لا ينصرف للصفة ووزن الفعل) ويراجع: شرح الرضي علىٰ الكافية ١ / ١٠٢.

(١) المقصود ب، (الأولىٰ) أي: العلة التي ترجع إلىٰ المعنىٰ، وهي: (العلمية) وإنما اختصت

" العلمية " دون باقي أنواع المعارف لوجهين: الأول: أنه التعريف الوضعي، إذا الاسم يوضع عليه بخلاف سائر المعارف الأخرىٰ – والثاني: أن المعتمد والمبهم يُبنيان فلا مدخل لهما في الباب، والتعريف بالألف واللام والإضافة تبعدان الاسم عن الفعل ويدخلانه الجر في موضعه، فكيف يمنعانه الانصراف؟ ينظر: المحصول في شرح الفصول لابن إياز صـ٧٧.

(٢) قال الرضي في شرح الكافية ١ / ١٦٨: (إنما كان شرط التركيب: "العلمية" لأن الكلمتين معا تدخلان في وضع العلم، فيؤمَن حذف أحدهما، إذا العلمية تؤمَّن من النقصان ولولاها لكان التركيب عرضة للانفكاك والزوال).

– وهذا النوع لا ينصرف؛ لاجتماع فرعية المعنىٰ بالعلمية، وفرعية اللفظ بالتركيب ينظر: شرح الألفية لابن الناظم صـ٤٦١، ويراجع: شرح التصريح ١ / ٣٢٩، وشرح الأشموني ٣ / ٣٦٦.

(٣) قال العكبري في اللباب ١ / ٥٠٥: (وأما التركيب ففرع علىٰ الإفراد؛ لأنه ضم مفرد إلىٰ مفرد علىٰ قصد جعلهما اسما لشيء واحد) ويراجع: أسرار العربية لابن الأنباري صـ٣٠٨، وشرح الرضي علىٰ الكافية ١ / ١٠٢، وقال ابن يعيش في شرح المفصل ١/ ٦٥: (وأما التركيب فهو من الأسباب المانعة من الصرف من حيث كان المركب فرعا علىٰ الواحد، وثانيًا له؛ لأن البسيط قبل المركب).

لتوقفه علىٰ معرفة المفردين، وشرطه: أن يكون مزجيا(١) نحو: بَعْلبَك(٢).

وإنما اختص هذا التركيب بالمنع؛ لمشابهته لما فيه التأنيث (٣) نحو: طَلْحَة؛ من حيث إنهم أجروا الجزء الثاني من المركب مجرىٰ " تاء التأنيث"

---

(١) المقصود: المركب تركيبا مزجيا غير مختوم بكلمة " ويه".

وضابطه كما جاء في الهمع ١ / ١٠٩: (كل اسمين جعلا اسما واحدا – لا بالإضافة ولا بالإسناد – بتنزيل ثانيهما من الأول منزلة هاء التأنيث كـ " بعلبك "، و " معدي كرب "، واحترز به عن غيره من المركبات كتركيب العدد: كـ " خمسة عشر "، والإسناد كـ " برق نحره "، والإضافة كـ " امرئ القيس ").

ويراجع: شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٣٣٠، وشرح الألفية لابن الناظم صـ٤٦١، والمساعد٣ / ١٧، وشرح الأشموني ٣/ ٣٦٦، ٣٦٧، وعلَّل الرضي لقول ابن الحاجب: " لا بإضافة ولا إسناد " بقوله. (لأنه لو كان بأحدهما لوجب إبقاء الجزأين علىٰ حالهما قبل العلمية، وكان عليه أن يقول: ولا معربا جزؤه الأخير قبل العلمية ليخرج نحو: " إنّ زيْدا " – علما –، وكذلك نحو: " ما زيد ".

ويقول أيضا: وأن لا يكون الثاني مما يبنىٰ قبل العلمية؛ ليخرج به نحو: سيبويه، وخمسة عشر – علما – فإنّ الأفصح – إذن – مراعاة البناء الأول).

(٢) بعلبك، ومثلها: حضرموت – مما كان آخره صحيحا – وبعلبك: علم علىٰ مدينة بـ " لبنان "، وهي: اسم مركب من (بعل): اسم صنم، و (بك) من: بكّ عنقه أي: دقها. ينظر: معجم البلدان لياقوت الحموي (بعلبك) ١ / ٥٣٨.

ومثلها في الحكم " حضرموت " وهي إحدىٰ مدن اليمن الجنوبية. ينظر: المرجع السابق (حضرموت) ١ / ٤٨٢.

(٣) قال ابن يعيش في شرح المفصل ١ / ٦٥: (وأما القسم الثاني وهو: الداخل في باب ما لا ينصرف، فهو أن يكون الاسمان كشيء واحد ولا يدل كل واحد منهما علىٰ معنىٰ، ويكون موقع الثاني من الأول موقع هاء التأنيث، فما كان من هذا النوع فإنه يجري مجرىٰ ما فيه تاء التأنيث من أنه لا ينصرف في المعرفة نحو: حَضرموْت.... فلا ينصرف لأنه معرفة مركب، والاسم الثاني من الصدر بمنزلة تاء التأنيث مما دخلت عليه، ألا ترىٰ أنك تفتح آخر الأول منهما كما تفتح ما قبل تاء التأنيث). =

في الإعراب[1]، وغيره [ط/ ٢ظ] ألا ترىٰ أنهم قد فتحوا ما قبل الاسم [د/ ٣و] الثاني إذا كان صحيحا[2] كما فتحوا ما قبل تاء التأنيث،

=ويراجع: الأصول ٢ / ٩٢، وشرح الكافية الشافية ٣ / ١٤٥٥، وشرح الألفية لابن الناظم صـ٤٦١، والمساعد ٣ / ١٧، والهمع ١ / ١٠٩، وشرح الأشموني ٣/ ٣٦٧.

(١) قال العكبري في اللباب ١ / ٥١٨ في كيفية إعراب " بعلبك ومثلها حضرموت:

(ويجوز في " حضرموت " ونحوه ثلاثة أوجه: (أحدها): بناء الاسم الأول وإعراب الثاني، إلا أنه لا ينصرف في المعرفة للتعريف والتركيب، وبنىٰ الأول لشبه الثاني بتاء التأنيث، إذ كان مزيدا علىٰ الاسم. وفتح للطول كما فتح ما قبل تاء التأنيث.

(والوجه الثاني): أن تضيف الأول إلىٰ الثاني فتعربهما، إلا أن " كرب " لا ينصرف؛ لأنه مؤنث معرفة، ومنهم من يصرفه فيجعله مذكرا.

(والوجه الثالث): أن تبنيهما لتضمنهما معنىٰ حرف العطف كـ" خمسة عشر") يراجع: الكتاب٣ / ٢٦٩، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ٦٥ وذكر ابن يعيش الوجهين الأول والثاني فقط، والارتشاف ٢ / ٨٦٦، وشرح التصريح ١ / ٣٣٠، وشرح الأشموني ٢ / ٢٥٧.

(٢) قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٣ / ١٤٥٥: (... المركب تركيب مزج نحو: " بعلبك".... وهذا النوع في الأصل اسمان جعلا اسما واحدا لا بإضافة ولا بإسناد بتنزيل ثانيهما من الأول بمنزلة تاء التأنيث، ولذلك التزم فتح آخر الأول إن كان صحيحا كـ لام " بعلبك ")

ويراجع: اللباب ١ / ٥١٨، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ٦٥، وشرح التصريح ١ / ٣٣٠، وشرح الأشموني ٣/ ٣٦٧، ٣٦٨.

* ولكن إن كان آخر المركب المزجي معتلا كـ ياء: (معدي كرب) التزم سكونه تأكيداً للامتزاج، ولأن ثقل التركيب أشد من ثقل التأنيث فجعلوا لمزيد الثقل مزيد تخفيف بأن سكنوا ياء " معدىٰ كرب" ونحوه، وإن كان مثلها قبل تاء التأنيث يفتح. ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣ / ١٤٥٥، ١٤٥٦، ويراجع: شرح الألفية لابن الناظم ٤٦١، وارتشاف الضرب، ٢/ ٨٦٦، والمساعد ٣/ ١٧ وأوضح المسالك =

وأجروا الإعراب[1] عليه كما أجروه علىٰ التاء،

وصغروا الأول دون الثاني، فقالوا: " بُعَيْلَبَكً كما قالوا: "طُلَيْحَة"، وحذفوا الثاني في الترخيم، والنسب كما حذفوا تاء التأنيث فيهما فقالوا، [يا بَعْلَ و][2] يا بَعْلِيّ كما قالو: يا طَلْحَ، و يا طَلْحِيّ[3]،

=٤ / ١٢٥ وقد يضاف صدر المركب إلىٰ عجزه فيعربان،: يعرب صدره بما يقتضيه العامل، ويعرب عجزه بالجر للإضافة. ينظر: شرح الألفية لابن الناظم صـ٤٦١ ويراجع: شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣ / ١٤٥٦، والارتشاف ٢/ ٨٦٦، وأوضح المسالك ٤ / ١٢٥، وشرح التصريح ١ / ٣٣٠، وشرح الأشموني ٢ / ٢٥٧.

(١) ينظر: الأصول ٢ / ٩٢، واللباب ١ / ٥١٨، وشرح المفصل ١ / ٦٥، والارتشاف ٢ / ٨٦٥، ٨٦٦، وأوضح المسالك ٤ / ١٢٥، وشرح التصريح ١ / ٣٣٠، وشرح الأشموني ٣/ ٣٦٧، ٣٦٨.

(٢) ما بين القوسين سقط من النسخة (د).

(٣) قال ابن عقيل في المساعد ٣ / ١٧: (أو تركيب يضاهي لحاق هاء التأنيث، وهو المسمىٰ تركيب المزاج كـ بَعْلبك علما، ووجه المضاهاة.... حذف الثاني في الترخيم كما تحذف تاء التأنيث، وتصغير صدره، وبقاء آخره مفتوحا كما قبلها، نحو: حضَرموت كـ طُلَيْحة، وحذف الثاني للنسب كما تحذف التاء).

وقال السيوطي في الهمع ١ / ١٠٩: (... تركيب المزج، ويمنع مع العلمية؛ لشبهه بهاء التأنيث في أن عجزه يحذف في الترخيم كما تحذف، وأن صدره يصغر كما يصغر ما هي فيه، ويفتح آخره كما يفتح ما قبلها).

وإلىٰ هذه العلة أشار ابن مالك في الخلاصة صـ٩٣ بقوله:

والْعلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ مُركَّبا ∴ تَرْكِيبَ مَزْجٍ نَحْو مَعْدي كَرِبَا

والثانية: التأنيث [1]، وهو فرع التذكير؛ لأن كل لفظ دال علىٰ التأنيث أصله مذكر [2] فـ فاطمة، وقائمة، ونائمة أصله: فَاطِمَ، وقَائِمَ، ونَائِمَ.

وهذا معنىٰ س [3]:

(١) أي: ما اجتمع فيه العلمية والتأنيث، وإنما لم يصرفوه؛ لوجود العلمية في معناه، ولزوم التأنيث في لفظه، وهي ملازمة له، ومن ثم لم تؤثر في الصفة نحو: ائمة؛ لأنها في حكم الانفصال، فإنها تارة تجرد منها، وتارة تقترن بها.

ينظر: شرح التصريح ١ / ٣٣١، ويراجع شرح المفصل ١ / ٥٩، وشرح الألفية لابن الناظم صـ٤٦٢، وشرح الأشموني ٣/ ٣٧١، ٣٧٢.

(٢) قال سيبويه في الكتاب ٣ / ٢٤١: (الأشياء كلها أصلها التذكير، ثم تختص بعد، فكل مؤنث شيء، والشيء يذكر، فالتذكير أوّل، وهو أشد تمكنا....)

وقال ابن الأنباري في أسرار العربية صـ٣٠٧: (والتأنيث فرع علىٰ التذكير)

وقال العكبري في اللباب ١ / ٥٠٢: (وأما التأنيث فمسبوق بالتذكير وفرع عليه لوجهين: أحدهما: أن كل عين أو معنىٰ فهو شيء ومعلوم ومذكور، وهذه الأسماء مذكرة، فإذا علم أن مسمياتها مؤنثة وُضع لها اسم دال علىٰ التأنيث.

والثاني: أن التذكير لا علامة له، والتأنيث له علامة، وذلك يدل علىٰ أنه فرع علىٰ التذكير)

ويراجع: شرح الرضي علىٰ الكافية ١ / ١٠٢.

(٣) في النسخة (د): « سيبويه » بدلا من: (س).

وسيبويه: لفظ فارسي معناه: رائحة التفاح وهو: أبو بشر عمرو بن عثمان بن فنبر الفارسي، ثم البصري، إمام النحاة، وحجة العرب، وأول من بسط علم النحو، أخذ النحو عن: عيسىٰ بن عمر، ويونس بن حبيب، والخليل بن أحمد، وأبي الخطاب الأخفش الكبير، سمىٰ سيبويه لأن وجنتيه كانتا كالتفاحتين، بديع الحسن، عاش اثنتين وثلاثين سنة، وقيل: نحو الأربعين، وقيل: غير ذلك توفىٰ سنة ١٨٠هـ، وقيل: ١٨٨هـ.

ينظر: ترجمته في: سير أعلام النبلاء للذهبي ٨ / ٣٥١، وكشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة / ٢/ ٥٠١، وبغية الوعاة ٢/ ٢٢٩، وهدية العارفين ١ / ٨٠٢، والنجوم الزاهرة ٢/ ٩٩.

التأنيث يخرج من التذكير(١).

وشرط منع ما فيه التأنيث: أن يكون علما، سواء " أكان"(٢) علم أنثىٰ(٣)، أو رجل(٤)، وسواء " أكان"(٥) التأنيث لفظا، ومعنىٰ(٦)، أم لفظا لا معنىٰ(٧)، أم معنىٰ لا لفظا(٨) كـ فَاطِمةَ(٩)، وطَلْحةَ(١٠)، وزَيْنبَ(١١).

---

(١) ينظر: الكتاب لسيبويه ٣ / ٢٤٠.

(٢)في النسخة (د): " كان " بدلا من: " أكان ".

(٣)وذلك مثل: (خديجة – عائشة – فاطمة) وغيرها.

(٤)وذلك مثل: (حمزة – طلحة – معاوية) وغيرها.

(٥)في النسخة (د) «كان » بدلا من: «أكان ».

(٦)المقصود من التأنيث في اللفظ والمعنىٰ: هو الذي يطلق علىٰ كل اسم دل علىٰ مؤنث، مع وجود علامة التأنيث فيه مثل: [فاطمة – خديجة – عائشة –] وغيرها.

(٧)المقصود من التأنيث في اللفظ دون المعنىٰ: هو الذي يطلق علىٰ كل اسم اشتمل علىٰ علامة التأنيث (مثل: تاء التأنيث المربوطة)، ودل علىٰ مذكر مثل: [طلحة – حمزة – معاوية] وغيرها.

(٨)المقصود من التأنيث في المعنىٰ دون اللفظ: هو الذي يطلق علىٰ كل اسم دل علىٰ مؤنث مع خلوه من علامات التأنيث مثل: [زينب – مريم – سعاد] وغيرها.

(٩) ذكر المصنف هذا المثال (فاطمة) للمؤنث في اللفظ والمعْنىٰ.

(١٠)ذكر المصنف هذا المثال (طلحة) للمؤنث في اللفظ دون المعنىٰ.

(١١) ذكر المصنف هذا المثال (زينب) للمؤنث في المعنىٰ دون اللفظ.

فهو يريد: بـ (اللفظ) ما كان فيه علامة تأنيث في اللفظ وإن لم يكن مسماه مؤنثا كـ " طلحة وحمزة " ويريد بـ (المعنىٰ): أن يكون مسماه مؤنثا وإن لم يكن فيه علامة تأنيث ظاهرة، وإنما يقدر فيه علامة التأنيث تقديرا كـ " هند، وجُمْل، وسُعاد، وزَينب". =

وشرط تحتم منع الأخير[1]: الزيادة علىٰ ثلاثة أحرف[2]، أو تحرك الوسط[3] كـ "سَقَرَ"[4] أو العجمة[5] كـ " حِمْصَ" [6]،

=ينظر: شرح المفصل ١ / ٦٠، ويراجع: شرح الرضي علىٰ الكافية ١ / ١٣٩، والهمع ١ / ١١٢، وشرح الأشموني ٣/ ٣٧١، ٣٧٢.

(١) أي: ما كان مؤنثا في المعنىٰ دون اللفظ كـ " زينب ".

(٢) يتحتم منع ما كان زائدا علىٰ ثلاثة أحرف: تنزيلا للحرف الرابع منزلة تاء التأنيث ينظر: شرح الألفية لابن الناظم صـ٤٦٢، وشرح التصريح ١/ ٣٣١.

(٣) يتحتم منع الثلاثي المتحرك الوسط من الصرف: لتقدير التاء فيه، ولقيام تحرك الوسط مقام الرابع القائم مقام التاء ينظر: شرح الكافية للرضي ١ / ١٤٠، ويراجع: شرح الألفية لابن الناظم صـ٤٦٢، وشرح التصريح ١/ ٣٣١، والهمع ١/ ١١٤.
وجوّز ابن الأنباري وغيره فيه الأمرين، ولم يجعلوا الحركة قائمة مقام الحرف الرابع ينظر: شرح الرضي علىٰ الكافية ١/ ١٤١، والارتشاف ٢ / ٢٧٩، وشرح التصريح ١ / ٣٣١، والهمع ١/ ١١٤.

(٤) سَقَر: اسم معرفة للنار، أو اسم من أسماء جهنم. ينظر: لسان العرب (سقر).

(٥) يتحتم منع الثلاثي الساكن الوسط وهو أعجمي؛ لأن انضمام العجمة إلىٰ التأنيث والعلمية قوّىٰ العلة، وأوْجب المنع، ولا يقال: إن المنع للعلمية والعجمة دون التأنيث؛ لأن العجمة لا تمنع صرف الثلاثي، وجوَّز بعضهم فيه الأمرين، ولم يجعل للعجمة تأثيرا.
ينظر: الهمع ١ / ١١٣، ويراجع: شرح الرضي علىٰ الكافية ١/ ١٤٢، وشرح الألفية لابن الناظم صـ٤٦٢، والارتشاف ٢ / ٨٧٩، وأوضح المسالك ٤ / ١٢٥، والمساعد ٣ / ٢٤، وشرح التصريح ١/ ٣٣٢، وشرح الأشموني ٣ / ٣٧٢.

(٦) حمص: كورة من كور الشام أهلها يمانون. ينظر: معجم البلدان لياقوت الحموي ولسان العرب (حمص).

أو نقله من المذكر إلىٰ المؤنث كـ " زَيْدَ" لامرأة(١)،

فإن تخلف شرطًا منها جاز الصرف وعدمه(٢)، كـ: هِنْد، ودَعْد، وجُمْل(٣).

(١) يتحتم منع ما كان مذكرا في الأصل، ثم نقل إلىٰ المؤنث كـ " زيد " اسم امرأة لأنه حصل له بنقله من التذكير إلىٰ التأنيث ثقلٌ عادل خفة اللفظ، هذا مذهب سيبويه والجمهور.

وجوّز المبرد وغيره فيه الأمرين كما يجوزان في المنقول من مؤنث إلىٰ مذكر، وهو نقل من ثقل إلىٰ ثقل. ينظر: الكتاب ٣ / ٢٤٢، وجاء فيه: (فإن سميت المؤنث بـ عَمْرو، أو زَيْد لم يجز الصرف، هذا قول أبي إسحاق، وأبي عمرو، فيما حدثنا يونس، وهو القياس؛ لأن المؤنث أشد ملائمة للمؤنث، والأصل عندهم أن يسمىٰ المؤنث بالمؤنث كما أن أصل تسمية المذكر بالمذكر، وكان عيسىٰ يصرف امرأة اسمها " عمرو "، لأنه أخف الأبنية).

ويراجع: المقتضب ٣ / ٣٥٢، وما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج صـ٤٩، والأصول لابن السراج ٢/ ٨٥، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٣ / ١٤٩٠، وشرح الرضي علىٰ الكافية١/ ١٤٣، وشرح الألفية لابن الناظم صـ٤٦٢، وأوضح المسالك ٤ / ١٢٥، والمساعد ٣ / ٢٤، وشرح التصريح ١/ ٣٣١، والهمع ١ / ١١٤.

(٢) يجوز في الثلاثي الساكن الوسط إذا لم يكن أعجميا، ولا مذكّر الأصل وجهان: الصرف، وعدمه؛ فمن صرفه نظر إلىٰ خفة الاسم، وأنها قد قاومت أحد السببين، وأنه أقل ما تكون عليه الأسماء من العدد والحركة، ومن لم يصرفه نظر إلىٰ وجود السببين في الجملة وهما: العلمية والتأنيث. ينظر: شرح التصريح ١ / ٣٣٢، ويراجع: المقتضب ٣ / ٣٥٠، والأصول لابن السراج ٢ / ٨٥، وشرح الألفية لابن الناظم صـ٤٦٣، والمساعد ٣/ ٢٣، والهمع ١ / ١٣. وشرح الأشموني ٣ / ٣٧٣.

(٣) اختلف النحاة في الثلاثي الساكن الوسط نحو: هِنْد، ودَعْد، وجُمْل – – بضم الجيم وسكون الميم –(أعلام علىٰ جماعة من النساء) علىٰ ثلاثة مذاهب: – =

=المذهب الأول: وعليه سيبويه والجمهور، وصححه السيوطي – جواز الأمرين، أي يجوز فيه الصرف، وتركه وكلاهما مسموع.

قال سيبويه في الكتاب ٣/ ٢٤٠: (فإن سميته – يعني المؤنث – بثلاثة أحرف فكان الأوسط منها ساكنا، وكانت شيئا مؤنثا أو اسما الغالب عليه المؤنث كـ سعاد، فأنت بالخيار إن شئت صرفته، وإن شئت لم تصرفه، وترك الصرف أجود، وتلك الأسماء نحو: قِدْر، وعَنْز، ودَعْد، وجُمْل، و هِنْد)

وقال المبرد المقتضب ٣ / ٣٥٠: (وأما المستعملة للتأنيث فنحو: جُمْل، ودَعْد، وهِنْد فأنت في جميع هذا بالخيار، وترك الصرف أقيس) ثم علّل للرأيين.

وقال ابن السراج في الأصول ٢ / ٨٥: (فإن كان الثلاثي ساكن الأوسط نحو: هِنْد، ودَعْد، وجُمْل فمن العرب من يصرفه... ومنهم مَنْ يلزم القياس فلا يصرف).

وذكر الوجهين كثير من العلماء أمثال: الزجاج، وابن جني، وابن يعيش، وابن مالك، والرضي، وابن الناظم، وأبو حيان، وابن هشام، وابن عقيل، والشيخ خالد الأزهري والسيوطي، والأشموني (وصححوا المنع) ينظر: ما يتصرف وما لا ينصرف صـ٥٠، والمنصف ٢ / ٧٧، وشرح المفضل ١/ ٧٠، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٩١، وشرح الرضي علىٰ الكافية ١ / ١٤١ وشرح الألفية لابن الناظم صـ٤٦٢، والارتشاف ٢/ ٨٧٨، وأوضح المسالك ٤/ ١٢٥، والمساعد ٣/ ٢٣، وشرح التصريح ١/ ٣٣٢، والهمع ١/ ١١٣، وشرح الأشموني ٣/ ٣٧٣.

المذهب الثاني: لا يجوز إلا المنع وعليه الأخفش والزجاج، وعلَّل له الزجاج؛ بأن السكون لا يغير حكما أوْجبه اجتماع علتان مانعتين.

ينظر قول الأخفش في الارتشاف ٢/ ٨٧٨، والمغني لابن هشام ١/ ٣٤١، والمساعد ١/ ٢٣ وينظر قول الزجاج في كتابه: ما ينصرف ومالا ينصرف صـ٤٩ ويراجع، شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣ / ١٤٩٢، وشرح الألفية لابن الناظم صـ٤٦٣، والارتشاف ٢/ ٨٧٨، وأوضح المسالك ٤/ ١٢٥، والمساعد ٣ / ٢٣، وشرح التصريح ١/ ٣٣٢، والهمع ١/ ١١٣.

المذهب الثالث: وعليه الفراء أن ما كان اسم بلد كـ " فَيْد " لا يجوز صرفه، وما لم يكن جاز؛ لأنهم يرددون اسم المرأة علىٰ غيرها، فيوقعون: هندا، ودعْدا، وجُمْلا علىٰ=

واختلف في الأوْلىٰ [1] منها فراجعه.

= جماعة من النساء، ولا يرددون اسم البلدة علىٰ غيرها، فلمّا لم تُردّد، ولم تكثر في الكلام لزمها الثقل. ينظر: رأي الفراء في: الهمع ١ / ١١٣، ويراجع: الارتشاف، ٢ / ٨٧٨.

(١) الأوْلىٰ في الثلاثي الساكن الوسط المنع من الصرف، وهو القياس، والكثير في كلامهم والأجود عند النحاة.

وممن صحح المنع من النحاة: سيبويه، والمبرد، والزجاج، وابن السراج، وابن جني، وابن يعيش، وابن مالك، وابن الناظم، وأبو حيان، وابن هشام، وابن عقيل، والشيخ خالد الأزهري، والسيوطي.

ينظر: الكتاب ٣/ ٢٤٠، والمقتضب ٣ / ٣٥٠، وما ينصرف وما لا ينصرف صـ٥٠، والأصول لابن السراج ٢ / ٨٥، والمنصف ٢ / ٧٧، وابن يعيش ١ / ٧٠، وشرح الكافية الشافية ٣ / ١٤٩١، وشرح الألفية لابن الناظم صـ٤٦٢، والارتشاف ٢/ ٨٧٨، وأوضح المسالك ١ / ١٥٢،والمساعد ٣ / ٢٣، وشرح التصريح ١ / ٣٣٢، والهمع ١ / ١١٣، وشرح الأشموني ٣ / ٣٧٣.

وقال أبو علي الفارسي: " الصرف أفصح " وقال الخضراوي: " ولا أعرف أحدا قال هذا قبله وهو غلط " انتهىٰ. ينظر قول الفارسي والخضراوي في: المساعد ٣ / ٢٣، والهمع ١ / ١١٣.

والمنْع هو: الأكثر، والأوْلىٰ، والأجود، والأقيس، والأحق، والمختار (كما ورد في عبارات النحاة)؛ لتحقق المانع، وهو: وجود السببين بالجملة، (العلمية والتأنيث) كما سبق بيان ذلك.

وإلىٰ هذه العلة أشار ابن مالك في الخلاصة صـ٩٣ بقوله:

كَـذَا مُـؤنَّثٌ بِهَـاءٍ مُطْلَقَـا ∴ وَشَرْطُ مَنْعُ العارِ كونُهُ ارْتقَىٰ
فَوْقَ الثَّلاثِ أَوْ كَجُورَ أَوْ سَقَرْ ∴ أَوْ زَيْدٍ اسْمَ امرأةٍ لا اسْمَ ذَكَر
وَجْهَانِ فِي العَادِمِ تَذْكيراً سَبَقْ ∴ وَعُجْمَـةً كهِنْـدَ والمنْـعُ أَحَـقْ

والثالثة: العجمة[1]،

(١) ليس المراد من العجمة لغة فارس لا غير، بل كل ما كان خارجا عن كلام العرب من روم ويونان وغيرهم. ينظر: شرح المفصل ١ / ٦٦.

فالمراد بـ " العَجَميّ "هو: كل ما نقل إلىٰ اللسان العربي من لسان غيرها، سواء كان من لغة الفرس، أو الروم، أم الحبشة، أم الهند، أم البربر أم الإفرنج، أم غير ذلك.

ينظر: الهمع ١ / ١١٠، ويراجع: شرح الرضي علىٰ الكافية ١ /١٤٨، وشرح التصريح١/ ٣٣٣

* والعجمة قسمان: جنسية، وشخصية، فالجنسية هي: أن تنقل الاسم من كلام العجم إلىٰ كلام العرب في أول أحواله إلىٰ نكرة مثل: " لجام، ونيروز، وديباج ".

والشخصية هي: أن تنقل الاسم من كلام العجم في أول أحواله معرفة مثل: " إبراهيم، وإسماعيل " ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٣٣٠، ويراجع: شرح المفصل ١/ ٦٦، والارتشاف ٢/ ٨٧٥، والتذييل والتكميل ٦ / ٣٤٦، والهمع ١ / ١٠٩.

* وتعرف عجمة الاسم بوجوه: أحدها: نقل الأئمة أي: أن تنقل ذلك الأئمة.

والثاني: خروجه عن أوزان الأسماء العربية نحو: " إبريسم" (أحسن الحرير) فإن مثل هذا الوزن مفقود في أبنية الأسماء في اللسان العربي.

والثالث: أن يكون في أوله نون بعدها راء نحو: " نَرْجِس "، أو آخره زاي بعد دال نحو: " مُهَنْدز"، فإن ذلك لا يكون في كلمة عربية.

والرابع: أن يجتمع في الكلمة من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب كالجيم والصاد نحو: " صَوْلجَان "، أو: القاف نحو: " منجنيق"، أو الكاف نحو: " أُسْكُرجَّه" (وهي: إناء صغير توضع فيه الكوامخ ونحوها من المشهيات علىٰ المائدة) ينظر: المعجم الوسيط صـ١٨.

والخامس: أن يكون من حروف الذلاقة وهو خماسي أو رباعي. وحروف الذلاقة ستة يجمعها قولك " مُرْبِنَفْل " قال صاحب العين: (لست واجدا في كلام العرب كلمة خماسية بناؤها من الحروف المصمتة خاصة، ولا رباعية كذلك إلا كلمة واحدة هي: " عَسْجَد"؛ لخفة الشين وهشاشتها).

وهي فرع العربية [1]، إذ هي دخيلة في كلامنا؛ لأن الكلام في علم النحو بحق الأصل إنما هو اللغة العربية، وأما غيرها فبطريق التبع[2].

وشرط [د/ ٣ظ] منع صرف ما فيه العجمة مع العلمية: أن لا يستعمل في كلام العرب أولا إلا مع العلمية، سواء أكان في لغة العرب أيضا كـ " إبراهيم وإسماعيل "، أم لا[3]،

ينظر: همع الهوامع ١/ ١١٠، ١١١، ويراجع: شرح المفصل ١/ ٦٦، وارتشاف الضرب ٢/ ٨٧٥، ٨٧٦، وشرح التصريح ١ / ٣٣٣ / ٣٣٤، والمعرب للجواليقي صـ ٦٠، ٣٥٣، ٣٥٤، ولسان العرب (ذلق).

* وإنما منع العلم الأعجمي من الصرف؛ لأن فيه فرعية المعنىٰ بالعلمية، وفرعية اللفظ بكونه من الأوْضاع الأعجمية ينظر: شرح التصريح ١ / ٣٣٣، ويراجع: شرح الألفية لابن الناظم صـ٤٦٣.

(١) قال ابن الأنباري في أسرار العربية صـ٣٠٨: (والعجمة فرع علىٰ العربية) وقال العكبري في اللباب / : (وأما العجمة ففرع علىٰ العربية؛ لأنها طارئة عندهم بأوضاعهم)

(٢) قال ابن يعيش في شرح المفصل ١/ ٦٦: (وأما العجمة فإنها من الأسباب المانعة من الصرف؛ لأن العجمة دخيلة علىٰ كلام العرب؛ لأنها تكون أوَّلا في كلام العجم، ثم تعرّب، فهي ثانية له، وفرع عليه) ويراجع: شرح الرضي علىٰ الكافية ١/ ١٠٢.

(٣) اختلف النحاة في اشتراط كون العلم الأعجمي علما في لسان العجم علىٰ مذهبين:

أحدهما: وهو المشهور: لا يشترط كونه علما في لسان العجم، وهو مذهب الجمهور فيما نقله أبو حيان، وإليه ذهب الأستاذ أبو علىٰ الشلوبين، وابن عصفور.

ينظر: المقرب لابن عصفور ١/ ٢٨٦، وارتشاف الضرب، ٢ / ٨٧٥، والمساعد ٣/ ١٨، وشرح التصريح ١/ ٣٣٣، والهمع ١/ ١٠٩، وشرح الأشموني ٣/ ٣٧٦.

والثاني: نعم يشترط كونه علما في لسان العجم، وعليه أبو الحسن الدباج، وابن الحاجب، وهو ظاهر قول سيبوية كما جاء في الكتاب ٣/ ٢٣٥: (وأما إبْراهيمُ، وإسْماعيلُ، وإسحاقُ، ويَعْقوبُ، وهُرْمُزُ، وفَيْروزُ، وقَارونُ، وفِرْعوْنُ، وأشباه هذه الأسماء، =

كـ " قالون "[1] فإنه اسم جنس للجَيِّد بلغة الروم[2]، ثم استعملته العرب [علما فمنع من الصرف؛ لأن العجمة إذا وقعت في كلام العرب][3]، وصحبتها العلمية، كان الاسم المصحوب بهاتين العلتين ممنوعا من " أل" والإضافة[4]؛ لأن العلمية معرفة، وهما أيضا معرّفان، ولا يجتمع معرفان علىٰ معرف واحد[5]، فكيف بثلاثة؟،

=فإنها لم تقع في كلامهم إلا معرفة، علىٰ حد ما كانت في كلام العجم) ويشترط أيضا: الزيادة علىٰ ثلاثة أحرف.

يراجع: شرح المفصل١/ ٦٦، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١/ ١٤٦، ١٤٧، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٣/ ١٤٦٩، وشرح الألفية لابن الناظم صـ٤٦٣، والارتشاف ٢/ ٨٧٥، وأوضح المسالك ٤/ ١٢٥، والمساعد ٣/ ١٨، وشرح التصريح ١/ ٣٣٣، والهمع ١/ ١٠٩، وشرح الأشموني ٣ / ٣٧٦.

(١) ينبني علىٰ المذهبين السابقين الخلاف في (قالون) فينصرف علىٰ قول الدبَّاج؛ لأنه لم يكن علما في لغة العجم أو الروم كما ذكر، بل استعمل صفة بمعنىٰ: جيد.
ويمنع علىٰ قول الجمهور؛ لأنه لم يكن في كلام العرب قبل أن يُسَمّىٰ به.
ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٨٧٥، وشرح التصريح ١/ ٣٣٣، والهمع ١/ ١١٠

(٢) "قالون" بالرومية معناها: أصبت. كما في لسان العرب (قلن)، وذكر الزبيدي: " أنها كلمة رومية، معناها: الجيد " ينظر: تاج العروس " قلن"، وجاء في شرح الكافية للرضي ١/ ١٤٩: (.... قالون فإنه للجيد بلسان الروم، وسمي به نافع، رواية عيسىٰ لجودة قراءته) ويراجع: شرح التصريح ١/ ٣٣٣.

(٣) ما بين القوسين سقط من النسخة: (د).

(٤) جاء في اللباب للعكبري ١/ ٥٢٢: (الاسم بعد دخول الألف واللام والإضافة غير منصرف لأن مانع الصرف قائم).

(٥) ينظر: ضياء السالك إلىٰ أوضح المسالك ٣/ ٢٩٥.

ومنع أيضا من التنوين كالكسر[1] لما بين: أل، والإضافة، والتنوين، والكسر من الإخوة[2].

أما إذا لم يستعمل الاسم الأعجمي أوّلا في كلام العرب علما فلا يمتنع صرفه[3]، فتدخله أل، والإضافة، والتنوين، والكسر[4]،

(١) قال ابن السراج في الأصول ٢ / ٧٩: (والذي لا ينصرف لا يدخله جر ولا تنوين....)
وقال أبو البركات بن الأنباري في أسرار العربية صـ٣٦: (وأما غير المنصرف فما لم يدخله الجر مع التنوين) وقال في صـ٣٠٩: (فإن قيل: لم منع ما لا ينصرف التنوين والجر؟ قيل: لوجهين
(أحدهما) أنه إنما منع من التنوين لأنه علامة التصرف، فلما وُجد ما يوجب منع التصرف، وجب أن يحذف، ومنع الجر تبعا له.
(والوجه الثاني) أنه إنما منع الجر أصلا لا تبعا له؛ لأنه إنما منع من الصرف لأنه أشبه الفعل، و الفعل ليس فيه جر ولا تنوين، فكذلك أيضا ما أشبهه).

(٢) قال أبو البركات بن الأنباري في أسرار العربية صـ٣٦: (وإنما منع هذا الضرب من الأسماء الصرف؛ لأنه يشبه الفعل، فمنع من التنوين ومن الجر تبعا للتنوين لما بينهما من المصاحبة)
وقال ابن مالك في شرح التسهيل ١/ ٤٠ : (الكسرة لا تكون إعرابية إلا مع تنوين أو ما يعاقبه من الإضافة والألف واللام).
وقال الرضي في شرح الكافية ١/ ١٤٩: (وإنما اشترط استعمال العرب له أولا مع العلمية؛ لأن العجمة في الأعجمي تقتضي أن لا يتصرف فيه تصرف كلام العرب، ووقوعه في كلامهم يقتضي أن يتصرف فيه تصرف كلامهم فإذا وقع أولا فيه مع العلمية وهي منافية اللام والإضافة فامتنعا معها، جاز أن يمتنع ما يعاقبهما أيضا – أعنىٰ التنوين – رعاية لحق العجمة حين أمكنت فيتبع الكسر التنوين علىٰ عادته).

(٣) قال الرضي في شرح الكافية ١/ ١٤٩: (وأما إذا لم يقع الأعجمي في كلام العرب أولا مع العلمية قبل اللام والإضافة إذا لا مانع، فيقبل التنوين أيضا مع الجر مع سائر التصرفات، كاللجام، والفِرند والبَرَقَ،.... فيصير كالكلمة العربية).

(٤) قال ابن السراج في الأصول ٢/ ٧٩: (فجميع ما لا ينصرف إذا أدخلت عليه الألف واللام أو أضيف جر في موضع الجر...). =

فتقول: اللِّجامَ [1]، ولِجَامَ[2]، ولِجامَ زيد[3]، والفِرِنْدَ[4]- بفاء وراء مهملة [مفتوحة][5]

=وقال العكبري في اللباب ١/ ٥٢١: (إذا أضيف ما لا ينصرف أو دخلته الألف واللام كسر في موضع الجر) وقال ابن يعيش في شرح المفصل ١/ ٥٨: (.... يكون الاسم منصرفا؛ لأنه لما دخله الألف واللام والإضافة وهما خاصة للاسم بَعُد عن الأفعال، وغلبت الاسمية فانصرف).

(١) اللجام: - معرفًا بـ أل – آلة تجعل في فم الفرس ونحوه، ولجام الدابة: ما يوضع علىٰ فم الدابة. ليكبح جماحها وفي اللسان: (قال سيبويه: فارسي معرب).

ينظر: لسان العرب (لجم)، وجاء في المعرب للجواليقي صـ ٣٤٨: (... ويقال أنه بالفارسية: لِغَامُ) وفي المعجم الوسيط (لجم): (اللجام: أداة من حديد توضع في فم الركوبة، ولها سيور تمكن الراكب من السيطرة عليها، وجمعها: لُجُم – بضمتين).

وجاء في كتاب الألفاظ الفارسية المعربة – لآدي شير صـ١٤١ : (وعندي أن اللفظة سامية الأصل، وإنما الفارسية أخذتها من الآرامية).

(٢) ولجامٌ: يقصد بالتنوين علىٰ تقدير: هذا لجامٌ أو: هو لجامٌ.

(٣) لجام زيد: يقصد بالإضافة، فقد مثل المؤلف بأمثلة مختلفة للأنواع الثلاثة: ما كان بـ أل، والمنون، والمضاف، وكذلك مثل للأنواع الثلاثة في: الفرند – الجوْرب.

(٤) الفِرِنْد: - بكسر الفاء والراء جميعا وقد تفتح الراء وسكون النون – جَوْهر السيف.

قال ابن منظور: (الفِرِنْد: وشي السيف، وهو: دخيل، وفِرِنْد السيف: وشيه،

قال أبو منصور: فرند السيف جوهره وماؤه الذي يجري فيه، وطرائقه يقال لها: الفِرِنْد، وهي: سفاسفه، قال الجوهري:.... والفِرِنْد: السيف نفسه قال جرير:

وَقدْ قَطَعَ الحديدَ فلا تُماروا ∴ فِرِنْدٌ لا يُفَلُّ ولا يَذُوبُ

والفِرِنْد: الورد الأحمر، وفِرِنْد: دخيل معرب: اسم ثوب...)

ينظر: لسان العرب: (فرند) ويراجع: المعرّب للجواليقي صـ٢٩١، وجاء فيه: (وهو فارسي معرب)، ويراجع: كتاب الألفاظ الفارسية المعربة صـ١١٩.

(٥)سقطت كلمة: " مفتوحة " من النسخة: (د).

ومكسورة ونون – ماء[1] السيف، وفِرِنْد، وفِرِنْدَ زيد[2]، والجَوْرَبَ[3] وهو بلغة العجم: قبر الرجل[4]، وجَوْرَبَ، وجَوْرَبَ زيد[5]، فهذه أسماء أجناس مصروفه[6]

(١) وردت في النسخة: (د) هكذا (ما): والصواب: " ماء السيف " كما هو موافق لما ورد في معاجم اللغة، أما في النسخة: (ط) فوردت بلفظ: " يومان السيف "، ولعلّ ما في النسخة: (د) هو: الصواب.

(٢) مثل المصنف لـ " الفرند" لما كان بـ " أل " و " فِرِنْدٌ" للمنون علىٰ تقدير: هذا فرنْد، أو: هو: فرند، و " فرند زيد " للمضاف علىٰ معنىٰ: سيف زيد؛ لأن من معنىٰ: الفِرِنْد – كما سبق – السيف نفسه.

(٣) الجوْرب: جَوْرب: كلمة فارسية، وتعني: لفافة الرجل، وهي تعريب: كَوْرب الفارسية، وهي: لباس القدمين غير الحذاء، أو: ما يلبس في القدم قبل الحذاء. ينظر: الألفاظ الفارسية المعربة لآدي شير صـ٤٨.

وقال الرازي: (الجوْرب – بفتح الجيم والراء – ما يلبس من القماش ونحوه في القدمين إلىٰ ما فوق الكعبين). ينظر: مختار الصحاح (جوْرب). ويراجع: المزهر للسيوطي ١ / ٢٧٤.

(٤) قال الزبيدي: (الجَوْرب – كـ: جعفر: لفافة الرجل، معرّب، وهو بالفارسية: كَوْرب ومعناه: قبر الرجل) ينظر: تاج العروس للزبيدي (جَوْرب).

(٥) مثل: المصنف بـ " الجوْرب " لما كان بـ " أل "، و" جوْربٌ " للمنون علىٰ نفس التقدير السابق في: الفرند واللجام، و " جورب زيد " للمضاف.

(٦) قال ابن هشام في أوضح المسالك ١/ ١٢٥ و (وإذا سمىٰ بنحو: لجام، وفرند، صرف، لحدوث علميته) ويراجع: شرح التصريح ١ / ٣٣٤.

لأنها لم تستعمل أولا في لغة العرب أعلاما[1]، نعم إنْ جُعلت أعلاما للإناث مُنعت من الصرف، للعلمية والتأنيث، والزيادة علىٰ ثلاثة أحرف[2] أما ذو الثلاثة [د/ ٤و] فإن كان متحرك الوسط كـ شَتَر[3] اسم لحصن بأرّان[4].

---

(١) قال السيوطي في الهمع ١/ ١٠٩: (التاسعة: العجمة، وتمنع مع العلمية بشروط أحدها: أن تكون شخصية.... بخلاف الجنسية، وهو: ما نقل من لسان العجم إلىٰ لسان العرب نكرة، كدِيباج، ولِجام، ونَيْروز، فإنها لنقلها نكرات أشبهت ما هو من كلام العرب فصرفت، وتصرف فيها بإدخال الألف واللام عليها، والاشتقاق منها).
ويراجع: شرح المفصل ١/ ٦٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٣٣٠، والمساعد ٣/ ١٨، وشرح الأشموني ٣/ ٣٧٧، ٣٧٨.

(٢) أي أنّ هذه الكلمات (لجام – فرند – جورب) إن جعلت أعلاما للإناث فتكون ممنوعة من الصرف مثلها مثل: (سعاد، وزينب، ومريم) مما كان مؤنثا في المعنىٰ دون اللفظ ويكون سبب منعها هو: العلمية، والتأنيث – لأننا سمينا بها، والزيادة علىٰ ثلاثة أحرف.
ينظر: شرح المفصل ١/ ٦٠، وشرح الألفية لابن الناظم صـ٤٦٢، والارتشاف ٢/ ٨٧٩، وشرح التصريح ١/ ٣٣١، والهمع ١/ ١١٢، وشرح الأشموني ٣/ ٣٧٧.

(٣) شَتَر: – بالتحريك وآخره راء –: قلعة من أعمال أرّان بين برذعة وكنجة. ينظر: مراصد الاطلاع علىٰ أسماء الأمكنة والبقاع للبغدادي صـ٧٨٣، وجاء في شرح التصريح ١ / ٣٣٤: (وشَتَر: – بفتح الشين المعجمة، والتاء المثناة فوق – آسم قلعة من أعمال آرّان – بفتح الهمزة وتشديد الراء، إقليم بأذربيجان).

(٤) أرّان: بفتح الهمزة، وتشديد الراء –: اسم أعجمي لولاية واسعة وبلاد كثيرة منها: جَنْزة، وبِرذِعة، وشمْكور، وبيْلقان، وبين أذربيجان وآرّان نهر يقال له: الرس، قال =

فممنوع من الصرف[1] علىٰ رأىٰ ارتضاه ابن الحاجب[2]،

=نصر: أَرَّان من أصقاع أرمينية يذكر مع سيسجان. ينظر: معجم البلدان لياقوت الحموي ١/ ١٣٦.

(١) إذا كان الاسم الأعجمي ثلاثيًا متحرك الوسط نحو: لَمَك، (اسم رجل)، وشَتَر (اسم حصن بأرّان)، ففيه خلاف، فمنهم مَنْ يمنعه تنزيلا للحركة في الوسط منزلة الحرف الرابع، والأكثر علىٰ الصرف، لكونها ثلاثية، والعجمة ملغاة فيها، صرح بذلك السيرافي، وابن برهان، وابن خروف. ينظر: شرح اللمع لابن برهان، ٤٥٨١، ويراجع: الارتشاف ٢/ ٨٧٦، والمساعد ١/ ١٩، وشرح التصريح ١/ ٣٣٤، والهمع ١/ ١١٠، وشرح الأشموني ٣٧٧، ٣٧٨.

(٢) هو: عثمان بن عمر بن أبىٰ بكر بن يونس الكردي المصري، جمال الدين أبو عمرو، المالكي النحوي، المعروف بابن الحاجب، ولد سنة ٥٧٠هـ، وتوفي بالإسكندرية سنة ٦٤٦هـ، من تصانيفه: الآمالي، الإيضاح في شرح المفصل، جامع الأمهات في الفقه، الشافية في التصريف، شرح كتاب سيبويه وغيرها. ينظر: ترجمته في بغية الوعاة ٢/ ١٣٤، والأعلام ٤/ ٢١١، وهدية العارفين ١/ ٦٥٤، ٦٥٥، ويراجع قول ابن الحاجب في كتابه: الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٤٧ وجاء فيه: (وأكثر النحويين يشترط في اعتبار العجمة الزيادة علىٰ الثلاثة أو تحريك الوسط... والأكثر علىٰ أنه لا اعتداد بتحريك الوسط، وبعضهم يعتبره، وهو الصحيح، ويدل عليه اعتبار سَقَر اتفاقا)، ويراجع: حاشية (٣) من: أوضح المسالك ٤/ ١٢٥، ١٢٦.

أىٰ: علىٰ اعتبار تحريك الوسط في: (سقر) الممنوعة من الصرف اتفاقا، يكون منع كلمة (شَتَر) لتحريك الوسط بها.

والمتأخرون[1].

وقال ابن إيّاز[2]: [ط / ٣و] وهو خلاف المشهور[3].

---

(١) قال ابن هشام: (وقيل الساكن الوسط ذو وجهين، والمحركة متحتم المنع). ينظر: أوضح المسالك٤/ ١٢٥، وقال الشيخ خالد الأزهري: (... والمحركة الوسط كـ: شَتَر متحتم المنع). ينظر: شرح التصريح ١/ ٣٣٤ ويراجع: شرح الألفية لابن الناظم صـ ٤٦٣ـ والارتشاف ٢/ ٨٧٦، والهمع ١/ ١١٠.

(٢) هو: أبو محمد الحسين بن بدر بن إيّاز بن عبد الله العلامة جمال الدين. كان أوحد زمانه في النحو والتصريف، وإماماً مبرزاً من أئمة العربية. أجاز له الشيوخ، وولىٰ مشيخة النحو بالمدرسة المستنصرية، التي أنشأها الخليفة العباسي ببغداد، وتصدر لإقراء العربية بها، من أهم مصنفاته التي تركها: المحصول في شرح الفصول، وقواعد المطارحة، وشرح ضروري التصريف لابن مالك، توفي سنة ٦٨١ هـ.
ينظر ترجمته في: الوافي بالوفيات للصفدي ١٢/ ٢١٢، وبغية الوعاة للسيوطي ١/ ٥٣٢، والأعلام للزركلي ٢/ ٢٣٤، ومعجم المؤلفين لرضا كحالة ٣/ ٣١٦.

(٣) قال ابن إياز في كتابه: المحصول في شرح الفصول ١/ ٨٤: (وقوله: " زائداً علىٰ ثلاثة أحرف"؛ لأنه متىٰ كان الاسم الأعجمي المذكر ثلاثيًا انصرف علىٰ كل حال، تحرك أوسطه أو سكن كـ نوح ولوط و جقَر...؛ لأنه علىٰ أقل الأسماء عدداً، ونصَّ ابن الحاجب في شرح الكافية علىٰ أنه متىٰ تحرك أوْسطه وهو ثلاثي فلا ينصرف، وهو خلاف المشهور)، وتوثيقًا لذلك، ما قاله الرضي: (وعند سيبويه وأكثر النحاة: تحرك الأوسط لا تأثير له في العجمة). ينظر:شرح الرضي علىٰ الكافية ١/ ١٥٠.وجاء في الكتاب ٣/ ٣٣:(كل مذكر سمىٰ= = به بثلاثة أحرف ليس فيه حرف التأنيث فهو مصروف كائنا ما كان، أعجميًا أو عربيًا، أو مؤنثًا إلا فُعَل...) ويراجع: شرح الرضي علىٰ الكافية ١/ ١٥٠.

وابن الوردي[1]: لا معوّل عليه[2]، والأول[3] هو الصحيح المعتمد لوضوح علته،

---

[1] هو: عمر بن المظفر بن عمر بن محمد بن أبىٰ الفوارس بن علي بن أحمد بن عمر بن سعيد بن القاسم بن محمد بن طلحة بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن أبي قحافة من بني تميم ابن مرة من المنسوبين للصديق رضىٰ الله عنه، من أهل معرّة النعمان (وهي مدينة كبيرة قديمة مشهورة من أعمال حمص، بين حلب وحماة) تولىٰ نيابة الحكم في حلب، ثم توجه للعمل في القضاء في مدينتي: شيزر، ومنبج، وبعد فترة ترك عمله في القضاء، وعاش في مدينة حلب، وكرّس وقته للتصنيف، والتأليف، ومن أهم مؤلفاته كتاب: خريدة العجائب، وفريدة الغرائب، وقصيدة اللباب في علم الإعراب، وشرح الخلاصة الألفية في علم العربية، وأرجوزة في علم الأحجار والجواهر، توفي سنة ٧٤٩هـ.

ينظر ترجمته: في تاريخ ابن الوردي ١/ ٦ – ١٠، ويراجع رأيه في ١/ ١١من نفس المرجع.

[2] والسبب في ذلك: أن استعمال العرب بخلافه، ولأن العجمة أضعف من التأنيث لأنها متوهمة، والتأنيث ملفوظ به غالبًا، فلا يلزم حكمه. ينظر: شرح الألفية لابن الناظم صـ٤٦٣، وقال السيوطي في الهمع ١/ ١١٠: (..... العجمة سبب ضعيف، فلا يؤثر، دون الزيادة علىٰ الثلاثة، وذلك لأنها متوهمة. والتأنيث ملفوظ به غالبًا، ولذلك لم تعتبر مع علمية متجددة، ولا وصفية، ولا وزن الفعل، ولا تأنيث، ولا زيادة)، ويراجع: شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣/ ١٤٧٠.

[3] المقصود من: " الأول " عند المصنف: أي " المنع من الصرف "، فهذا هو الصحيح عنده في: العَلَم الأعجمي الثلاثي المتحرك الوسط.

إذ الحركة عند الجميع بمنزلة حرف من الكلمة[1].

وإن لم يكن متحرك الوسط كـ " نُوح، ولُوط " فمصروف علىٰ كل حال، لخفته بسكون وسطه [2]، قال النيلي[3]

---

(١) أي: أن العلم الأعجمي الثلاثي المحرك الوسط كـ " شَتَر ": الصحيح فيه هو: المنع من الصرف كـ " زينب " إقامة لحركة الوسط مقام الحرف الرابع. ينظر: شرح التصريح ١/ ٣٣٤، ويراجع: شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣/ ١٤٧٠، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٥٠، وشرح الألفية لابن الناظم صـ ٤٦٣، وارتشاف الضرب ٢/ ٨٧٧، وأوضح المسالك ١/ ١٢٥، والمساعد ٣/ ١٩، والهمع ١/ ١١٠.

(٢)قال سيبويه في الكتاب ٣/ ٢١٩: (وأما نوح، وهود، ولوط، فتصرف علىٰ كل حال لخفتها) وقال المبرد في المقتضب ٣/ ٣٥٣: (والأعجمي المذكر يجرىٰ مجرىٰ العربي المؤنث في جميع ما صُرِف فيه، ألا ترىٰ ان نوحا ولوطا اسمان أعجميان وهما مصروفان في كتاب الله عز وجل) وقال ابن السراج في الأصول ٢/ ٩٢: (فإن كان الاسم العلم ثلاثيًا صرفوه لخفته نحو: نوح، ولوط، ينصرفان علىٰ كل حال)، وهناك من قال بالمنع لوجود سببين هما: العلمية و العجمة. يراجع: شرح الكافية الشافية لابن مالك٣/ ١٤٦٩، ١٤٧٠، وشرح الألفية لابن الناظم صـ٤٦٣ والارتشاف٢/ ٨٧٧، وأوضح المسالك٤/ ١٢٥، والمساعد٣/ ١٩، وشرح التصريح١/ ٣٣٤، والهمع١/ ١١٠، وشرح الأشموني ٣/ ٣٧٦.

(٣)النيلي هو: أبو إسحاق إبراهيم بن الحسين بن عبيد الله بن إبراهيم بن ثابت الطائي تقىٰ الدين النيلي شارح الكافية، واشتهر بالنيلي نسبة إلىٰ مدينة النيل التي تقع علىٰ الفرات بين بغداد والكوفة، نسبة إلىٰ النهر الذىٰ حفره الحجاج بن يوسف الثقفي في أحد نواحي الحلة، وسماه باسم نيل مصر، شرح النيلي ألفية بن معط، وهو من أحسن شروحها، اكتملت شخصيته العلمية في نهاية القرن السابع الهجري، الذىٰ انتشرت فيه الدراسات النحوية، ومن مؤلفاته: الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية، والتحفة الوافية في شرح الكافية، لم تحدد كتب التراجم سنة وفاته، لكنها رجحت=

في شرح الكافية[1]"": ولا أعلم أحدا خالف إلا الجرجاني[2]،

=أن سنة وفاته في القرن السابع الهجري. ينظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء للذهبي ٩/ ١٠٣، وبغية الوعاة للسيوطي ١/ ٣٤٧، ومفتاح السعادة ومصباح السيادة لطاش كبرىٰ زاده ١/ ١٨٦، وطبقات النحاة واللغويين لابن قاضىٰ شهبة صـ ١٣٩، وكشف الظنون لحاجىٰ خليفة ٢/ ١٣٧٦، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥/ ٣٢٤.

(١)شرح الكافية " المقصود به ": التحفة الشافية في شرح الكافية " للنيلي، وهو أحد شروح " ألفية ابن معط " بل من أحسن شروحها قال فيه: (إنه لما شرع فيه عرض له في بصره مرض منعه من مطالعة الكتب البسيطة، ومراجعة الأبواب المحيطة، ورجع إلىٰ ما يحضره من النقل وسماه: التحفة الشافية في شرح الكافية). ينظر: طبقات النحاة واللغويين لابن قاضىٰ شهبة صـ ١٣٩، وكشف الظنون لحاجىٰ خليفة ٢/ ١٣٧٦.

(٢) هو عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني أبو بكر الشافعي الأديب النحوي المتوفىٰ سنة ٤٧٤هـ ولد في جرجان لأسرة رقيقة الحال. نشأ ولوعًا بالعلم، محبًا للثقافة، فأقبل علىٰ الكتب يلتهمها، وخاصة كتب النحو والأدب، من تصانيفه: دلائل الإعجاز في المعاني والبيان، أسرار البلاغة، المغنىٰ في شرح الإيضاح للفارسي، والمقتصد في شرح الإيضاح. ينظر ترجمته في: بغية الوعاة ١/ ٣٤٠، وإنباه الرواة للقفطي ٢/ ١٨٨، وفوات الوفيات لابن شاكر الكتبي ١/ ٦١٢، وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ٣/ ٣٤٠، مرآة الجنان لليافعي ٣/ ١٠١. ويراجع رأيه في كتاب المقتصد ٢/ ٩٤٤ و٩٥٥ وخلاصة ما جاء فيه: أنه يجوز في العلم الأعجمي الثلاثي الساكن الوسط الصرف وعدمه. الصرف، طلبا للخفة، وعدمه لوجود سببين هما: العجمة والتعريف. ويراجع رأىٰ الجرجاني في الارتشاف ٢/ ٨٧٧، والمساعد ٣/ ١٩، وشرح التصريح ١/ ٣٣٤.

وتبعه علىٰ ذلك الزمخشري [1]،

---

[1] الزمخشري هو: العلامة جاد الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، الخوارزمي، المتوفىٰ سنة ٥٣٨هـ، رحل وسمع ببغداد من نصر بن البطر وغيره، وحج وجاور، وتخرج به أئمة، روىٰ عنه بالإجازة أبو طاهر السلفي، وزينب بنت الشعرىٰ، من أهم مصنفاته الكشاف، والمفصل. ينظر ترجمته في: وفيات الأعيان لابن خلكان ٥/ ٧١١، والنجوم الزاهرة لابن تغرىٰ بردىٰ ٥/ ٢٧٤، وتذكرة الحفاظ للذهبي ٤/ ١٢٨٣، وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ٤/ ١١٨-١٢١، وكشف الظنون لحاجىٰ خليفة ١٤٧٤-١٤٧٧. ويراجع رأيه في شرح المفصل ١/ ٧١ وجاء فيه: (وما فيه سببان من الثلاثي الساكن كـ نوح، ولوط منصرف في اللغة الفصيحة التي عليها التنزيل لمقاومة السكون أحد السببين، وقوم يجرونه علىٰ القياس فلا يصرفونه). ويراجع رأي الزمخشري في: شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣/ ١٤٦٩، وشرح الرضي علىٰ الكافية ١/ ١٥١، وشرح التصريح ١/ ٣٣٤، وشرح الأشموني ٣ / ٣٧٦.

قال ابن مالك: (وقد غلط ابن قتيبة والزمخشري في جعلهما الثلاثي العجمي الساكن العين علىٰ وجهين كالمؤنث، لثقل المؤنث، وأما العجمي فقد خرج من ثقل إلىٰ خفة، ولا التفات لمن جعله ذا وجهين مع السكون، ومتحتم المنع مع الحركة، لأن العجمة سبب ضعيف، فلم تؤثر بدون زيادة علىٰ الثلاثة، ومما يدل علىٰ ضعف العجمة: أنها لا تعتبر مع علمية متجددة...، ولا مع الوصفية...، ولا مع وزن الفعل...، ولا مع الألف والنون...، وممن صرح بإلغاء عجمة الثلاثي مطلقًا: السيرافي، وابن برهان، وابن خروف، ولا أعلم لهم من المتقدمين مخالفًا، ولو كان منع صرف العجمي الثلاثي جائزاً لوجد في بعض الشواذ، كما وجد غيره من الوجوه الغريبة). ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣/ ١٤٦٩، ١٤٧٠، ويراجع: أدب الكاتب لابن قتيبة صـ ٢٢١، وشرح اللمع لابن برهان ٢/ ٤٥٨، والارتشاف =

فجوز في نُوح، ولُوط، وهند الصرف وتركه"[1] لكنه قال[2]: الأفصح في " لُوط " يعنىٰ ونحوه[3]: الصرف[4].

=٢/ ٨٧٦، ٨٧٧، والمساعد ٣/ ١٩، وشرح التصريح ١/ ٣٣٤، والهمع ١/ ١١٠، وشرح الأشموني ٣/ ٣٧٧.

(١)ينظر: التحفة الشافية في شرح الكافية للنيلي صـ ٩٠.

(٢)أي: الإمام عبد القاهر الجرجاني. حيث جاء في المقتصد في شرح الإيضاح ٢/ ٩٩٥ قوله: (وكفي إلزاما بما ذكره الشيخ أبو علىٰ من أنهم صرفوا نوحا ولوطا مع وجود سببين: العجمة والتعريف، وذلك كثير في التنزيل كقوله: ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾[الشعراء: ١٠٥]، وقوله: ﴿وَلَمَّا جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا﴾[هو: ٧٧]، ولم يقرأ بمنع الصرف في هذا النحو. أحدُ من القراء فكما جوزت الخفة الصرف في هذا، كذلك يجوز في: هند ودعد؛ لتساويهما في تضمن السببين).

(٣)يقصد: " نوحا، وهوداً "، من الثلاثي الأعجمي الساكن العين.

(٤)ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني ٣/ ٩٩٥، ويراجع: شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٣٣٠، والارتشاف ٢/ ٨٧٧، والمساعد ٣/ ١٩، وشرح التصريح ١/ ٣٣٤، والهمع ١/ ١١٠، وإلىٰ هذه العلة أشار ابن مالك في الخلاصة صـ ٩٣ بقوله:

والعَجَميُّ الوضْعِ والتَّعْريفِ مَعْ ∴ زَيْدٍ عَلىٰ الثَّلاثِ صَرْفُهُ امْتنَعْ

والرابعة : وزن الفعل [1]، وهو فرع [2] عن وزن الاســم وجودا ، وفائدة ، أما افتقار الفعل إليه فلكونه لا يوجد[3] إلا من الفاعل ، والفاعل لا يكون إلا اسما ، وأما فائدة فلكونه لا يفيد إلا مع الاسم[4].

(١) مما يمنع الصرف : اجتماع العلمية ووزن الفعل الخاص به ، أو الغالب فيه ، بشرط كونه لازما، غير مغير إلىٰ مثال ، هو للاسم ، وذلك نحو :(أَحْمد ، وَيْعلىٰ ، ويَزيد ، ويَشْكر). ينظر: شرح الألفية لابن الناظم صـ ٤٦٣ .

(٢) قال ابن الأنباري في أسرار العربية صـــ٣٠٧: (فإن قيل : ومن أين كانت هذه العلل فروعا؟ قيل : لأن وزن الفعل فرع عن وزن الاســم)، و قال العكبري في اللباب ١/ ٥٠١ : (فوزن الفعل مسبوق بوزن الاسم كسبق الاسم للفعل) وقال ابن يعيش في شرح المفصل ١/ ٦٠:(وأما وزن الفعل فهو من الأسباب المانعة للصرف وهو فرع ؛ لأن البناء للفعل إذا كان يخصه أو يغلب عليه فكان أولىٰ به).وقال الإمام عبد القاهر الجرجاني في المقتصــد ٢/ ٩٦٤: (وزن الفعل وهو فرع لأجل أن الأســماء أمثلتها مخالفة لأمثلة الأفعال ، فإذا و جد فيها موازنة الفعل كان ذلك فرعيته كالتأنيث) وقال الرضي في شرح الكافية ١/ ١٠٢ :(وزن الفعل في الاسم فرع وزن الاسم ، إذا كان خاصا بالفعل ، أو أوله زيادة كزيادة الفعل ؛ لأن أصل كل نوع أن لا يكون فيه الوزن المختص بنوع غيره) .

(٣) لأن الفاعل في اللغة : هو مَنْ أوجد الفعل ، وقام به . ينظر : الهمع ١/ ٥١٠ ويراجع: شرح المفصل ٨/ ١٤٢، ١٤٣، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٢٥، وشرح قطر الندىٰ وبل الصدىٰ صـ ٤١، والأشباه والنظائر للسيوطي ٣/ ٣٧.

(٤) قال السيوطي في الأشباه والنظائر٣/ ١٦٣ : (الفاعل كجزأ من أجزاء الفعل) . أي: أن الفاعل لا يسمىٰ فاعلاً إلا إذا أسند الفعل إليه ، فالفعل لا يوجد بدون فاعل وهما معا كالكلمة الواحدة. إذن : لا يفيد الفعل إلا مع الاسم.

وشـرطه مع العلمية : أن يكون الوزن مختصـا[1] بالفعل نحو: شـمَّر[2]- بتشـديد الميم- علما لفرس ، فإنه بوزن : فَعَّل ، وهو لا يكون إلا من صـيغ الأفعال بالأصـالة [3]فخرج نحو : " قيل " مبنيـًا للمجهول ، إذا سـميت به ؛ لأنه بزنة الأسماء بطريقة الأصالة ، كـ- فِيل - بالفاء - وقِرْد - بالقاف - .[

(١) المراد بالوزن الذىٰ يخص الفعل : مالا يوجد في غير الفعل إلا في علم ، أو أعجمي، أو ندور ، فالعلم نحو " خَضَّـم " - بالخاء وتشـديد الضـاد المعجمتين - علما لمكان ، وشَمَّر- بالشين المعجمة وتشديد الميم- علما لفرس ـ والأعجمي كـ : بَقَّم ـ لصبغ ، والنادر : ما كان علىٰ صيغة الماضي المبنىٰ للمفعول كـ " دُئِل " اسما لقبيلة أو لدويبة . ينظر : شـرح التصـريح ١/ ٣٣٥ ويراجع : المقتضـب ٣/ ٣١٤ ، واللباب للعكبري ١/ ٥٠٦، وشـرح المفصـل ١/ ٦٠، وشـرح الكافية الشـافية لابن مالك ٣/ ١٤٦٠، وشـرح الكافية للرضـي ١/ ١٧٤، وشـرح الألفية لابن الناظم صـ ٤٦٣، وأوضح المسالك ٤/ ١٢٦، والهمع ١/ ١٠٤ ، وشرح الأشموني ٣ / ٣٨٠ .

(٢) جاء في كتاب حلية الأولياء لأبي نعيم . صـ ٩٨: (شَـمَّر علىٰ فَعَّل ، وقد تكسـر الشين . اسم فرس جد جميل بن معمر العذري ، قال جميل [من الطويل] :

أَبوكَ حُبابٌ سَارِقُ الضّيْفِ بُرْدَهُ ∴ وجَدِّىٰ يا حجّاجُ فارسُ شَمَّرا)

(٣) قال المبرد في المقتضـب ٣/ ٣١٤: (...إن سـميت بمثل " قطَّع ، وكسَّـر ـ لم ينصـرف في المعرفة لأن الأسـماء لا تكون علىٰ " فعَّل "؛ فإن قلت : قد جاء مثل (بقّم) ، فإنه أعجمي ، وليست الأسماء الأعجمية بأصول ، إنما داخلة علىٰ العربية) ويراجع . اللباب ١/ ٥٠٦، وشـرح المفصـل ١/ ٦٠، وشـرح الكافية الشـافية لابن مالك ٣/ ١٤٦٠ ، وشـرح الكافية للرضـي ١/ ١٧٤، وشـرح الألفية لابن الناظم صـ ٤٦٣، والارتشـاف ٢/ ٨٦٣ ، وأوضـح المسـالك ٤/ ١٢٦، وشـرح التصـريح ١/ ٣٣٥، والهمع ١/ ١٠٤.

د/ ٤ظ] ونسر – بالنون – [١]،أو يكون " مفتتحا"[٢] بزيادة هي موضوعة " للفعل "[٣] أولا ،

(١) قال سيبويه في الكتاب ٣/ ٢٢٥ : (فإن سميت رجلاً بـ ضرْب ، أو ضُرِب لم تصرف ... ودحرج لا تصرفه ؛ لأنه لا يشبه الأسماء) .

وقال أيضًا في ٣/ ٢٣٣ : (وإن سميت رجلاً ضرْب ، ثم خففته فأسكنت الراء صرفته؛ لأنك قد أخرجته إلىٰ مثال ما يتصرف ، كما صرفت : قيل) .

وقال المبرد في المقتضب ٣/ ٣١٤ : (فإن سميت بفعل لم تسم فاعله لم تصرفه ، لأنه علىٰ مثال ليست عليه الأسماء وذلك نحو : ضُرِب... إلا أن يكون معتلاً أو مدغمًا فإنه إن كان كذلك خرج إلىٰ باب الأسماء وذلك نحو قيل ، وبيع ، ورُدّ ، وما كان مثلها : لأن رُدّ بمنزلة كُرَّ ، وبُرْد ، ونحوهما ، وقيل : بمنزلة : فيل ، وديك) وقال في موضع آخر ٣/ ٣٢٤: (باب ما كان من فُعِل : فإن كان من ذوات الواو والياء، أو مما يلزمه الإدغام ، فكان ذلك مخرجًا له إلىٰ مثال الأسماء، انصرف في المعرفة؛ لأن المانع له قد فارقه، وذلك قولك : قد قيل، وبيع، ورُد ، وشُدّ ؛ لأنه قد خرج إلىٰ مثال: فِيل ، ودِيك).

وقال ابن هشام في أوضح المسالك٤/ ١٢٩ :(ثم لابد من كون الوزن لازما باقيا غير مخالف لطريقة الفعل... فخرج بالثاني نحو: رُدّ، وقيل، فإن أصلها، فُعِل ثم صارت بمنزلة: قُفْل، وديك فوجب صرفها) ويراجع : المساعد ٣/ ١٠ ، وشرح التصريح ١/ ٣٣٦، ٣٣٧ ، وشرح الأشموني ٣ / ٣٨٤ .

وعليه : فإذا سمىٰ بـ " رُدّ ، وقِيل " فإنهما يصرفان ؛ لأن الإسكان أخرجهما إلىٰ شبه الاسم فصارا نحو : مُدَّ . ينظر : الهمع ١/ ١٠٦ وشرح الأشموني ٣ / ٣٨٤.

(٢) في النسخة (د) : " منفتحًا".

(٣) في النسخة (د) : " في الفعل "

بدلالة أنها تدل في الفعل ولا تدل في الاسم(١). كأحرف المضارعة التي هي: " الهمزة ، والنون ، والياء المثناة تحت، والتاء المثناة فوق " ، فالهمزة في الفعل [تدل](٢) علىٰ المتكلم ، والنون تدل علىٰ المتكلم ومعه غيره ، أو المعظم نفسه ، والياء تدل علىٰ الغائب ، والتاء تدل علىٰ المخاطب مطلقًا ، كـ " همزة " : أحمد الله ، " ونون ": نقرأ القرآن ، " وياء" : يشكر الله زيد، " وتاء" : تفهم العلم أنت (٣).

(١) قال سيبويه في الكتاب ٣/ ١٩٤ : (وأما ما أشبه الأفعال سوىٰ " أَفْعَل " فمثل : اليَرْمَع ، واليَعْمَلِ ، وهو جِماعُ اليعْمَلة ، ومثل : أَكْلُب ، وذلك أن يَرْمعَا مثل : يَذْهَبُ ، وأَكْلُب مثل : أَدْخُل).

وقال الشيخ خالد الأزهري في التصريح ١/ ٣٣٥ ، ٣٣٦ : (الخامس : العمل الموازن للفعل والمعتبر من وزن الفعل أنواع ثلاثة .... الثالث : الوزن الذىٰ الفعل به أوْلىٰ ؛ لكونه مبدوءا بزيادة تدل علىٰ معنىٰ الاسم نحو : أَفْكَل – بفتح الهمزة والكاف وسكون الفاء بينهما– وهىٰ الرعدة ، وأكلب– بفتح الهمزة وسكون الكاف وضم اللام – جمع كلب فإن الهمزة فيهما لا تدل علىٰ معنىٰ ، وهىٰ في موازنهما من الفعل نحو : اذهب ، مضارع : ذهب ، وأكتب مضارع كتب دالة علىٰ المتكلم ، فكان المفتتح بأحدهما من الأفعال ، أصلا للمفتتح بهما من الأسماء).

ويراجع : المقتضب ٣/ ٣١٥ ، والأصول ٢/ ٨٠، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٣/ ١٤٦٢، وشرح اللمع لابن برهان ٢/ ٤٣٥، وشرح الألفية لابن الناظم صـ ٤٦٤، والارتشاف ٢/ ٨٥٧، وأوضح المسالك ٤/ ١٢٦، والمساعد ٣/ ١٠، والهمع ١/ ١٠٤ ، وشرح الأشموني ٣ / ٣٨٠.

(٢) كلمة " تدل " سقطت من النسخة : (د) .

(٣) قال الزمخشري في المفصل في علوم العربية صـ ٢٤٤: (الفعل المضارع هو : ما يعقب في صدره : الهمزة ، والنون ، والتاء ، والياء ، وذلك في قولك للمخاطب =

فهذه الأفعال لو جعلتها أسماء ، ما كانت الأحرف الزائدة في الأفعال تدل علىٰ معنىٰ فيها أي : الأســماء ، إذ هي من بنية الأســماء ، وما كان من بنية الشــيء فهو جزء منه، وما كان جزءا منه فلا يدل علىٰ شــيء من معناه ، فالأسماء المصحوبة بهذه الأحرف ممنوعة من الصرف [1].

=أو الغائبة : " تَفْعل" ، و للغائب : " يَفْعل " ، وللمتكلم : " أَفْعل " ، وله إذا كان معه غيره واحد أو جماعه : " يَفْعل " ، وتسمىٰ الزوائد الأربع).

(١) وذلك نحو : أَفْكَل ، وأكلب فإن هذه الأســماء ونظائرها أولها زيادة تدل علىٰ معنىٰ في الفعل ولا تدل علىٰ معنىٰ في الاســم . كما أنها تكثر في الأســماء والأفعال ، لكن الهمزة في : أَفْعَل، وأَفْعُل تدل علىٰ معنىٰ في الفعل ولا تدل علىٰ معنىٰ في الا سم . وما هي فيه دالة علىٰ معنىٰ أصــل لما لم تدل فيه علىٰ معنىٰ . ينظر شــرح الألفية لابن الناظم صـــ ٤٦٤، ويراجع : المقتضب ٣/ ٣١٥، والأصول ٢/ ٨٠، وشرح اللمع لابن برهان ٢/ ٤٣٥، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٣/ ١٤٦٢، والارتشاف ٢/ ٨٥٧، وأوضح المسالك ٤/ ١٢٦، و شرح التصريح ١/ ٣٣٦، والمساعد ٣/ ١٠، والهمع ١/ ١٠٤،و شرح الأشموني٣/ ٣٨٠، ٣٨١.

لما تقدم من أنها مفتتحة بزيادة هي موضوعة في الفعل أولا[1] ، إلا أنه لابد وأن يكون مصحوبها غير قابل للتأنيث [2] ، فلذلك منع من الصرف " أَحْمَر "[3] ، وانصرف : "يَعْمَل[4]

(١) قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٦٢ : (فكان المفتتح بأحدهما من الأفعال أصلا للمفتتح بهما من الأسماء) ويراجع : الكتاب ٣/ ٣١٧، والمنصف لابن جني ٣/ ١٦، وتصريف الأفعال للمازني ١/ ٩٩، وشرح المفصل ٩/ ١٤٤ .

(٢) قال الرضي في شرح الكافية ١/ ١٧٩ : (ألا يكون الوزن مما يلحقه تاء التأنيث) ويراجع : الارتشاف ٢/ ٨٥٩، والهمع ١/ ١٠٦ .

(٣) قال سيبويه في الكتاب ٣/ ١٩٣ : (هذا باب : (أَفْعَل : اعلم أن " أَفْعَل " إذا كان صفة لم ينصرف في معرفة ولا نكرة ، وذلك لأنها أشبهت الأفعال نحو : أذهب ، وأعلم ، قلت : فما باله لا ينصرف إذا كان صفة وهو نكرة ؟ فقال : لأن الصفات أقرب إلىٰ الأفعال ، وذلك نحو : أخضر ، وأحمر).

وقال المبرد في المقتضب ٣/ ٣٤١ : (فأما أَرْمَل فإنه اسم نعت به ، والدليل علىٰ ذلك أن مؤنثه علىٰ لفظة تقول للمرأة : أرملة ، ولو كان نعتًا في الأصل لكان مؤنثه فعلاء كما تقول : أحمر وحمراء).

و قال أبو حيان في الارتشاف ٢/ ٨٥٩: (والغالب في " أَفْعَل " يمنع مع الوصفية الأصلية ، وعدم قبول مؤنثه تاء التأنيث نحو : أحمر) ويراجع : شرح الجمل لابن عصفور ١٢/ ٢١٢ ، و شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣/ ١٤٤٠، وشرح الرضي علىٰ الكافية ١/ ١٧٩ ، والمساعد ٣/ ١١ ، والهمع ١/ ١٠٦ .

(٤) قال ابن جني في المنصف ١/ ١٠٢ : (وأما اليعملة فهي الناقة التي يعمل عليها في السير ، فقد تبين أيضًا بالاشتقاق زيادة الياء....) .

واليعملة : الناقة النجيبة المعتملة المطبوعة علىٰ العمل ، ونقل عن بعضهم : الجمل يعمل ، وهو السريع : النجيب . ينظر : تاج العروس للزبيدىٰ (عمل).

واليَعْمَل عند سيبويه : اسم ، لأنه لا يقال : جَمَل يَعْمَل ، ولا : ناقة يَعْمَلة ، إنما يقال : يَعْمَل ، ويَعْمَلة ، فيعلم أنه يعنىٰ بهما : البعير والناقة ، ولذلك قال : لا نعلم يَفْعَلا جاء وصفا . ينظر : اللسان (عمل) .

وجَمَل "[1]، يقال : جَمَلَة ، ويَعْمَلَة – " بتاء"– [2]، " ولا يقال " [3]: أَحْمَرة [4] .

فائدة :

فَعَّل ــ بتشديد العين ــ[د/ ٥و] فعلا كـــ " فَرَّح ، وكسَّر" ليس له من الأسماء إلا " سَلَّم[5]،

---

(١) الجمل : الكبير من الإبل من الفصيلة الإبلية ، من رتبة الحافريات المجترة ، ومنه ما هو ذو سنامين، والجمع : أجمال ، وأجْمُل ، وجمال ، وجِمالة ، وجُمْل ، وجِمالات . ينظر : لسان العرب (جمل) ، والمعجم الوسيط (جمل) .

قال الرضي في شرح الكافية ١/ ١٧٩ : (فكما تجر الزيادة المصدرة الوزن إلىٰ جانب الفعل ، تجره التاء إلىٰ جانب الا سم ؛ لاختصا صه بالا سم ..... فانصرف أرمل ، يعمل ، مع الوصف الأصلي السليم من الخلل ، والوزن المشروط بتصدر الزيادة ؛ لجواز لحاق التاء نحو : أرملة ، ويعملة)

ويراجع ١/ ١٣٢ ، ١٣٣ من نفس المرجع ، والمقتضب ٣/ ٣١٦ ، وشرح المفصل ١/ ٦١ .

(٢) في النسخة (د) " بتاء التأنيث" .

(٣) في : النسخة (د) : (ويقال) ، وما أثبت أعلاه هو : الصواب .

(٤) إنما يقال : أحمر حمراء لأن مؤنث " أَفْعَل " هو فعلاء . ينظر : الكتاب لسيبويه ٣/ ٢٠٢ ، والمقتضب ٣/ ٢٤٥ ، والأصول ١/ ٨٢ ، والمفصل صـ٢١٨ وشرح الجمل لابن عصفور٢/ ٣٣٢، وشرح الألفية لابن الناظم صـ١٨٦، وشرح الرضي علىٰ الكافية ٣/ ٤٤٧، وأوضح المسالك٤/ ١١٨، وشرح قطر الندىٰ صـ٢٨٠، وحاشية الخضري علىٰ شرح ابن عقيل٢/ ٥٨٨، وشرح التصريح٢/ ١٠٠، والهمع٣/ ١٠١، والنحو الوافي للأستاذ عباس حسن ٣/ ٤٢٧.

(٥) سَلَّم – بالسين وتشديد اللام – هكذا وردت في النسخة الأصل : (ط).

لكن في النسخة (د) وردت بلفظ : شَلَّم – بالشين وتشديد اللام– وسلّم ــ بالسين ــ : اسم موضع بالشام . ينظر : الصحاح للجوهري (سَلَّم) وجاء في لسان العرب (سلم) : (وليس في كلامهم اسم علىٰ فَعَّل إلا خمسة خَضّم بن عمرو بن تميم ، =

وبَقَّم"[1]، وهما اسمان لبيت المقدس[2].

=وبَقَّم لهذا الصبغ ، وسَلَّم : موضع بالشام ... قال : فإذا سميت به رجلا لم ينصرف في المعرفة للتعريف ووزن الفعل ، وانصرف في النكرة)

أما شلم – بالشين – : فهو اسم مدينة بيت المقدس بالعمرانية ، وهو لا ينصرف للعجمة ووزن الفعل. ينظر: اللسان (شلم).

وفي معجم ما استعجم للبكرىٰ: شَلَّم علىٰ وزن فَعَّل : اسم لبيت المقدس ، وقد تعربها العرب فتقول : شَلِم – بفتح الشين وكسر اللام – قال الأعشىٰ :

وَقَدْ طُفتُ للمالِ آفاقَهُ: ∴ عُمَانَ فحِمْصَ فأُورىٰ شَلِمْ

قال ابن يعيش في شرح المفصل ١/ ٦٠ : ومن ذلك : فَعّل مثل : ضَرّب ، وكسَّر – بتضعيف العين – إذا سميت بذلك لم ينصرف في المعرفة للتعريف ووزن الفعل ، وينصرف في النكرة ؛ لزوال أحد السببين ؛ وهو التعريف ؛ لأن هذا أيضًا بناء خاص للفعل لاحظ فيه للأسماء) ويراجع : اللباب للعكبري ١/ ٥٠٧ ، وشرح الرضي علىٰ الكافية ١/ ١٧٤ ، وشرح الألفية لابن الناظم صـ ٤٦٣ والارتشاف ٢/ ٨٦٣، والمساعد ٣/ ١٢ .

(١) بَقّم – بتشديد القاف– صبغ معروف ، وهو : العندم قال الجوهري : (وقلت لأبي علىٰ اللغوي أعربي هو ؟ فقال : معرّب ، وليس في كلامهم اسم علىٰ فَعَّل إلا خمسة:..... وبَقّم هذا الصبغ ، وشلَّم : موضع بالشام ، وهما أعجميان)

ينظر : الصحاح للجوهري ، ولسان العرب لابن منظور(بقم) .

٢)) ينظر : شرح المفصل ١/ ٦١ ، واللباب للعكبرىٰ ١/ ٥٠٧، وشرح الرضي علىٰ الكافية ١/ ١٧٤ ، وشرح الألفية لابن الناظم صـ ٤٦٣، والمساعد ٣/ ١٢ ، وشرح الأشموني ٢/ ٢٦٨.

وخلاصة ما في ذلك: أن كلا من: (سَلّم أو شلّم، وكذلك: بقّم) ممنوع من الصرف للعلمية ، ووزن الفعل .

[وبَقّم اسم نبْت لبيت المقدس أيضا][1].

الخامسة : زيادة ألف والنون ، وهو فرع عن المزيد عليه ؛ لتوقف المزيد علىٰ المزيد عليه[2][ط / ٣ظ] .

وشرط منع [صرف][3] ، ما فيه الألف والنون مع العلمية كـ " عِمْرَان "[4]

---

(١) ما بين القوسين سقط من النسخة : (د) .

وإلىٰ هذه العلة أشار ابن مالك في الخلاصة صـ ٩٣ بقوله:

كَذَاكَ ذُو وَزْنٍ يخُصُّ الفِعْلَا ∴ أَوْ غَالِبٍ فَأَحْمدٍ ويَعْلَىٰ

(٢) أشار أبو البركات بن الأنباري في أسرار العربية صـ ٣٠٧ إلىٰ هذه الفرعية بقوله : (والألف والنون الزائدتان فرع ؛ لأنهما تجريان مجرىٰ علامة التأنيث في امتناع دخول علامة التأنيث عليهما ، ألا ترىٰ أنه لا يقال : " عطشانة ، وسكرانة " كما لا يقال : "حمراة ،وصفراة "...).

وقال ابن يعيش في شرح المفصل ١/ ٦٦: (وأما الألف والنون المضارعتان لألفي التأنيث فهي من الأسباب المانعة من الصرف من حيث كانتا زائدتين ، والزائد فرع علىٰ المزيد عليه ، وهما مع ذلك مضارعتان لألفي التأنيث نحو : حمراء ،وصحراء، والألف في حمراء ، وصحراء ، يمنع الصرف ، فكذلك ما أشبهه وذلك نحو : عطشان ، وسكران ، وغرثان ، وغضبان) .

وقال الرضي في شرح الكافية ١/ ١٠٢ : (والألف والنون فرع ألفي التأنيث ، أو فرع ما زيدا عليه) . ويراجع : اللباب في علل البناء والإعراب للعكبرىٰ ١/ ٥٠٢.

(٣) سقطت كلمة : " صرف " من النسخة : (د).

(٤) مثَّل المصنف بـ : " عِمْران " لما كان علىٰ وزن : " فِعْلان " مما كان أوله مكسورا. وإنما تمنع مع العلمية الألف والنون الزائدتان علىٰ أي وزن كان سواء أكان أوله مفتوحا ، أو مكسورا ، أو مضموماً كـ قَروان ، وعِمْران ، وعُثمان ، ولا فرق بين أعلام الأناسىٰ كما تقدم ، وغيرها نحو : غَطَفَان – بفتح المعجمة والطاء المهملة وبالفاء – : اسم قبيلة من قبائل العرب ، وإصبهان – بكسر الهمزة وفتح الموحدة – : علم علىٰ بلد ، سميت بذلك ؛ لأن أول من نزله إصبهان بن قَلُّوج بن لمطىٰ بن يافث ، فهذه الألفاظ ممنوعة من الصرف اتفاقا ؛ لأن الألف والنون فيها زيدتا معا ـــ ينظر : شرح التصريح١/ ٣٣١، ويراجع في ذلك : الكتاب ٣/ ٢١٥، ٢١٦، والمقتضب =

كونهما مزيدتين[1]؛ ليخرج " قبَّان"[2]؛ لأنه مأخوذ من : القَبْن ، وهو : الأمْن ، يقال : فلان قَبَّان علىٰ فلان أي : أمين عليه [3]،

=٣/ ٣٣٥، و شرح المفصل١/ ٦٧، و شرح الجمل لابن عصفور٢/ ٣٣٥، و شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣/ ١٤٧٢ ،وشرح لألفية لابن الناظم صـ ٤٦٢ ، وشرح الرضي علىٰ الكافية ١/ ١٦٩، ١٧٠، وارتشاف الضرب ٢/ ٨٥٦ ، ٨٤٦ ، والمساعد ٣/ ١٥ ، ١٦، والهمع ١/ ١٠٧، وشرح الأشموني ٣/ ٣٦٩.

(١) وعلامة زيادة الألف والنون : سقوطهما في بعض التصاريف ، كسقوطهما في رد " شنآن، و" نِسْيان"، " كُفْران " علىٰ :(شَنَأَ) ، و (نِسْيٰ) ، و (كُفْر) : فإن كانا فيما لا يصرف فعلامة الزيادة أن يكون قبلهما أكثر من حرفين . ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣/ ١٤٧٢.

وقال السيوطي في الهمع ١/ ١٠٧: (وعلامة زيادتهما- أىٰ الألف والنون - أن يكون قبلهما أكثر من حرفين).

(٢) يقال : قبن الرجل يقبن قبونا : ذهب في الأرض ، وأقبن : إذا أسرع عدْوا في أمان ، والقبين : المنكمش في أموره ، والقبان : الذىٰ يوزن به ، والقَبّان : الذراع الميزان ذو الذراع الطويلة المقسمة أقساماً ، يحرك عليها جسم ثقيل يسمىٰ :الرمانة ، قال الجوهري : القبَّان : القسطاس (معرَّب). ينظر : الصحاح للجوهري ، و تاج العروس للزبيدي ، والمعجم الوسيط (قبن) .

(٣) جاء في لسان العرب " قبن " : (...ومنه قول العامة : فلان قبَّان علىٰ فلان : إذا كان بمنزلة الأمين عليه ، والرئيس الذىٰ يتتبع أمره ، ويحاسبه ، وبهذا سمىٰ الميزان الذىٰ يقال له : القبّان). قال المبرد في المقتضب ٣/ ٣٣٦ : (وأما حسّان و سمّان و تبّان ، فأنت في هذه الأسماء مخير : إن أخذت ذلك من : السمْن ، والتبْن ، والحُسْن ، فإنما وزنها :" فَعَّال "، وإن أخذت حسّان من الحِسّ ، وسمّان من: السَّمّ ، وتبّان من : التبِّ ،لم تصرفه في المعرفة لزيادة الألف والنون ، وصرفته في النكرة).

ويراجع : الكتاب٣/ ٢١٧، والأصول٢/ ٨٦، و شرح الكافية الشافية٣/ ١٤٧٣، و شرح الكافية للرضي ١/ ١٧٣، والارتشاف ٢/ ٨٦٤، وشرح التصريح ١/ ٣٣١، والهمع ١/ ١٠٨، وشرح الأشموني ٣/ ٣٦٩ ، ٣٧٠ .

وحسَّـــان ؛ لأنه مأخوذ من : الحُسْـــن ، فإنه فيهما ليســـا بزائدتين ، فهما منصرفان [1].

بخلاف ما لو كانا مأخوذين من "الحِسِّ"[2]، والقَبِّ ، فليسا مصروفين لزيادتهما[3]

(١) ينظر : جميع المراجع السابقة في رقم (١) .

(٢) في النسخة (د) : الحسن ، والصواب : ما أثبت أعلاه ، والحس – بكسر الحاء – هو : الصوت الخفي ، وحَسَّ بالشيء أي : شعر به ، والحِسّ : الذي تَسمعه مما يمر قريبا منك ولا تراه ، والحسِ : الحركة ، و قد يكون مأخوذا من : الحَسّ – بفتح الحاء – ، والحَسُّ معناه : يقال : حَسَّ الشيء حَسًّا : استأصله ، وحَسَّ فلانًا : قتله ، فالحَسّ هو : القتل الذريع ومنه قوله تعالىٰ :﴿ إِذْ تَحُسُّونَهُم بِإِذْنِهِۦ ﴾ [آل عمران: ١٥٢] .ينظر : لسان العرب (حسس) ، وجاء في حواشي الجار بردي صـــ٢٧٠ ، ٢٠٨ : (" الحس" الظاهر أنه بالكسر ، ومعناه حينئذ : الحركة ، وأن يمر بك قريبا فتسمعه ولا تراه ، والصوت ـ أما بالفتح فمعناه : القتل).

(٣) إن كان قبل الألف والنون حرفان ثانيهما مضعف كما في نحو : قبّان وحسان فلك اعتباران :

١ – إن قدّرت زيادة التضعيف فالنون أصلية وإن قدرت أصالة التضعيف فالألف والنون زائدتان ،

ففي نحو : قبّان ، وحسّان إن جعلتهما من : (القَبْن ، والحُسَن) ، فالنون أصلية ، وحكمه : أن ينصرف ، ووزنهما حينئذ : (فَعّال) .

وإن جعلتهما من : (القبّ، والحسّ) فالألف والنون زائدتان ، وحكمه : ألا ينصرف ، ووزنهما حينئذ :(فَعْلان).

ومثله ما جاء في الكتاب ٣/ ٢١٧ ، حيث ـــ قال سيبويه : (وسألته عن رجل يسمىٰ : دهقان، فقال : إن سميته من " التدهقن " فهو مصروف ، و كذلك : شيطان إن أخذته من " التشيطن " فالنون عندنا في مثل هذا من نفس الحرف إذا كان له فعل يثبت فيه النون ، وإن جعلت : دهقان من : " الدَّهْق "، وشيطان من " شيّط " لم

ثم هذه الألف والنون في نحو:[عِمْرَان مشبهتان عندهم بألفي(١) التأنيث في نحو](٢) حَمْرَاء(٣).

تصرفه) ، ويراجع في ذلك : المقتضب ٣/ ٣٣٦ ، والأصول ٢/ ٨٦ ، والمسائل العضديات صـ ٨٤ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٣/ ١٤٧٣ ، وشرح الشافية للرضي ٢ / ٣٤٣ ، وشرح الكافية للرضي ٩/ ١٧٣ ، والارتشاف ٢/ ٨٦٤ ، وشرح التصريح ١/ ٣٣١، والهمع ١/ ١٠٨ ، وشرح الأشموني ٣ / ٣٧٠.

(١) بناء علىٰ أن الهمزة تسمىٰ ألفا ، وهو صحيح ، وأنها مع الألف قبلها للتأنيث ولا نظير له ، إذ ليس لنا علامة تأنيث بحرفين ، والمنقول عن سيبويه وغيره أن الهمزة بدل منن ألف التأنيث، وأن الأصل : حَمْرىٰ بوزن : سَكْرىٰ ، فلما قصدوا مدة زادوا قبلها ألفا أخرىٰ ، والجمع بينهما محال ، وحذف إحداهما يناقض الغرض المطلوب ، إذ لو حذفوا الأولىٰ ؛ لفات المد ، أو الثانية ؛ لفاتت الدالة علىٰ التأنيث ، وقلب الأولىٰ مخلّ بالمد ، فقلبوا الثانية همزة .ينظر : شرح الأشموني ٢/ ٢٤٠ .

(٢) ما بين القوسين ساقط من النسخة : (د) .

(٣) قال سيبويه في الكتاب ٣/ ٢١٥ ، ٢١٦ : (هذا باب ما لحقته نون بعد ألف فلم ينصرف في معرفة ولا نكرة ، وذلك نحو : عطشان ، وسكران ، وعجْلان وأشباهها ، وذلك أنهم جعلوا النون حيث جاءت بعد ألف كألف : حمراء ؛ لأنها علىٰ مثالها في عدة الحروف والتحرك والسكون).

وقال المبرد في المقتضب ٣/ ٣٣٥ : (هذا باب ما لحقته ألف ونون زائدتان _ أما ما كان من ذلك علىٰ " فَعْلان " الذىٰ له : " فَعْلىٰ " فغير مصروف في نكرة ولا معرفة ، وإنما امتنع من ذلك ؛ لأن النون اللاحقة بعد الألف بمنزلة الألف اللاحقة بعد الألف للتأنيث في قولك : حمراء ، وصفراء ، والدليل علىٰ ذلك أن الوزن واحد في السكون، والحركة، وعدد الحروف والزيادة)، ويراجع في ذلك: شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٣٣٢ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٣/ ١٤٧٢ ، وشرح =

من ثلاثة أوجه[1] ، الأول : كونهما زائدين معا كألفي التأنيث ، الثاني : كونهما بعد استيفاء الأصول كما أنهما كذلك ، الثالث : كونهما يمتنع

=الرضي علىٰ الكافية ١/ ١٦٩ ، وارتشاف الضرب ٢/ ٨٦٤ ، وأوضح المسالك ٤/ ١٢٥ ، والمساعد ٣/ ١٥، ١٦، وشرح التصريح ١/ ٣٣٠ ، ٣٣١ ، والهمع ١/ ١٠٧ ، وشرح الأشموني ٣ / ٣٦٩ .

(١) ينظر أوجه الشبه الثلاثة التي ذكرها المصنف بين الألف والنون الزائدتين وألفي التأنيث في نحو " حمراء" في : اللباب للعكبري ١/ ٥٠٢، والفصول الخمسون لابن معطىٰ صـ ٨٩ وشرح المفصل ١/ ٦٦، ٦٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٣٣٥ ، وشرح كافية ابن الحاجب للرضي ١/ ١٦٩ ، ١٧٠ ، وشرح الأشموني ٣/ ٣٤٤.

وجعل سيبويه وجه الشبه بينهما هو : التساوىٰ في عدة الحروف ، والتحرك ، والسكون حيث قال : (.. وذلك أنهم جعلوا النون حيث جاءت بعد ألف كألف حمراء ؛ لأنها علىٰ مثالها في عدة الحروف، والتحرك ، والسكون) ينظر : الكتاب ٣/ ٢١٥ ، و ٢١٦ ، ويراجع : المقتضب ٣/ ٣٣٥ ، والفصول الخمسون لابن معطي صـ ٨١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٣٣٥ ، والمساعد ٣/ ١٥،١٦، وشفاء العليل للسلسيلىٰ ٢/ ٨٩٤.

وجعل المبرد وجه الشبه بينهما هو : كون النون بعد الألف مبدلة من ألف التأنيث حيث قال : (... وأن النون والألف تبدل كل واحدة منهما من صاحبتها ، فأما بدل النون من الألف فقولك في صنعاء ، وبهراء : صنعاني ، وبهراني . وأما بدل الألف منها فقولك - إذا أردت: ضربت زيدا فوقفت - قلت : أضربا زيدا). ينظر: المقتضب ٣ / ٣٣٥ ، ويراجع : المقتصد للجرجانىٰ ٢/ ٩٩٧ ، والفصول الخمسون لابن معطىٰ صـ ٨٩ ، وشرح الرضي علىٰ الكافية ١/ ١٧٠ ، وارتشاف الضرب ٢/ ٨٥٦ ، وشرح الأشموني ٣/ ٣٤٤. =

دخول تاء التأنيث عليهما كما أنهما كذلك فلا يقال عمرانة ، كما لا يقال : حَمْرَاة (١).

=وذكر العكبري في اللباب ١/ ٥٠٢ ، ٥٠٣ الأوجه السابقة بل وزاد عليها بقوله : (وأما الألف والنون الزائدتان فتشبهان الألف في (حمراء) من أوجه :

أحدهما : أنهما زيدا معا كما أن ألفي التأنيث كذلك .

الثاني : أن بناء الألف والنون في التذكير مخالف لبنائه في التأنيث ، كمخالفة بناء مذكر " حمراء " لبناء مؤنثها، فالمؤنث من " فعلان: فعلىٰ ".

والثالث : أن تاء التأنيث لا تدخل علىٰ " فعلان فعلىٰ " كما لا تدخل علىٰ " حمراء".

والرابع : أنهما جاءا بعد سلامة البناء ، كما جاء ألفا التأنيث بعد سلامته .

الخامس : أنهما اشتركا في ألف المد قبل الطرف الزائد ، ويراجع هذه الأوجه في : الأصول لابن السراج٢/ ٨٥، ٨٦، والفصول الخمسون صـ٨٩، ٢٩٠ ، و شرح المفصل لابن يعيش١/ ٦٦، ٦٧، و شرح الجمل لابن عصفور٢/ ٣٣٥، و شرح الرضي علىٰ الكافية١/ ١٧٠،١٦٩، وشرح الأشمونىٰ ٢/ ٢٤٠ .

(١) إنما يقال : عمْران – عمْرىٰ ؛ لأن المؤنث من " فعلان " إنما هو " فعلىٰ " ، وليس : " فعلانة " قال ابن يعيش في شرح المفصل ١/ ٦٦، ٦٧ : (... واعتباره أن يكون " فعلان " ومؤنثه " فعلىٰ " نحو قولك في المذكر عطشان ، وفي المؤنث : عطشىٰ ، وسكران وفي المؤنث : سكرىٰ . وغرثان وفي المؤنث : غرثىٰ : لا تقول : سكرانه ، ولا عطشانة ، ولا غرثانة في اللغة الفصحىٰ).

ويراجع : الكتاب ٣/ ٢٠٥، والمقتضب ٣/ ٣٣٥ ، والفصول الخمسون لابن معطىٰ صـ ٨٩ ، واللباب للعكبري ١/ ٥٠٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٣٣٥ ، والارتشاف ٢/ ٨٥٦ ، وشرح الأشموني ٣/ ٣٤٤.

إلا أن بنىٰ أسد[1] يدخلونها[2] في الصفة في كل " فَعْلان " [جاء][3] مؤنثه [علىٰ][4] " فَعْلىٰ " [5] فيقولون : غَضْبَانَة ، وسَكْرَانة ، ولا يدخلونها في : حَمْرَاء .

(١) بنو أسد هم : بنو أسد بن خزيمة ، بن مدركة ، بن إلياس ، بن مضر بن نزار ، بن معد ، بن عدنان، من أشهر بطونها : أسد بن دودان ، وبَهْد ، وبنو ثعلبة بن دودان ، وبنو جذيمة بن مالك ، والحارث بن أسد ، وبنو كاهل .....وغيرهم ، كانت ديارهم شمال هضبة نجد بين جبلىٰ أجأ ، وسلمىٰ، أي : بين حائل والقصيم ، من أشهر ديارهم في نجد : آثال ، وبنان ، والربائع ، وسميراء ، وتوز وغيرها ، لهم حروب كثيرة في الجاهلية ، والإسلام منها : يوم إراب ، ويوم بيسان ، ويوم الجفار وغيرها .
ينظر : العقد الفريد لابن عبد ربه ٢/ ٢٧٩ ، وجمهرة أنساب العرب لابن حزم ١/ ١٩٥ ، والأنساب للسمعانىٰ ٥/ ٣٠ ، ومعجم البلدان لياقوت الحموىٰ ٢/ ١٤٤ ، والإنباه علىٰ قبائل الرواة لابن عبد البر صـ ٥١ ـ ويراجع في قول بنىٰ أسد : شرح المفصل ١/ ٦٧، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٣/ ١٤٤١ ، وشرح الألفية لابن الناظم صـ ٤٥٢ ، وشرح الرضي علىٰ الكافية ١/ ١٧٢، وارتشاف الضرب ٢/ ٨٥٦ ، والمساعد ٣/ ٩ ، وشرح الأشمونىٰ ٣/ ٣٤٤.

(٢) أي : يدخلون تاء التأنيث .

(٣) سقط لفظ " جاء " من النسخة : (د) .

(٤) سقط لفظ " علىٰ " من النسختين (ط) و (د) ، والصواب : ما أثبت أعلاه لأن السياق يقتضيه، ولاحتياج النص إليه .

(٥) " فَعْلىٰ " رسمت في النسختين (ط) و (د) هكذا : " فعلا " ، والصواب : ما أثبت أعلاه .

فلذلك يصرفون نحو : سَكْران ؛ لدخول التاء في مؤنثة عندهم [1]. خلافا للجمهور[2] ،

(١) قال ابن يعيش في شرح المفصل ١/ ٦٧ : (...فكما لا تقول في حمراء ، و صفراء : حمراءة، و صفراءة ، كذلك لا تقول في عطشان عطشانة ، ولا في غضبان غضبانة ، بل تقول في المؤنث : غضبىٰ ، وعطشىٰ احترازا عما روىٰ عن بعض بنىٰ أسد : غضبانة ، و عطشانة . فألحق النون تاء التأنيث . وفرّق بين المذكر والمؤنث بالعلامة، لا بالصيغة ، وقياس هذه اللغة الصرف في النكرة كندمان ، فتقول : هذا عطشان ، ورأيت عطشانًا ومررت بعطشانٍ).

وقال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٤١ : (ثم بنّيتُ أن بنىٰ اسد ، يؤنثون باب سكران بالتاء ، فيستغنون فيه بـ " فَعْلانة " عن : " فَعْلىٰ " بخلاف غيرهم من العرب).

وقال الرضي في شرح الكافية ١/ ١٧٢ : (كل ما يجئ منه فعلىٰ لا يجئ منه : فَعْلانة في لغتهم ، إلا عند بعض بنىٰ أسد ، فإنهم يقولون في كل " فَعْلان " جاء منه " فَعْلىٰ " : فَعْلانة أيضاً نحو : غضبانة ، سكرانة ، فيصرفون إذن " فَعْلان فَعْلىٰ " وهذا دليل قوىٰ علىٰ أن المعتبر في تأثير الألف والنون انتفاء التاء ، لا وجود فَعْلىٰ).

ويراجع في ذلك أيضا : ارتشاف الضرب ٢/ ٨٥٦ ، والمساعد ٣/ ٩ ، وشرح الأشمونىٰ ٣/ ٣٤٤ .

(٢) أي : أن كل ما جاء علىٰ (فَعْلان فَعْلىٰ) ممنوع من الصرف عند الجمهور ؛ لأنه لا يصح دخول التاء عليه ، إلا أن بني أسد يؤنثون باب : " فعلان " بالتاء ، فيستغنون فيه بـ (فَعْلانة) عن :" فَعْلىٰ " .

ينظر : المقتضب ٣/ ٣٣٥ ، والأصول لابن السراج ٢/ ٨٥، ٨٦ ، واللباب ١/ ٥٠٢، وشرح المفصل ١/ ٦٦، ٦٧ ، والفصول الخمسون لابن معطىٰ صـ ٨٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٣٣٥ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٣/ ١٤٤١ ، وشرح الرضي علىٰ الكافية ١/ ١٧١، ١٧٢ ، والارتشاف ٢/ ٨٥٦، والمساعد ٣/ ٩، وشرح الأشموني ٣/ ٣٤٤.

ويمنعون من صـــرف : حَمْراء موافقة لهم [د/ ٥ ظ] لعدم دخولها عليه عند الجميع [١].

السادسة [٢]: العدل [٣] ،

(١) أي : أن كل ما جاء مختوما بألف التأنيث الممدودة كـــ " حمراء " يكون ممنوعا من الصرف ؛ لأن فيه علة واحدة تقوم مقام علتين ـ كما سبق ـ وذلك متفق عليه عند الجمهور وعند بني أسد؛ لأنه لا يصح دخول تاء التأنيث عليه إذ لا يصح أن يقال في " حمراء ، وصفراء " :(حمراءة ، وصفراءة) .

قال ابن يعيش في شرح المفصل ١/ ٦٧: (فكما لا تقول في حمراء ، وصفراء : حمراءة ، وصفراءة كذلك لا تقول في عطشان : عطشانة ، ولا في غضبان : غضبانة ، بل تقول في المؤنث : غَضْـبَىٰ، وعَطْشَـىٰ) ويراجع في ذلك : الكتاب ٤/ ٢٤٠، والمقتضـب ٣/ ٣٣٥ ، والأصول ٢/ ٨٣ و شرح المفصل ١/ ٥٩، و شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٣٣٦ ، وشـــرح الـكـافـيـة الشـــافـيـة لابـن مـالـك ٣/ ١٤٣٥، وشرح الألفية لابن الناظم صـــ ٤٥١، والارتشاف ٢/ ٨٥٢، وأوضح المسالك ٤/ ١١٦، والمساعد لابن عقيل ٣/ ٥، وشرح التصريح ١/ ٣١٦، وهمع الهوامع ١/ ٨٧ ، وشرح الأشموني ٣ / ٣٤٤ .

وإلىٰ هذه العلة أشار ابن مالك في الخلاصة صـ ٩٣ بقوله:

كَذَاك حَاوِي زائدَي فعْلَانَا ∴ كغَطَفَـــانَ وكأَصْبَهَانَـــا

(٢) أي : العلة السادسة التي تنضم مع العلمية : العدل ـــ وهذه هي العلة الأخيرة من العلل التي ذكرها المصنف والتي تضاف إلىٰ : العلمية.

(٣) العدل هو : اشتقاق اسم من اسم علىٰ طريق التغيير له نحو : اشتقاق " عمر " من : " عامر " هكذا عرّفه ابن يعيش في شرح المفصل ١/ ٦١.

ويُعَرّف أيضـا بأنه : تغيير اللفظ بدون تغيير المعنىٰ ؛ ولذلك صُـرف نحو : ضـروب ، وشَـرّاب، ومِنْحار؛ لأنها وإن كانت صفات محولة من" فاعل " فهي غير معدولة ،

لأنها انتقلت بالتحويل إلىٰ معنىٰ المبالغة والتكثير هكذا عرفه ابن الناظم في شـرح الألفية صـــ ٤٥٦ ، ويُعَرّف أيضا بأنه : صـرف لفظ أولىٰ بالمسـمىٰ إلىٰ آخر هكذا عرفه أبو حيان في: ارتشـاف الضـرب ٢/ ٨٥٥، وعرّفه الصـبان بقوله: (العدل هو: إخراج الكلمة عن صـيغتها الأصـلية لغير قلب ، أو تخفيف ، أو إلحاق أو معنىٰ زائد..) ينظر : حاشـية الصـبان علىٰ الأشـموني ٣ / ٣٤٩ ، ويراجع أيضـا في تعريف(العدل) الأصـول لابن السـراج ٢/ ٨٨ ، والفصـول الخمسـون لابن معطىٰ صـــــ٩٨، وشـرح كافية ابن الحاجب للرضـي١/ ١١٣، والمسـاعد٣/ ٧، والهمع١/ ٨٩.

ولا يكون العدل في المعنىٰ لوجهين ذكرهما ابن معطىٰ في الفصول الخمسون صـــ ٨٩ ، ٩٠ بقوله : (العدل هو : الانصراف عن صيغة إلىٰ أخرىٰ ، مشاركة لها في الحروف والمعنىٰ ، لضرب من المبالغة والتوسيع ، ولا يكون في المعنىٰ لوجهين ؛ الأول : أنه لو كان في المعاني لأدىٰ إلىٰ اللبس ، إذ لو عدلت عن معنىٰ إلىٰ آخر ، وأنت تريد الأول لم يكن في المعدول إليه ما يدل علىٰ المعدول عنه ، بخلال العدل عن صـيغة إلىٰ أخرىٰ ، إذ حروف المعدول عنه موجودة في المعدول إليه ، فهي دالة ، والثاني: ...أن العدل ضـرب من الاشـتقاق . ومعلوم أن الاشـتقاق من خصـائص الألفاظ ، فالاشتقاق إذن أعم ، وكل عدل اشتقاق ، وليس كل اشتقاق عدلا) .

* وذكر ابن يعيش في شـرح المفصـل ٢/ ٦٢ الفرق بين العدل والاشـتقاق بقوله (...إن الاشتقاق يكون لمعنىٰ آخر أخذ من الأول كـ" ضارب " من : الضرب ، فهذا ليس بعدل ، ولا من الأسباب المانعة من الصرف ؛ لأنه اشتق من الأصل بمعنىٰ الفاعل ، وهو غير معنىٰ الأصل الذىٰ هو : " الضرب " ، والعدل هو : أن تريد لفظًا ثم تعدل عنه إلىٰ آخر فيكون المسـموع لفظًا ، والمراد غيره). وذكر ابن معطىٰ في الفصـول الخمسون صـ ٩٩ ، ١٠٠ فائدة العدل بقوله : (.... فيه فائدتان ؛ إحداهما : لفظية . وهىٰ التخفيف ؛ ألا ترىٰ أن " عامراً " رباعي و" عمر " ثلاثي ، والثلاثي أخف من الرباعي ....وثانيتهما : معنوية وهىٰ : تمحيص العلمية فيها ، ونفي الوصـفية عنها ، إذ العلم المعدول عنه يكون في الغالب منقولا عن صفة جنسية في الأصل كـ " عامر ، وزافر " ، فربما توهم متوهم بقاءه علىٰ وصفيته، فعدلوا به إلىٰ لفظ ليس من ألفاظ الصـفات رفعا لهذا التوهم، وإزالة لهذا الاحتمال) ، ويراجع : اللباب ١/ ٥١٣، وشرح التصريح ١/ ٣١١.

وهو فرع [1] عن المعدول عنه ، وشرط تحتم منع صرفه مع العلمية ، أن يكون تقديرا[2]، كـ عُمَر[3]، وزُفَر[4]

(١) علل الرضي لفرعية " العدل" بقوله : (فإن العدل فرع إبقاء الاسم علىٰ حالة) ينظر: شرح الرضي علىٰ الكافية ١/ ١٠٢ .
وعلل لذلك السيوطي بقوله : (وهو فرع عن غيره ؛ لأن أصل الاسم أن لا يكون مخرجًا عما يستحقه بالوضع لفظًا أو تقديراً) .
ينظر : الهمع ١/ ٨٩، ويراجع : أسرار العربية صـ ٣٠٨ ، واللباب للعكبري ١/ ٥٠٢، والفصول الخمسون لابن معطىٰ صـ ٩٩ ، وشرح المفصل ١/ ٦١، ٦٢.

(٢)العدل المقدر هو : الذىٰ يصار إليه لضرورة أن الا سم غير منصرف ، وتعذّر سبب آخر غير العدل ، فإن عمر ـ مثلا ـ لو وجدناه منصرفا لم يحكم قط بعدوله عن : عامر ، بل كان كـ : أُدَد أي : في كونه مصروفا ، وغير معدول عن غيره. ينظر : شرح كافية ابن الحاجب للرضي ١١٤.

(٣)عُمَر : جمع عُمْرَة ، وهىٰ نسك كالحج ، ولكنها ليست بفرض ، وليس لها وقت معين ، ولا وقوف بعرفه . ينظر : المعجم الوسيط (عمر) قال سيبويه :(وأما عُمَر ، وزُفَر، فإنما منعهم من صرفهما ، وأشباههما أنهما ليسا كشيء مما ذكرنا ، وإنما هما محدودان عن البناء الذىٰ هو أوْلىٰ بهما، وهو بناؤهما في الأصل . فلما خالفا بناءهما في الأصل تركوا صرفهما ، وذلك نحو : عَامِر ، وزَافِر) ينظر: الكتاب ٣/ ٢٢٣

ويراجع : الأصول ٢/ ٨٨، وشرح المفصل ١/ ٦٢ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٣/ ١٤٤٩ ، أو شرح الكافية للرضي ١/ ١٢٨، والارتساف ٢/ ٨٦٨، وأوضح المسالك ٤/ ١٢٨، وشرح التصريح ١/ ٣٤٤، والمساعد ١/ ١٧ ، والهمع ١/ ٩٥، وشرح الأشموني ٣/ ٣٨٨ .

(٤) زُفَر- بضم ففتح - هو : السيّد ، وبه سمي الرجل : زُفَر، والزُّفر من الرجل : القوىٰ علىٰ الحمالات مطيقا لها ، وفي الحديث : أن امرأة كانت تزفر القرب يوم خبير ،

مثلا[1] ، وذلك أنهم قدروا أن " عُمَر " معدول عن :"عَامِر" ، "وزُفَر" عن[2] : " زَافِر" خوف الالتباس[3] بالصفة التي هي : اسم الفاعل الذي هو: " عَامِر ، وزَافِر".

تسقىٰ الناس ، أي : تحمل القرب المملوءة ماء ، والزفر : الكثير العطاء ، وكذلك يطلق علىٰ : الناصر ، والأهل ، والعدة . ينظر : لسان العرب ، والصحاح (زفر).

والمعرفة المعدولة خمسة أنواع : منها وهو ما ذكره المصنف : فُعَل- بضم الفاء وفتح العين- علما للمذكر، إذ سمع ممنوع الصرف، وليس فيه علة ظاهرة غير العلمية ، نحو : عمر ، مما ليس بصفة في الأصل.

(١) المحفوظ من ذلك : عُمَر ، وزُفَر ، ومُضَر ، وقُثَم ، وزُحَل ، وجُشَم ، وجُمَح ، وعُصَم، وجُحا، وذُلف ، وهُذَل ، وبُلَع (بطن من قضاعة) وثُعَل ، ولم يسمع غير ذلك ، فإنهم قدروه معدولاً عن : فاعل غالبًا ؛ لأن العلمية لا تستقل بمنع الصرف . وأمكن العدل دون غيره ؛ لأن الغالب في الأعلام النقل ، فعمر مثلا معدول عن : عامر، فإن : عامراً ثابت في النكرات الآحاد بخلاف عمر . ينظر : شرح التصريح ١/ ٣٤٤(بتصرف).

ويراجع : الأصول ٢/ ٨٨، وشرح المفصل ١/ ٦٢ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٣/ ١٤٤٩، والارتشاف ٢/ ٨٦٨، وأوضح المسالك ٤/ ١٢٨، والمساعد ١/ ١٧، والهمع ١/ ٩٥، ٩٦.

(٢) في النسخة (د) جاءت بلفظ : (معدول عن).

(٣) قال ابن معطي في الفصول الخمسون صـ ١٠٠ وهو يتناول فوائد العدل : (ثانيتهما : معنوية وهي : تمحيص العلمية فيها ، ونفي الوصفية عنها ، إذا العلم المعدول عنه يكون في الغالب منقولا عن صفة جنسية في الأصل ، كـ عَامِر ، وزَافِر ، فربما توهم متوهم بقاءه علىٰ وصفيته، فعدلوا به إلىٰ لفظ ليس من ألفاظ الصفات رفعا لهذا التوهم ، وإزالة لهذا الاحتمال) ويراجع في ذلك اللباب ١/ ٥١٣، وشرح الرضي علىٰ الكافية ١/ ١٣٨ ، ١٣٩ وارتشاف الضرب ٢١/ ٨٦٨، وشرح التصريح ١/ ٣٤٤، والمساعد ١/ ١٧ ، والهمع ١/ ٩٦ ، وشرح الأشموني ٣/ ٣٨٨ .

وسبب هذا التقدير : أنهم وجدوا " عُمَر "و " زُفَر " ممنوعين من الصرف ، ولم يجدوا فيها علة غير العلمية ، وليسا [هما] (١) من الأسماء التي يمتنع الصرف فيها بعلة واحدة كـ : " مَسَاجِد" (٢) ، فلذلك قدروا (٣): العدل مع العلمية تحصيلا للعلتين (٤).

(١) سقطت كلمة : "هما" من النسخة : (د).

(٢) سبق أن ذكرنا أنّ كلمة (مساجد) ممنوعة من الصرف لعلة واحدة تقوم مقام علتين وهيٰ : صيغة منتهيٰ الجموع . ينظر صـ من البحث .

(٣) في نحو : (عُمَر ، وزُفَر ، ومُضَر وغيرها ذكر فيها أبو حيان نقلا عن السيوطي في الهمع ١/ ٩٦: (....كلها أعلام عدلت تقديراً عن" فَاعِل" ...ولو كانت صفات كـ حُطَم ، ولُبَد ، دخلت عليها الألف واللام ، وإنما جعلناها معدولة لأمر نجهله ؛ لأن الأعلام يغلب عليها النقل ، وهيٰ : أن يكون لها أصل في النكرات ، فجعل عُمَر معدولاً عن : "عامر" العلم المنقول من الصفة ، فإن ورد " فُعَل " مصروفا ، وهو علم، علمنا أنه غير معدول كـ أُدَدَ ، فإنه لا يحفظ له أصل في النكرات ، فإما أن يكون منقولا من أصل لا نحفظه ، أو مرتجلاً .....) .

ويراجع في ذلك : شرح الرضي علىٰ الكافية ١/ ١٣٨، ١٣٩ والارتشاف ٢/ ٨٦٨، وشرح التصريح ١/ ٣٤٤، والمساعد ١/ ١٧.

(٤) وضح الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد في تعليقه في هامش (٢) من كتاب أوضح المسالك ٤/ ١٢٩ بقوله : (المحفوظ من ذلك الوزن أربعة عشر لفظا ، وهي : عمر ، وزفر ، ومضر ، وقثم، وجشم ، وجمع ، ودلف ، وثعل ، وهبل، وجحا، وزحل ، وقزح ، وعصم ، وبلع ، وكلها - بضم الأول، وفتح الثاني - كما أن كلها ليس فيها علة ظاهرة سوىٰ العلمية ، وقد سمعت ممنوعة من الصرف ، فقدروا أنها معدولة عن وزن " فَاعِل" كـ عامر بالنسبة لـ عُمَر ، وزَافِر بالنسبة لـ زُفَر ، ليتم لهم ما أصلوه من أن الاسم إنما يمنع من الصرف إذا وجد فيه علتان فرعيتان ، ولم يكتفوا بالعلمية ؛ لأنها وحدها لا تكفي في منع الصرف).

وإلىٰ هذه العلة أشار ابن مالك في الخلاصة صـ ٩٤ بقوله :

والعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ إِنْ عُدِلَا .....أَوْ كَثُعَـــــــــــــلَا

وإلىٰ هنا انتهىٰ ما ينضم إلىٰ العلمية من العلل الستة [1] .

وأما إلىٰ الوصفية [2] فثلاثة : إحداهما : وزن الفعل [3] ، وشرط منعها كغيره ،

---

(١) العلل الستة التي تناولها المصنف مع (العلمية) هي: (التركيب – التأنيث– العجمة – وزن الفعل – زيادة الألف والنون – العدل).

(٢)الوصفية لغة : مصدر سماعي يفيد مجموعة الصفات التي يختص بها الوصف .

واصطلاحًا : إحدىٰ العلل المعنوية التي تمنع من الصرف . ينظر : المعجم المفصل في النحو العربي (الوصفية) د/ عزيزة فوَّال .

وفرعية هذه العلة: أن الوصف فرع علىٰ الموصوف ، وهو علة في منع الصرف ؛ لأن الصفة تحتاج إلىٰ الموصوف ، كاحتياج الفعل إلىٰ الفاعل ، والموصوف متقدم علىٰ الصفة ، كقولك : مررت برجل أسمر ، وثوب أحمر ، والصفة مشتقة كما أن الفعل مشتق ، فكان فرعًا كما أن الفعل فرع فإذا انضم إليه سبب آخر منعا الصرف نحو : أحمر ، وأصفر . ينظر : شرح المفصل ١/ ٦١، ويراجع أسرار العربية صـ ٣٠٧، وشرح كافية ابن الحاجب ١/ ١٠٢ .

فإذا كان اللفظ صفة وعلىٰ وزن (أفْعل) منع من الصرف لتحقق الفرعيتين فيه ، فرعية المعنىٰ ، وفرعية اللفظ، أما فرعية المعنىٰ ؛ فلأن فيه الوصفية ، وهىٰ فرع علىٰ الجمود ، لأن الصفة تحتاج إلىٰ موصوف يتسبب معناها إليه، والجامد لا يحتاج إلىٰ ذلك . ينظر: شرح الألفية لابن الناظم صـ ٤٥١ .

وأما فرعية اللفظ ، فلأن : وزن الفعل فرع عن وزن الاسم ، أي أن وزن الفعل مسبوق بوزن الاسم ، كسبق الاسم للفعل . ينظر : أسرارا العربية صـ ٣٠٧، واللباب للعكبري ١/ ٥٠١.

(٣) قال ابن يعيش في شرح المفصل ١/ ٦٠ (وأما وزن الفعل فهو من الأسباب المانعة للصرف ، وهو فرع ؛ لأن البناء للفعل إذا كان يخصه أو يغلب فيه فكان أولىٰ به).

وقال الإمام عبد القاهر في المقتصد ٢/ ٩٦٤: (وزن الفعل فرع لأجل أن الأسماء أمثلتها مخالفة لأمثلة الأفعال ، فإذا وجد فيها موازنة الفعل كان ذلك فرعية) . ويراجع : شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣/ ١٤٥١ ، وشرح الألفية لابن الناظم صـ ٤٥١،

أصـليه الصـفة[1] ، بمعنىٰ : أنها ثابتة بأصـل الوضـع جزما كـــ لون : "أَحْمَر"[2] ، ومن ذلك : " أَسْوَد" للحية ، و" أَدْهَم" للقيد[3] ،

٤٥٣، والارتشاف ٢/ ٨٥٩ ن وأوضح المسالك٤/ ١٨، والمساعد٣/ ١١ ،١٢، والتصريح١/ ٣٢٣، والهمع١/ ١٠٤، وشرح الأشموني ٣/ ٣٤٦ ، ٣٤٧.

(١) قال أبو حيان في الارتشاف ٢/ ٨٥٩: (والغالب في أَفْعَل ، يمنع مع الوصفية الأصلية، وعدم قبول مؤنثة تاء التأنيث نحو : أَحْمَر) . وقال الفاكهي في : مجيب الندا صـ ٥٦٣: (وشرط الصفة ـ أي تأثيرها ـ التي علىٰ وزن أفعل ، أو علىٰ فعلان أمران : ١ – أصالتها بأن تكون الكلمة في الأصل صفة ، ٢ – عدم قبولها التاء ، إما لأنه لا مؤنث لها كـــ أَكْمَر لكبير الكمرة ، ولَحْيان لكبير اللحية ، أوْلها مؤنث علىٰ فُعْلىٰ – بالضم- كأفضل- أو فَعْلىٰ- بالفتح ـــ كسَكْران ، وغضبان) . ويراجع : شرح الألفية لابن الناظم صـــ ٤٥٣، وأوضح المسالك ٤/ ١١٨ والمساعد ٣/ ١١، والتصريح ١/ ٣٢٣ ، والهمع ١/ ١٠٤ ، وشرح الأشموني ٣ / ٣٤٥ .

(٢) قال سيبويه في الكتاب ٣/ ١٩٣ : (هذا باب أفعل – أعلم أن أفعل إذا كان صفة لم ينصرف في معرفة ولا نكرة وذلك أنها أشبهت الأفعال نحو : أذهب وأعلم ، قلت : فما باله لا ينصرف إذا كان صفة وهو نكرة ؟ فقال : لأن الصفات أقرب إلىٰ الأفعال، وذلك نحو : أخضر وأحمر وأسود) ويراجع : المقتضب ٣/ ٣٤١.

(٣) قال سيبويه في الكتاب ٣/ ١٩٣ : (وأما أدهم إذا عنيت القيد ، ـ والأسود ـ إذا عنيت ـ الحية والأرقم ـ إذا عنيت الحية ـ فإنك لا تصرفه في معرفة ولا نكرة ، ولم تختلف في ذلك العرب) .

وعلل لذلك المبرد بقوله :(لأنها تحلية لكل ما نعت بها غير دالة علىٰ لون بعينه) . ينظر: المقتضب ٣/ ٣٤٠ وقال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٥١ : (وكذا لا اعتداد بعروض الاسمية ، فيما أصله الوصفية ، كقولهم للقيد (أدهم) فإنه لا ينصرف للوزن وأصالة الوصفية ، وإن كان الآن جاريًا مجرىٰ الأسماء الجامدة ، لأن ذلك عارض ، والعارض لا اعتداد به إلا في نادر من الكلام). ويراجع : أوضح المسالك ٤/ ١١٨ ، والتصريح ١/ ٣٢٣ ، وشرح الأشموني ٣ / ٣٣٤٧.

"ولما شرط" [1] أصلية الصفة صرف: أَرْبَع[2] في قولك: مررت بنسوة أربع،مع أن الوصف ووزن الفعل فيه؛ لأن أسماء العدد وضعت لغير الصفة، فالصفة فيها عارضة [3].

(١) في النسخة (د) : " ولما كان شرط ".

(٢) قال المبرد ىٰ المقتضب ٣/ ٣٤١ : (فأما " أرمل " فإنه اسم نعت به ، والدليل علىٰ ذلك : أن مؤنثه علىٰ لفظه تقول للمرأة : أرملة ، ولو كان نعتًا في الأصل لكان مؤنثه فعلاء ، كما تقول أحمر وحمراء ، فقولهم ، أرمل دليل علىٰ أنه اسم ، وكذلك: أربع إنما هو اسم لعدد، وإن نعت به في قولك: هؤلاء نسوة أربع ، لا اختلاف في ذلك).

(٣) قال أبو حيان في الارتشاف ٢/ ٨٥٩: (فإن عرض فيه الوصفية نحو : مررت برجل أرنب ، أي ذليل ونسوة أربع ، برجل أرمل انصرف ، لأن مؤنثه أرمله ، خلافا للأخفش في : أرمل بمعنىٰ فقير ، فإنه يمنعه الصرف لجريه مجرىٰ : أحمر ؛ لأنه صفة علىٰ وزن أفعل). وقال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٥٢ :(وأربع أحق بالصرف من أرمل ، لأن فيه ما في (أرمل) من لحاق التاء ، ويزيد عليه أن وصفيته عارضه) .

ويراجع في ذلك : شرح المفصل ١/ ١٣٣، وشرح الألفية لابن الناظم صـ ٤٥٣، وأوضح المسالك ٤/ ١١٨.

وجاء فيه : (وإنما صرف أربع في نحو : مررت بنسوة أربع ؛ لأنه وضع اسما ، فلم يلتفت لما طرأ من الوصفية ، وأيضًا فإنه قابل للتاء) ويراجع أيضا: المساعد ٣/ ١١ ، والتصريح ١/ ٣٢٣، ٣٢٤ ، والهمع ١/ ١٠٦.

وللاشتراط المذكور ضعف منع صرف [د/ ٦ و] " أفعىٰ" للحية الحبشية ، " وأَجْدَل" ـ بالجيم ـ للصقر ـ "وأخيل"[1] - بالخاء الفوقية - لطائر ؛ لعدم تحقق الوصفية ، فهىٰ غير أصلية[2]

---

(١)الأخيل : طائر مشئوم ، أو هو : الصرد ، أو الشقران، سمىٰ بذلك ؛لاختلاف لونه بالسواد والبياض . ينظر : القاموس المحيط (خيل).

(٢)جاء في الكتاب ٣/ ٢٠٠، ٢٠١: (هذا باب ما كان من أفعل صفة في بعض اللغات ، واسما في أكثر الكلام وذلك : أَجْدل وأَخْيَل وأَفْعَىٰ ، فأجود ذلك أن يكون هذا النحو اسما ، وقد جعله بعضهم صفة ، وذلك لأن الجدْل : شدة الخلق ، فصار أجدل عندهم بمنزلة شديد ، وأما : أخيل فجعلوه أفعل من الخيلان ، الخيلان للونه ، وهو طائر أخضر وعلىٰ جناحه لمعه سوداء مخالفة للونه).

وقال ابن الناظم في شرح الألفية صـ ٤٥٤: (وأما قولهم : وأجدل : للصقر ، و " أخيل " لطائر ذىٰ خيلان ، و "": أفعىٰ " لضرب من الحيات ، فأكثر العرب يصرفونه ، لأنه مجرد عن الوصفية في أصل الوضع ، ومنهم من لم يصرفه ، لأنه لاحظ فيه معنىٰ الوصفية ، وهىٰ في " أفعىٰ " أبعد منه في " أجدل وأخيل " ؛ لأنهما مأخوذان من : الجدْل وهو : الشدة ، ومن : المخيول وهو : الكثير الخيلان ، وأما " أفعىٰ " فلا مادة له في الاشتقاق ، ولكن ذكره يقارن تصور إيذائه فأشبهت المشتق ، وجرت مجراه علىٰ هذه اللغة ، ومما استعمل فيه " أجدل وأخيل" غير مصروفين .

قول الشاعر :

كَـأَنَّ العُقَيْلِيِّينَ يَـومَ لَقِيتُهُـمْ ∴ فِراخُ القَطَا لاقَيْنَ أَجْدَلَ بَازِيَـا

وقول الآخر :

ذَرِيني وَعِلْمِي بِالأُمورِ وشيق ∴ فَما طَائِري يَوْمَا عليكِ بأَخْيَلا)

وكل هذا مذكور في : المقتضب ٣/ ٣٣٩، وشرح المفصل ١/ ١٣٣، ١٣٤، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٣/ ١٤٥٢، ١٤٥٣، وشرح الرضي علىٰ الكافية ١/ ١٣٦، وارتشاف الضرب ٢/ ٨٦٠ ، وأوضح المسالك ٤/ ١١٩، وشرح المرادي ٤/ ١٢٦، والمساعد ٣/ ١٥، والتصريح ١/ ٣٢٤ ، ٣٢٥ والهمع ١/ ١٠٧ ، وشرح الأشمونىٰ ٣/ ٣٤٨ ، ٣٤٩.

وما قيل : إن " أَفْعَىٰ "[1] مأخوذ من فَعْوَة السـمِّ[2] أي : شـدته[3] ، و " أجدلاً" مشـتق من: الجَدْل – بسـكون الدال– وهو القوة ، وأخْيَلا مأخوذ من: الخِيلان ، جمع : خال بمعنىٰ : لون، أي : هو طائر ذو ألوان ، وذلك صفات أصلية فيجب منع [ط / ٤ و] [صرف][4] مصحوبها[5]

(١) وزن أفعىٰ : أَفْعَل ، ولامه واو كقولهم : أُفْعُوان ، وهمزته زائدة لقولهم : مَفْعَاة ، ينظر : ارتشاف الضرب ٢/ ٨٦٠ .

(٢) السم فيها ثلاث لغات : سَمّ ، وسُمّ ،وسِمّ والفتح أفصحها : وهو جمع سموم وسمام ،وهو كل ما يقتل إذا شرب أو أكل ينظر : القاموس المحيط (سمم) .

(٣) زعم ابن جني أنها مشتقة من : فُوعة السم (وهىٰ حرارته) أصله : أفوع ثم قلبت . ينظر : ارتشاف الضرب ٢/ ٨٦٠ ، وشرح الرضي علىٰ الكافية ١/ ١٣٦، والتصريح ١/ ٣٢٤ وزعم الفارسىٰ أن ألفه منقلبه عن ياء ، وهو مشتق من : يافع فقلب ، إذا كان أصله : أيفع .

ينظر : ارتشاف الضرب ٢/ ٨٦٠ ويراجع في ذلك : شرح الرضي علىٰ الكافية ١/ ١٣٦، والتصريح ١/ ٣٢٤ والهمع ١/ ١٠٧ ، ويراجع أيضا القاموس المحيط ، ومعجم مقاييس اللغة ٤/ ٥١٢ (فوع) .

(٤) هذه اللفظة ليست في النسخة (د) .

(٥) جاء في ارتشاف الضرب ٢/ ٨٦٠ : (واختلف العرب في (أَجْدَل ، وأَخْيَل ، وأَفْعَىٰ) فجعلها أكثرهم أسماء فصرفها ، ولوحظ فيها معنىٰ الصفة في بعض اللغات فمنعت، لوحظ في أجدل معنىٰ : شديد، وفي : أخيل معنىٰ الخيلان ، وفي أفعىٰ معنىٰ خبيث).

وجاء في همع الهوامع ١/ ١٠٧ : (أجْدل للصقر ، وأخْيل لطائر ذىٰ خيلان ، وأفْعىٰ للحية، أسماء لا أوصاف، فأكثر العرب تصرفها ، وبعضهم يمنعها ملاحظة للوصفية ، فلحظ في : أجدل معنىٰ : شديد ، وأخيل أفعل من الخيلان ، وأفعىٰ معنىٰ: خبيث منكر) .

فهو وهم كما قاله[1] الخبيصي[2].

ويراجع في ذلك : الكتاب ٣ / ٢٠٠ ، ٢٠١ ، المقتضب ٣/ ٣٣٩ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٣/ ١٤٥٣ ، ١٤٥٤ ، وشرح الألفية لابن الناظم صـ ٤٥٤ وشرح الرضي علىٰ الكافية ١/ ١٣٥ ، وأوضح المسالك ١/ ١١٩ ، والتصريح ١/ ٣٢٤ والمساعد ٣/ ١٥ .

(١) ينظر : الموشح علىٰ كافية ابن الحاجب لمحمد بن أبي بكر بن محرز الخبيصي صـ ٣٣ (مخطوط بمكتبة الملك عبد الله بن عبد العزيز ـ بالمملكة العربية السعودية).

(٢) هو شمس الدين محمد بن أبىٰ بكر بن محرز محمد الخبيصىٰ النحوي المتوفىٰ سنة ٧٣١هـ ، له الموشح في شرح الكافية لابن الحاجب قال السيوطي :(وخبيص قرية من قرىٰ كرمان ، ونسبته إليها لا إلىٰ بائع الخبيصة كما توهمه بعض الناس ، صاحب شرح الحاجبية ، سماه : الموشح : وعلىٰ هذا الشرح فوائد مهمة للشريف الجرجاني) ينظر : كشف الظنون ٢ / ١٣٧١ ، وهدية العارفين ٢/ ٢٤. وإلىٰ هذه العلة أشار ابن مالك بقوله في الخلاصة صـ ٩١ – ٩٢:-

وَأَلْغِين عَارِضَ الوصْفِيَّةْ ∴ كَأَرْبَعٍ وعَارضَ الاسْمِيّهْ
فَالأدْهُمُ القيدُ لكونهِ وُضِعْ ∴ فِي الأَصْلِ وَصْفَا انصرافُهُ مُنَعْ
وَأَجْدَلٌ وأخْيَلٌ وأَفْعَىٰ ∴ مَصْرُوفَةٌ وقَدْ يَنَلْنَ المَنْعَا

الثانية : زيادة الألف والنون [1] ، وشـرط منعها مع الوصـفية ، ألا يكون لمدخولها مؤنث بالكلية [2] ،

(١)أما " فَعْلان : الذىٰ جاء له مؤنث علىٰ وزن : فَعْلىٰ ، كـ سَكْران ، وغَضْبان ، فقد اتفق العرب علىٰ منعه من الصـرف ، ووجه ذلك : وجود العلتين الفرعيتين اللتين ترجع إحداهما إلىٰ لفظه ، وترجع الأخرىٰ إلىٰ معناه ، أما فرعية ـ المعنىٰ فلأن فيه الوصـفية ، وهىٰ فرع علىٰ الجمود ، لأن الصـفة تحتاج إلىٰ موصـوف ينسـب معناها إليـه ، والجـامـد لا يحتـاج إلىٰ ذلـك ، وأمـا فرعيـة اللفظ ، فلأن فيـه الزيـادتين المضـارعتين لألفي التأنيث في نحو : حمراء في أنها في بناء يخص المذكر ، كما أن ألفي التأنيث في حمراء في بناء يخص المؤنث ، وأنهما لا تلحقهما التاء ، فلا يقال : سـكرانة كما لا يقال : حمراءة ، والمزيد فرع عن المجرد ، فلما اجتمع في (فعلان) المذكور الفرعيتان امتنع من الصـرف. ينظر : التصـريح ١/ ٣٢٢، ويراجع : شـرح الألفية لابن الناظم صـ ٤٥٣ ، وتعليق رقم (٢) من حاشـية أوضـح المسـالك ٤/ ١١٨.

(٢) قال سـيبويه : في الكتاب ٣/ ٢١٥، ٢١٦ : (هذا باب ما لحقته نون بعد ألف فلم ينصرف في معرفة ولا نكرة ، وذلك نحو : عطشان ، وسكران ، وعجلان ، وأشباهها ، وذلك أنهم جعلوا النون حيث جاءت بعد ألف كألف حمراء ، لأنها علىٰ مثالها في عدة الحروف ، والتحرك والسـكون ، وهاتان الزائدتان قد اختص بها المذكر ، ولا تلحقه علامة التأنيث كما أن حمراء لم تؤنث علىٰ بناء المذكر ، فلما ضـارع فعلاء هذه المضارعة وأشبهها أجرىٰ مجراها) .

وقال ابن هشام في أوضح المسالك ٤/ ١١٨ : (وأما ذو الزيادتين فهو : فعلان بشرط : ألا يقبل التاء ؛ إما لأن مؤنثه فَعْلىٰ كـ سكران وغضبان ، وعطشان ، أو لكونه لا مؤنث له كـ لحيان بخلاف نحو : مصان للئيم وسَيْفان للطويل ، وأليان لكبير الالية ...). ويراجع المقتضب ٣/ ٣٣٥ ، والأصول لابن السراج ٢/ ٨٥ ، وشرح الجمل لابن عصـفور ٢/ ٣٣٦ ، وشـرح الألفـية لابن النـاظم صـ ٤٥٢، وارتشاف الضرب ٢/ ٨٦٤، والمساعد ٣/ ٨ ، والهمع ١/ ١٠٢ وشرح الأشموني ٣ / ٣٤١ .

أو : لا يكون له مؤنث بالتاء بل بالألف [1] ، فـــ سَكْرَان [2] له مؤنث لكن بالألف ، فلذا امتنع صرفه.

---

(١) قال الشـيخ خالد الأزهرىٰ في التصـريح ١/ ٣٢٢: (وأما ذو الزيادتين فهو : فَعْلان ـ بفتح الفاء بشـرط ألا يقبل التاء الدالة علىٰ التأنيث ، إما لأن مؤنثه فعلىٰ ـــ بألف التأنيث المقصـورة ـــ كـــ سكران، وغضـبان ، وعطشـان فإن مؤنثاتها : سكرىٰ ، وغضبىٰ، وعطشىٰ ، أو لكونه لا مؤنث له أصلا كـ لحيان ـ لكبير اللحية).

ويراجع : المقتضـب ٣/ ٣٣٥ ، وشـرح الجمل لابن عصـفور ٢/ ٣٣٦ ، وارتشـاف الضرب ٢/ ٨٦٤، والمساعد ٣/ ٨ ، والهمع ١/ ١٠٢، ١٠٣.

والسبب في عدم تصرف (فعلان) لأنه أشبه حمراء ؛ لأن النون تقع بدلا من ألف التأنيث في قولك : صـنعاء وصـنعاوي ، وفي بهراء : بهرانىٰ فهذا قياس هذا الباب . ينظر : المقتضب ١/ ٦٤، ٢٢١ ، وشرح عيون كتاب سيبويه صـ ٢٠٠.

(٢) جاء في المقتضـب ٣/ ٣٣٥ :(هذا باب ما لحقته ألف ونون زائدتان ، ما كان من ذلك علىٰ فَعْلان الذىٰ له : فَعْلىٰ... وإنما امتنع من ذلك ؛ لأن النون اللاحقة بعد الألف بمنزلة الألف اللاحقة بعد الألف للتأنيث ، في قولك : حمراء ، وصـفراء ، والدليل علىٰ ذلك : أن الوزن واحد في السـكون ، والحركة ، وعدد الحروف ، والزيادة ، وأن النون ، والألف تبدل كل واحدة منهما من صـاحبتها ، فأما ما بدل النون من الألف فقولك في : صنعاء ، وبهراء : صنعاني ، وبهراني.

وأما بدل الألف منها فقولك إذا أردت : ضربت زيداً فوقفت – قلت : ضربت زيداً ...).

ويراجع : اللباب للعكبري صـ ٥٠٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٣٣٦، والهمع ١/ ١٠٣.

وهناك قوم من العرب وهم بنو أسـد يصـرفون كل صـفة علىٰ فعلان ؛ لأنهم يؤنثونه بالتاء ، ويسـتغنون فيه بفعلانه عن " فعلىٰ " ، فيقولون : سـكرانه ، وغضـبانة وعطشـانة . فلم تكن الزيادة عندهم في : فعلان شـبيهة بألفي : حمراء ، فلم تمنع من الصرف : ينظر : شرح الألفية لابن الناظم صـــ ٤٥٢، ويراجع : التصريح ١/ ٣٢٣ ، والمسـاعد ٣/ ٩ـــ قال الزبيدي :(ذكر يعقوب أن ذلك ضـعيف ردئ) ينظر : لحن العوام صـ ١٦٢.

وإنما صرف عُرْيَان[1] ، ونَدْمَان[2] ،لأن مؤنثهما بالتاء[3] ، وإنما صرف : صَفْوان [4] في قولك : هذا قلب صَفْوَان أي : قاسي ؛

(١) جاء في المقتضب ٣/ ٣٣٥ : (فإن كان فَعْلان ليس له " فَعْلىٰ " ، أو كان علىٰ غير هذا الوزن مما الألف والنون فيه زائدتان، انصرف في النكرة ، ولم ينصرف في المعرفة نحو ...عُرْيان ... وانصرف في النكرة ؛ لأنه ليست مؤنثه " فَعْلىٰ " ؛ لأنك تقولك في مؤنثه : عُرْيانة).

وجاء في اللباب للعكبري ١/ ٥١١ : فأما عُريان فينصرف في النكرة ، إذ ليس فيه سوىٰ الوصف ، والألف والنون لا يشبهان : ألفي التأنيث ؛ لأن التاء تدخل عليه فتقول : عريانة).ويراجع : الكتاب ٢/ ١١ ، وشرح الألفية لابن الناظم صـ ٤٥٢ ، والتصريح ١/ ٣٢٣ ، والهمع١/ ١٠٣

(٢) ندمان : من المنادمة ، وهيٰ الكلام ، لا من : الندم علىٰ ما فات . ينظر : أوضح المسالك ٤/ ١١٨، والتصريح ١/ ٣٢٣ قال السيوطيٰ في الهمع ١/ ١٠٣(ولو كان لفعلان مؤنث علىٰ فَعْلانه صُرِف ، إجماعا كـ ندمان).ويراجع : شرح الألفية لابن الناظم صـ٤٥٢، وأوضح المسالك٤/ ١١٨، والمساعد٣/ ٩، والتصريح ١/ ٣٢٣.

(٣) أحصىٰ السيوطيٰ في الهمع١/ ١٠٣ الألفاظ المصروفة مما آخره ألف ونون، ومؤنثه علىٰ (فعلانه) فاجتمع له ما يلىٰ: (نَدْمان ـ وسَيْفان للرجل الطويل ، وحَبْلان للمتلئ غضبا ، ويوم دَخْنان : فيه كُدْرَة في سواد ، ويوم سَخْنان : حار ، ويوم ضَحْيان : لا غيم فيه ، وبعير صَوْحان : يابس الظهر ، ورجل علّان : صغير حقير ، ورجل قَشْوان : دقيق الساقين ، ورجل مصّان : لئيم ، ورجل مَوْتان الفؤاد أىٰ : غير حديدة ، ورجل نَصْران : أىٰ : نصرانىٰ ، ورجل خَمْصان – بالفتح – لغة في : خُمْصان وكبش أَلْيَان ـ فهذه أربع عشرة كلمة لا غير مؤنثاتها بالتاء). ويراجع : الأشباه والنظائر للسيوطيٰ ٢/ ٧١ –٧٢ ، وشرح الأشموني ٣/ ٣٤٢ ، ٣٤٣ .

(٤) صفوان : الصخر الأملس قال تعالىٰ: ﴿ فَمَثَلُهُۥ كَمَثَلِ صَفۡوَانٍ عَلَيۡهِ تُرَابٞ فَأَصَابَهُۥ وَابِلٞ فَتَرَكَهُۥ صَلۡدٗا ﴾ [البقرة: ٢٦٤] ويوم صفوان : أىٰ : بارد لا غيم فيه ولا كدر ، صاف . ينظر : القاموس المحيط(صفو) .

لعروض الصفة [1] التي هي : القسوة ، إذ لم يوضع القلب لان يوصف بالقسوة ، بل وضع لأن يكون محلا للعقل[2] .

(١) جاء في شرح الفارضيٰ علىٰ ألفية ابن مالك ٣/ ٤٥٨ : (وكذا يصرف " صفوان " ، ولا عبرة بما عرض له من الوصفية ؛ لأنه استعمل بمعنىٰ قاس). ويراجع: شرح ألفية ابن مالك للحازمي صـ١٠٥ .

(٢) لعل هذا أخذ من قوله تعالىٰ في [سورة الحج : ٤٦] ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ ﴾ حيث ذكرت معظم المعاجم أن (القلب) هو : العقل ، جاء في مختار الصحاح (أن القلب هو : الفؤاد ويعبر به عن العقل) ، وفي القاموس المحيط: (القلب : هو العقل ومحض كل شئ) .

وفي لسان العرب : (العقل : القلب) ، وورد في تفسير القراء لقوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى ٱلسَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ﴾ [ق : ٣٧] أي : عقل .

قال الفراء : (وجائز في العربية أن تقول : أين ذهب قلبك ؟ أي : أين ذهب عقلك) .

ينظر: معاني القرآن للفراء ٣/ ٨٠ (بتصرف) .

وعليه فاتصاف القلب بأنه (صفوان) أي : قاس هو وصف عارض، لأن القلب وضع لأن يكون محلا للعقل ، لا لأن يوصف بالقسوة ، لذلك صرف لفظ (صفوان) لعروض الوصفية .

وإلىٰ هذه العلة أشار ابن مالك في الخلاصة صـ ٩١١ بقوله :

وَزَائِدا فَعْلانَ فِي وَصْفٍ سَلِمْ ∴ مِنْ أَنْ يُرَىٰ بِتَاءِ تَأْنِيثٍ خُتِمْ

الثالثة : العدل[1] وشرطه مع الوصفية ؛ أن يكون تحقيقا [2] لا تقديريا.

(١) اختلفت آراء النحاة في تعريف (العدل) فقد عرفه ابن السراج في الأصول٢/ ٨٨ بقوله:(ومعنىٰ العدل أن يشتق من الاسم النكرة الشائع اسم ، ويغير بناؤه إما لإزالة معنىٰ إلىٰ معنىٰ، وإما لأنه يسمىٰ به).

وعرفه ابن جني بقوله : (معنىٰ العدل :أن تلفظ ببناء وأنت تريد بناء آخر نحو : عمر، وأنت تريد : عامر) ينظر : اللمع في العربية صـ٢١٧.

وعرفه الرضي بقوله : (العدل : إخراج الاسم عن صيغته الأصلية بغير القلب ، لا للتخفيف ولا الإلحاق ، ولا لمعنىٰ ...) ينظر : شرح الرضي علىٰ الكافية ١/ ١١٣. ويراجع : التعريفات للجرجاني صـــ ١٢٢ ، واللباب ١/ ٥٠٢، وشرح المفصل ١/ ٦١ ، وشرح ألفية لابن الناظم صـ٤٥٦، وارتشاف الضرب ٢/ ٨٥٥ ، والتذييل والتكميل ٦/ ٢٩٧، والمساعد ٣/ ٧ ، والهمع ١/ ٨٩ ، ويراجع أيضا علة (العلمية والعدل) من هذا البحث.

فيمتنع الاسم من الصرف للصفة والعدل، وذلك لاجتماع علتين فرعيتين فيه ترجع إحداهما إلىٰ اللفظ، وترجع الأخرىٰ إلىٰ المعنىٰ، أما فرعية المعنىٰ : فلأن فيه الوصفية وهىٰ فرع علىٰ الجمود، لأن الصفة تحتاج إلىٰ موصوف ينسب معناها إليه ، والجامد لا يحتاج إلىٰ ذلك ، وأما فرعية اللفظ فلأن فيه العدل. والعدل فرع لأنه متعلق بالمعدول عنه . ينظر : أسرار العربية صـ٣٠٨.

كما أن العدل فرع إبقاء الاسم علىٰ حاله . ينظر : شرح الرضي علىٰ الكافية ١/ ١٠٢، والهمع ١/ ٨٩.

(٢) العدل التحقيقي هو : ما ثبتت معرفته صرف أم لم يصرف . ينظر : شرح الوافية نظم الكافية صـــ ١٣٩ . أو هو : ما يتحقق حاله بدليل يدل عليه غير كون الاسم غير منصرف ، بحيث لو وجدناه أيضا منصرفًا لكان هناك طريق إلىٰ معرفة كونه معدولا . ينظر : شرح الرضي علىٰ الكافية ١/ ١١٤.

وذلك نحو : مثنىٰ وثلاث ورباع ، وذلك أن أسماء الأعداد المستعملة من الواحد إلىٰ العشرة إنما هي واحد واثنان وثلاثة ....الخ فلما قيل : أحاد ، وثناء ، وثلاث علم أنه قد عدل عنها ، وكان القياس أن يقال في ثلاث مثلا : ثلاثة ثلاثة فلما غيروا الصيغة كان عدلا محققا .

ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٣٢، والتعريفات للجرجاني صـ ١٢٢، والنحو الوافي ٤/ ٢٢٢.

أما العدل التقديري : وهو الذي تتوقف معرفته علىٰ منع الصرف : فيقدر العدل لئلا يؤدي علىٰ خرم قاعدة معلومة وهي منع الصرف من غير علتين وذلك نحو : عمر ـ زفر . ينظر : شرح الوافية نظم الكافية صـ ١٣٩ .

ومن العدل التحقيقىٰ الذىٰ تعلم عدليته بالنظر إليه في نفسه : عدل ألفاظ العدد عن صيغها المعروفة من واحد واثنين وثلاثة ... إلىٰ صيغ أخرىٰ نحو : موحد وأحاد ، ومثنىٰ وثناء ، ومثلث وثلاث ، ومربع ورباع ، ليكون العدل حينذاك علة مانعة من الصرف لها مع الوصفية . ينظر : الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١/ ١٣٢

وذكر ابن الحاجب حقيقة العدل فيها بقوله : (فهذا تعلم عدليته ؛ لأن الأصل في أسماء الأعداد والألفاظ المشهورة وهىٰ واحد واثنان وثلاثة، فكان قياس ذلك أن يقال : ثلاثة ثلاثة فلما غيروا الصيغة كان عدلا محققا) . ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٣٣، وذكر الرضي الفائدة من هذه الصيغ المعدولة في قوله : (وفائدتهما : تقسيم أمر ذي أجزاء علىٰ هذا العدد المعين ، ولفظ المقسوم عليه في غير لفظ العدد مكرر علىٰ الإطراد في كلام العرب نحو : قرأت الكتاب جزءا جزءا ، وجاءنىٰ القوم رجلا رجلا ، وأبصرت العراق بلدا بلدا ، فكان القياس في باب العدد أيضا:(التكرير) عملا بـ (الاستقراء) والحاقا للفرد المتنازع فيه بالأعم الأغلب ، فلما وجد (ثلاث) غير مكرر لفظا حكم بأن أصله لفظ مكرر ، ولم يأت لفظ مكرر بمعنىٰ ثلاث إلا ثلاثة ثلاثة فقيل : إنه أصله) . ينظر : شرح الرضي علىٰ الكافية ١/ ١١٤ .

لأن "العدل"[1] التقديري لم نتحققه ، فالعدول عن : عَامِر ، وزَافِر لم يتحقق عن العرب[2]، وإنما هو فُهِم عنهم[3] ، بخلافه في التحقيقي ، فإنه قد بلغنا[د/ ٦ظ][بطريق القطع[4]،

(١) زاد بعدها في النسخة (د) لفظ (في) فقال : (لأن العدل في التقديري).

(٢) أي : أنه العدل التقديري أو المقدر : هو الذي يصار إليه لضرورة وجدان الاسم غير منصرف ، وتعذر سبب آخر غير العدل ، فإن عمر ـــ مثلا ـــ لو وجدناه منصرفا لم يحكم قط بعدوله عن عامر بل كان كـ "أُدَد" أي في كونه مصروفا وغير معدول عن غيره . ينظر : شرح الرضي علىٰ الكافية ١/ ١١٤ .

وعليه فالعدل في عمر : مقدر ، وإنما جعل هذا النوع معدولا لأمرين أحدهما : أنه لو لم يقدر عدله لزم ترتيب المنع علىٰ علة واحدة إذ ليس فيه من الموانع غير العلمية ، والآخر أن الأعلام يغلب عليها النقل فجعل عمر معدولا عن : عامر . ينظر : شرح الأشموني ٣/ ٣٨٨.

(٣) فيقدر العدل لئلا يؤدىٰ إلىٰ خرم قاعدة معلومة وهىٰ منع الصرف من غير علتين . ينظر : شرح الوافية نظم الكافية صـ ١٣٩ .

(٤) أي أن مجئ العدل في الأعداد من واحد إلىٰ أربعة متفق عليها حيث ورد في القرآن الكريم في قوله تعالىٰ: ﴿ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ﴾ [النساء: ٣] وقوله تعالىٰ ﴿ أُوْلِيٓ أَجْنِحَةٖ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ﴾ [فاطر: ١].

وسُمِع البناءان في الواحد إلىٰ الأربعة باتفاق فيقال : أحاد وموحد ، وثناء ومثنىٰ ، وثلاث ومثلث ، ورباع ومربع فهذه الألفاظ الثمانية متفق عليها.

قال ابن مالك : (الرابع ....ما منع للعدل والوصفية وهو ضربان إحدهما : المعدول عن العدد ـ فالمعدول في العدد من واحد إلىٰ أربعة بلا خلاف وهو علىٰ (فُعَال أو مَفْعَل) نحو : رأيت القوم أحاد أو موحد، ومررت بهم ثناء أو مثنىٰ، ونظرت إليهم ثلاث أو مثلث ، وأعطيتهم دراهم رباع أو مربع). ينظر : شرح الكافية الشافية لابن مالك٣/ ١٤٤٥، ١٤٤٦، وقال ابن هشام في أوضح المسالك ٤/ ١٢٢٢: (وأما ذو العدل فنوعان أحدهما : موازن فُعَال ومَفْعَل من الواحد إلىٰ الأربعة باتفاق).

أن الله تعالىٰ قال: ﴿ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ﴾(١).

فقال العلماء : هو معدول ؛ لأن العرب قد عدلوا عن واحد ، وواحد إلىٰ: واحد ومَوْحد وعن اثنين اثنين إلىٰ : ثُنَاء ومَثْنىٰ ، وعن ثلاثة ثلاثة إلىٰ : ثُلاث ومَثْلث ، وعن أربعة أربعة إلىٰ : رُبَاع ومَرْبع ، وعن خمسة خمسة إلىٰ: خُمَاس ومَخْمس ، وهكذا إلىٰ عشرة(٢)

وقال ابن عقيل في المساعد ٣/ ٣٤ : (وعلىٰ موازن فُعَال ومَفْعل من عشرة وخمسة فدونها سماعا وما بينها قياسا ، وفاقا للكوفيين) .

وقال الشيخ خالد الأزهرىٰ في التصريح ١/ ٣٢٥، ٣٢٦. (وأما الوصف ذو العدل فنوعان : أحدهما : موازن " فُعَال ومَفْعَل" وهما مسموعان من الواحد إلىٰ الأربعة باتفاق وفي الباقي من العشرة علىٰ الأصح) . ويراجع الهمع ١/ ٩١ ، وشرح الأشموني ٣ / ٣٥٣ .

(١)جزء من قوله تعالىٰ: ﴿ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ﴾ [النساء: ٣] وقوله تعالىٰ:﴿ أُوْلِيٓ أَجْنِحَةٖ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ﴾ [فاطر: ١].

(٢) مجيء العدل في الأعداد من واحد إلىٰ أربعة علىٰ وزن : فُعَال - بضم الفاء وفتح العين - ومَفْعل - بفتح الميم وسكون الفاء - متفق عليه فيقال : أحاد وموحد ، وثناء ومثنىٰ ، وثلاث ومثلث ، ورباع ومربع . ينظر : شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٤٥ ، ١٤٤٦، وأوضح المسالك ٤/ ١٢٢، والمساعد ٣/ ٣٤، والتصريح ١/ ٣٢٥، والهمع ١/ ٩١ ، شرح الأشموني ٣ / ٣٥٣.

وزاد عليها بعضهم الخمسة والعشرة ، إلا أن ابن عصفور قصر العشرة علىٰ (فُعَال) مع قلتها فقال في شرح الجمل ١/ ٣٤١: (والذىٰ يسمع من المعدول علىٰ فُعَال : ثناء ، وثلاث ، ورباع ، وأحاد، وعشار ، إلا أن أحاد وعشار قليلان).

واستثنىٰ ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٤٧من المسموع : ما وازن " فُعَال" من الخمسة فقال: (ويروىٰ فيها عن بعض العرب " مخمس ، وعشار ، ومعشر ، ولم يرد غير ذلك).ويراجع : شرح عمدة الحافظ ٢/ ٨٤٩ .

[فعدلوا عن عشـرة عشـرة إلىٰ عُشَـار][1] ومَعْشـر لكنه قيل : إن ما ورد من خمسة إلىٰ عشرة لم يتحقق[2]،

قال ابن الناظم في شـرحه للألفية صـــ ٤٥٥ : (فالمعدول من العدد سـماعا موازن " فُعَال" من واحد واثنين وثلاثة وأربعة وعشـرة وموازن " مَفْعَل " منها ومن خمسـة نحو : أُحَـاد ومَوْحـد ، وثُنَـاء ومَثْنَىٰ ، وثُلَاث ومَثْلَـث ورُبَـاع ومَرْبَع ، وخُمَـاس ومَخْمَس، وعُشَار ومَعْشَر ، وأقل هذه الأمثلة ا ستعمالا الثلاثة الأواخر ، ولذلك لم ينبه عليها ، وإنما نبه علىٰ ما قبلها بقوله :

وَوَزْنُ مَثْنَىٰ وثُلاث كهُما ∴ مِنْ واحدٍ لأرْبَعٍ فَلْيعلمَا

أي : إلىٰ أربع ... وأجاز الكوفيون والزجاج : قياسا علىٰ ما سمع : (خُماس ومَخْمس ، وسُـداس ومَسْـدس وسُـباع ومَسْـبع وثُمان ومَثْمن وتُسَـاع ومَتْسـع). ويراجع : ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج صـ ٥٩، وشرح المفصل ١/ ٦٢.

وقد ذكر أبو حيان أيضـا أن هاتين الصـيغتين مسـموعتان عن العرب من الواحد إلىٰ العشرة فقال:(وقيل : يقال البناءان ، وهو الصحيح بسماع ذلك من العرب فتقول= =: مَوْحد وأُحَاد إلىٰ مَعْشَر وعُشَار ، وحكىٰ البناءين أبو عمرو الشيبانىٰ ، وحكىٰ أبو حاتم ويعقوب من : أُحَاد إلىٰ عُشَار).

ينظر : ارتشاف الضرب ٢/ ٨٧٤، وإلىٰ ذلك ذهب ابن عقيل في المساعد ٣/ ٣٤: فقال: (و قد ثبت السـماع في اللفظين من وا حد إلىٰ عشـرة). ويراجع : المخصـص ١٧/ ١٢٠، والارتشاف ٢/ ٨٠٤، وأو ضح المسالك ٤/ ١٢٢ ، تو ضيح المقا صد للمرادىٰ ٤/ ١٢٩، والمسـاعد ١/ ٣٤ ، والتصـريح ١/ ٣٢٥ ، والهمع ١/ ١٩١ ، شرح الأشموني ٣ / ٣٥٣ .

(١) ما بين القوسين سقط من النسخة (د) .

(٢)علىٰ رأس هؤلاء أبو عبيدة معمر بن المثنىٰ، حيث ذكر أن العرب لا تتجاوز: رُبَاع ، أي أن المسـموع عن العرب من واحد إلىٰ أربعة ، فأما من الخمسـة فما فوقها فلم يسمع عنهم .

ينظر : مجاز القرآن ١/ ١١٥ ، ويراجع : رأىٰ أبىٰ عبيدة في التصريح ١/ ٣٢٦.

وهو رأىٰ مرجوح[1].

وقال بذلك أيضا : الإمام البخاري في صحيحه حيث قال في الباب رقم (٧٩) كتاب تفسير سورة النساء :(ولا تجاوز العرب : رُبَاع) . ينظر : صحيح البخاري ٥/ ١٧٦، ويراجع رأيه في التصريح ١/ ٣٢٦.

(١)ذكر ابن الحاجب : (عُشَار ومَعْشَر) ثم قال في شرح الكافية ١/ ٥٥ :(أصحها أنه لم يثبت) .

وذكر في شرح الوافية نظم الكافية : (والصحيح أنه لا يتعدىٰ ذلك إلىٰ عشرة).

وذهب ابن عصفور إلىٰ أنه موقوف علىٰ السماع . ينظر : المقرب ١/ ٢٨٠.

وعلل لذلك بقوله : (لأنه لم يكثر كثرة توجب القياس) ينظر: شرح الجمل ٢/ ٣٤١، وهو مذهب جمهور البصريين .

قال السيوطي : (وعليه البصريون ؛ لأن فيه إحداث لفظ لم تتحكم به العرب).

ينظر : الهمع ١/ ٩٢ ويراجع الارتشاف ٢/ ٨٤٧ ، والتذييل والتكميل ٦/ ٤١٤.

وذكر هذه الآراء السيوطي في الهمع ١/ ٩٢، ٩٣ بقوله : (واختلف هل يقاس عليها:سُدَاس ومَسْدَس، وسُبَاع ومَسْبَع ، وثُمَان ومَثْمَن ، وتُسَاع ومَتْسَع ؟علىٰ ثلاثة مذاهب :

أحدها : لا ، وعليه البصريون ، لأن فيه إحداث لفظ لم تتكلم به العرب .=

=والثاني : نعم وعليه الكوفيون ، والزجاج ؛ لوضوح طريق القياس فيه .

والثالث : يقاس علىٰ ما سُمع من : " فُعَال " لكثرته ، دون " مَفْعل" ، لقلته.

قال السيوطي : و ما ذكر ته من أن المسموع اثنا عشر وز نا بناء هو المذكور في التسهيل،وذكر في شرح الكافية : أن " خُمَاس" لم يسمع ، وذكر أبو حيان : أن " سُدَاس وما بعده مسموع أيضا فقال في شرح التسهيل : الصحيح أن البناءين مسموعان من واحد إلىٰ عشرة .

حكىٰ أبو عمرو وإسحاق بن مرار الشيبانىٰ : موحد إلىٰ معشر ، وحكىٰ أبو حاتم في كتاب الابل ، ويعقوب بن السكيت : أحاد علىٰ عشار ، قال : ولا التفات إلي قول أبي عبيدة في المجاز: لا نعلمهم قالوا فوق" رُبَاع" فمن علم حجة عليه ...)

" وإنما اعتبرنا في الصفة " [1] هذه الأعداد حتىٰ منعناها الصرف[2]؛

(١) في النسخة (ط) : (وإنما اعتبرنا الصفة).

(٢)السبب في منع هذه الأعداد المعدولة من الصرف عدة مذاهب :

١ – العدل مع الوصفية وهو مذهب الخليل و سيبويه وأبىٰ عمرو والجمهور .

قال سيبويه في الكتاب ٣/ ٢٢٥: (وسألته عن أحاد ، وثناء ومثنىٰ ، وثلاث ورباع فقال : هو بمنزلة " أُخَر" ، إنما حده : واحدا واحد ، واثنين اثنتين ، فجاء محدودا عن وجهه ، فترك صرفه، قلت أفتصرفه في النكرة ؟ قال : لا ؛ لأنه نكرة يوصف به نكرة ، قال أبو عمرو ﴿ أُوْلِيٓ أَجۡنِحَةٖ مَّثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ﴾ [فاطر: ١] صفة ، كأنك قلت : أولىٰ أجنحة اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة).

ويراجع : المقتضب ٣/ ٣٠٨،٣٨١ ، والأصول ٢/ ٨٨ ، وشرح المفصل ١/ ٦٢، وارتشاف الضرب ٢/ ٨٧.

٢ – وذهب الفراء علىٰ أن المانع من صرف هذه الأعداد هو : العدل والتعريف بنية الألف واللام فقال : (فإنها حروف لا تجرىٰ ، وذلك أنهن مصروفات عن جهاتهن، ألا ترىٰ أنهن للثلاث الثلاثة ، وأنهن لا يضفن إلىٰ ما يضاف إليه الثلاثة والثلاث ، فكان لامتناعه من الإضافة كان فيه الألف واللام، وامتنع من الألف واللام ؛ لأن فيه تأويل الإضافة) ينظر : معانىٰ القرآن للفراء ١/ ٢٥٤ ، ويراجع رأي الفراء في التسهيل صـ ٢٢٢ وذكر ابن مالك ذلك في شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٤٧ دون= = أن ينسبه لأحد ، ورأىٰ الفراء أيضا مذكور في : ارتشاف الضرب ٢/ ٨٧٤، وشرح والتصريح ١/ ٣٢٧، والهمع ١/ ٩٤.

ورد هذا القول السيوطي بقوله : (ورُدّ – أي رأىٰ الفراء – بجريانها صفة علىٰ النكرات) ينظر : الهمع ١/ ٩٤.

٣- ذهب الكوفيون وابن كيسان علىٰ أن سبب المنع :(أن فيه : العدل والتعريف كما في : عمر، إذ لا يدخله اللام ، وإذا جرىٰ علىٰ النكرة فحمول علىٰ البدل). ينظر : شرح المفصل ١/ ٦٣، وشرح الرضي علىٰ الكافية ١/ ١١٧.

ورده الر ضي بقوله:(ولا دليل علىٰ ما قالوا ، ولو كان معرفة ، ولا شك أن فيه معنىٰ

الوصف ، لجرىٰ علىٰ المعارف ، وكيف يكون معرفة وهو يقع حالا نحو: " جاءنىٰ القوم مثنىٰ "؟). ينظر : شرح الرضي ١/ ١١٧، وقد أبطله ابن عصفور أيضا بقوله : (وأما من قال: إنما امتنع الصرف للعدل والتعريف فباطل : لأنه يرد عليه بقوله تعالىٰ: ﴿ أُوْلِيٓ أَجۡنِحَةٖ مَّثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۚ ﴾ [فاطر:١] ، ومثنىٰ: صفة لأجنحة ، وأجنحة:نكرة ، فلو كان مثنىٰ معرفة لم ينعت به النكرة ، وإن قال إن " مثنىٰ " بدل فالجواب : أن البدل بالأسماء المشتقة يقل) . ينظر: شرح الجمل ١/ ٣٤١، ٣٤٢.

٤ – وذهب ابن السراج إلىٰ أن سبب المنع هو : العدل في اللفظ والمعنىٰ فقال : (فأما الذىٰ عدل لإزالة معنىٰ إلىٰ معنىٰ فـــ مَثْنَىٰ وثُلَاث ورُبَاع وأُحَاد ، فهذا عُدل لفظه ومعناه ، عدل عن معنىٰ اثنين إلىٰ معنىٰ : اثنين اثنين ، وعن لفظ اثنين إلىٰ لفظ مثنىٰ، وكذلك أُحَاد عدل عن لفظ (واحد) إلىٰ لفظ: أُحَاد وعن معنىٰ : واحد إلىٰ معنىٰ واحد واحد .

ينظر : الأصول لابن السراج ١/ ٨٨ ويراجع : الموجز لابن السراج ١/ ٧١ ، وأيد هذا الرأي ابن الأنباري في أسرار العربية صـــ ٢٢٥ ، وابن الحاجب في شرح الوافية صـ ١٣٩، ويراجع : اللباب ١/ ٥١٤. =

=وقد رد هذا الرأي الفارسي بقوله : (ولا يكون العدل في المعنىٰ) . ينظر : الإيضاح العضدي ١/ ٣١٠ والمقتصد ٢/ ١٠١٠.

وكذلك رده ابن عصفور أيضا فقال : (وأما قول من قال : إنما امتنع الصرف للعدل في اللفظ والمعنىٰ ففاسد ؛ لأنه لم يثبت العدل في المعنىٰ من العلل المانعة من الصرف ، وإنما ثبت من هذا الباب العدل في اللفظ). ينظر: شرح الجمل ١/ ٣٤١، وكذلك رده ابن الناظم قائلا : (وهذا فاسد من وجهين : أحدهما : أن أحاد مثلا لو كان المانع من صرفه عدله عن لفظ واحد ، وعن معناه إلىٰ معنىٰ التضعيف للزم أحد الأمرين وهو: إما منع صرف كل اسم مغير عن أصله لتجدد معنىٰ فيه كأبنية المبالغة وأسماء الجموع ، وإما ترجيح أحد المتساويين علىٰ الآخر ـ واللازم منتف باتفاق ـ والثاني : أن كل ممنوع من الصرف فلابد أن يكون فيه فرعية في اللفظ وفرعية في المعنىٰ ، ومن

شرطها أن تكون غير جهة فرعية اللفظ ؛ ليكمل بذلك الشبه بالفعل ، ولا يتأتىٰ ذلك في " أُحَاد" ، إلا أن تكون فرعيته في اللفظ بعدله عن واحد المتضـــمن معنىٰ التكرار ، وفي المعنىٰ بلزومه معنىٰ الوصفية وكذا القول في أخواته). ينظر : شرح الألفية لابن الناظم صـ ٤٥٦ .

٥- وذهب الزجاج إلىٰ أن المانع من الصـــرف في (مَثْنَىٰ وثُلَاث) هو عدلها عن اثين اثنين، وثلاث ثلاث ، وأنـه عـدل عن تـأنيـث فقـال معـانىٰ القرآن ٢/ ٩(إلا أنـه لا ينصرف لجهتين لا أعلم أن أحداً من النحويين ذكرهما ، وهىٰ أنه اجتمع فيه علتان ، أنه معدول عن اثنين اثنين وثلاث ثلاث وأنه عدل عن تأنيث) ـــ إلا أن الزجاج وافق الجمهور في كتابه ما ينصرف ومالا ينصرف صـ ٥٩ .

بقوله : (أعلم أن جميع ما جاء معدولا من هذا الباب لا ينصـــرف في النكرة وإنما ترك صـــرفه ؛ لأنه عدل به عن ثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة فاجتمع فيه : أنه معدول عن هذا المعنىٰ وأنه صفة ، لا يستعمل معدولا إلا صفة). ينظر شرح المفصل ١/ ١٣٣٣ ـ

٦- وذكر الأعلم أنها لم تنصـــرف للعدل ؛ ولأنها لا تدخلها التاء لا يقال ثلاثة ولا مثلثة فضارعت " أحمر " . ينظر : التذيل والتكميل ٦/ ٢٩٧، والهمع ١/ ٩٤.

وهناك آراء غير ذلك كما في شـرح كافية ابن الحاجب للقواس ١/ ١٢٠ ، والإيضـاح في شرح المفصل ١/ ١٣٣والراجح منها هو الرأىٰ الأول .

لأنها لم تستعمل غير صفات [1] بدلالة عدولهم إليها تحقيقا [2] ـ بخلاف ما تقدم من نحو : " مررت بنسوة أربع " فإنه مصروف لعدم أصالة الوصفية فيه[3].

(١) أثبت الرضي أن الصفة في هذه الأعداد المعدولة أصلية فقال : (هذا الترتيب المعدول لم يوضع إلا وصفا ، ولم يستعمل إلا مع اعتبار معنىٰ الوصفية ، ووضع المعدول غير وضع المعدول عنه) . ينظر : شرح الرضي علىٰ الكافية ١/ ١١٦ .
وفسر ذلك القواس بقوله : (الوصفية إنما هىٰ غير أصلية في المعدول عنه ، لا في المعدول فلا يلزم من كونها غير أصلية في أحدهما أن لا تكون أصلية في الآخر) . ينظر : شرح كافية ابن الحاجب ١/ ١١٩.

(٢) وذلك أن أسماء الأعداد المستعملة من الواحد إلىٰ العشرة إنما هىٰ : واحد ، واثنان، وثلاثة ....إلخ فلما قيل : أحاد ، وثناء ، وثلاث علم أنه قد عدل عنها ، وكان القياس أن يقال في ثلاث مثلا : ثلاثة ، فلما غيروا الصفة كان عدلا محققا . ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٣٢.

(٣) قال الرضي في شرح الكافية ١/ ١١٥ ، ١١٦ : (فإن قيل الوصف في هذا المكرر عارض كعروضه في أربع في نحو : نسوة أربع فكيف أثر فيه ولم يؤثر في أربع ؟ قلت هذا التركيب المعدول لم يوضْع ألا وصفا ، ولم يستعمل إلا مع اعتبار معنىٰ الوصف فيه ووضع المعدول غير وضع المعدول عنه)
وقال ابن هشام في أوضح المسالك ٤/ ١١٨ : (وإنما صرف أربع في نحو : مررت بنسوة أربع ـــ لأنه وضع اسما ، فلم يلتفت لما طرأ من الوصفية) . ويراجع : المقتضب ٣/ ٣٤١، وشرح المفصل ١/ ١٣٣، والارتشاف ٢/ ٨٥٩، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٣/ ١٤٥٢، وشرح الألفية لابن الناظم صـــ ٤٥٣، والتصريح ١/ ٣٢٣، ٣٢٤، الهمع ١/ ١٠٦ ، وشرح الأشموني ٣ / ٣٤٧ .
وقد اقتصر المؤلف علىٰ هذا النوع ، ولم يذكر النوع الثاني مما يمنع للصفة والعدل وهو (أُخَر) - بضم الهمزة وفتح الحاء - جمع أخرىٰ ، أثنىٰ الآخر - بفتح الخاء - بمعنىٰ مغاير . =

قال مؤلفه (١) – رحمه الله تعالىٰ – وهذا آخر ما أردنا تلخيصه (٢)

= قال ابن مالك في شـرح الكافية الشـافية ٣/ ١٤٤٨ :(وأما " أُخَر " المعدول فهو المقابل لـ " آخَرِين " ، وهو: جمع : " أُخْرَىٰ " ، أنثىٰ : آخَر – لا جمع : " أُخْرىٰ " بمعنىٰ : آخره – كقوله تعالىٰ: ﴿ قَالَتْ أُخْرَىٰهُمْ لِأُولَىٰهُمْ ﴾ [الأعراف: ٣٨]، وهذه تجمع علىٰ : " أُخَر" مصروفا : لأنه غير معدول ذكر ذلك الفراء). ويراجع في ذلك : المقتضـب ٣/ ٣٧٦، ٣٧٧ ، وشـرح اللمع لابن برهان ٢/ ٤٥٢، وشـرح الألفية لابن الناظم صـ ٤٥٦، وارتشاف الضرب ٢/ ٨٧٣ ، وأوضح المسالك ١/ ١٢٣، والمساعد ١/ ٣٣ ، والتصريح ١/ ٣٢٧، والهمع ١/ ٩٠، ٩١ ، وشرح الأشموني ٣ / ٣٥٠ ، ٣٥١ .

وإلىٰ هذه العلة أشار ابن مالك بقوله في الخلاصة صـ ٩٢.

وَمنْعُ عَدْلٍ مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرْ ∴ فِي لَفْظِ مثْنَىٰ وثُلاثَ وأُخَرْ
ووزْنُ مَثْنَـىٰ وثُـلاثَ كَهُما ∴ مِنْ واحـدٍ لأَرْبَـعٍ فليُعلمَـا

(١) يعنىٰ : مؤلف مخطوط (رافعه حاجب الطرف عن موانع الصرف) وهو : الشيخ : شمس الدين محمد عابدين محمد الفيومي الشافعي .

(٢) هذا المخطوط تلخيص من بعض شراح الأجرومية وهم كثيرون كـ : الشيخ محمد بن أحمد بن يعلىٰ الحسيني في شـرحه المسمىٰ : (الدرة النحوية في شـرح الأجرومية).

ينظر : كشف الظنون٢/ ١٧٩٦ ، والشيخ عبد الرحمن بن علىٰ بن صالح المكودي في شرحه المسمىٰ (شرح الأجرومية) . ينظر : فهرست الكتب النحوية المطبوعة صـ ١١٦ والشيخ خالد الأزهري في شـرحه المسـمىٰ : (شـرح الأجرومية) . ينظر : كشف الظنون ٢/ ١٧٩٦ وغيرها من الشروح . ينظر : تفصيل ذك في قسم التمهيد صـ من البحث.

من بعض الشراح [1] للأجرومية[2]، في هذا المقام .

---

(١) ينظر : لوحة (٣) من مخطوط : (رافعة حاجب الطرف عن موانع الصرف) ، نسخة المسجد الأحمدي (طنطا).

(٢) الأجرومية لأبي عبد الله محمد بن محمد بن داود الصنهاجي ، النحوي المقرئ المشهور بابن آجروم ، المتوفىٰ سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة بمدينة فاس ببلاد المغرب . ينظر : بغية الوعاة ١/ ٢٣٩ ، وشذرات الذهب ٦/ ٦٢ وقد سبقت ترجمته في قسم التمهيد ـ من البحث .

واشتهرت بالنسبة إلىٰ صاحبها فيقال : الأجرومية ، وتارة الجرومية – بحذف الألف – وتارة يضاف إليها كلمة : (المقدمة) فتصير : المقدمة الآجرومية ، أو المقدمة الجرومية ، وهي خلاصة موجزة في قواعد علم النحو صغيرة الحجم ، عظيمة القدر ، نافعة الأثر ، كم أفاد منها طلبه ، وكم تأسس بها علماء ، وكم ذاع صيتها وانتشر ذكرها عبر الزمان والمكان ، تضمنت مواضيع ومباحث في علم النحو . ينظر : قسم التمهيد ـ من البحث .

ولم يذكر ابن آجروم في مقدمته باب : " الممنوع من الصرف " إلا إجمالا حيث قال في : باب معرفة علامات الإعراب ... .

(وللخفض ثلاث علامات : الكسرة ، والياء ، والفتحة ... وأما الفتحة فتكون علامة للخفض في الاسم الذىٰ لا ينصرف). ينظر : الآجرومية لأبي عبد الله محمد بن محمد بن داود الصنهاجي الشهير بابن آجروم المتوفىٰ سنة ٧٢٣ صـ ٤٩ – ٥٢ ـ لكن شراح الآجرومية فصلوا القول في هذا الباب كـ : " المتمم لمسائل الآجرومية " للرعينىٰ الشهير بالحطاب صـ ٢٠ -٢٤ ، و"الكواكب الدرية " للشيخ محمد أحمد بن عبد الباري الأهدل علىٰ متممه الآجرومية للرعيني ويليه منحة الواهب العلية شرح شواهد الكواكب الدرية للعلامة عبد الله يحي الشعبي ١/ ٨٨ – ١٠٢، و" الفواكه الجنية علىٰ متممه الآجرومية " للفاكهي من صـ ١٣٦ – ١٥٣ ، و"

والحمد لله سبحانه علىٰ التمام ، وصلىٰ الله علىٰ سيدنا محمد وعلىٰ آله وصحبه ما سجع حمام [1]، وما ذيق حمام [2] وقد تم نقله في يوم الاثنين المبارك سادس عشر محرم الحرام من شهور سنة ست وستين وألف من الهجرة النبوية ، علىٰ "صاحبها" [3] أفضل الصلاة وأتم السلام ، علىٰ يد أفقر العباد ـ وأحوجهم إلىٰ عفو ربه .

❁❁❁❁❁

الرملية في شرح الآجرومية" للشيخ شهاب الدين أبىٰ العباس أحمد بن أحمد بن حمزة الرملي الأنصاري الشافعي من صـ ٧٣ – ٧٦.

(١) أي : أبدا ، يقال : سجعت الحمامة أي : رددت صوتها علىٰ نغمة واحدة ، وهدلت، وناحت ، والسجع : الكلام المقفي ، والجمع : أسجاع ، ويقال : سجع مسجع سجعا : استوىٰ ، واستقام وأشبه بعضه بعضا ، والحمام وحداتها : حمامة ، يقع علىٰ الذكر والأنثىٰ ، والهاء للإفراد ، لا : للتأنيث ويقال : لا آتيك ما سجع الحمام : أي : أتيك أبدا. ينظر: مختار الصحاح ، ولسان العرب ،(سجع) .

(٢) يقال : ذاق العذاب : قاساه ، وكابده ، وأحس به ، والحمام– بكسر الحاء – قضاء الموت ، وقدره . ينظر : لسان العرب (حمم).

ولعل المعنىٰ الذىٰ أراده المؤلف هو : اللهم صلّ علىٰ سيدنا محمد صلاتك القديمة الأزلية، الدائمة ، الباقية ، الأبدية ، بدوام ملكك إلىٰ يوم الدين .

(٣) في النسخة (ط) : (صاحبه) والصواب : ما أُثبت أعلاه .

ثلاثة تنبيهات

التنبيه الأول : أقسام الظرف بحسب متعلقه

[ط / ٤ ظ] تنبيه : قال البدر الدمامينى [١]

اعلم أن الظرف عندهم بحسب متعلقه قسمان :

مستقر - بفتح القاف -، و : لغو .

(أ) فالمستقر: ما كان متعلقه عاما واجب الحذف نحو:(وَعِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلسَّاعَةِ)[٢].

(ب) واللغو : ما كان متعلقه خاصا ، سواء وجب حذفه نحو : يوم الجمعة صمت فيه، أم جاز حذفه نحو : يوم الجمعة جوابا لمن قال : متى قدمت ؟[٣].

---

(١) هو محمد بن أبي بكر بن عمر ، العلامة، المحقق الأديب ـــ بدر الدين القرشي ، المخزومي الأسكندري المالكي ، مَهَر في العربية والأدب ، وشارك في الفقه وغيره، لسرعة إدراكه ، وقوة حافظته ، أقر له الأدباء بالتقدم في الأدب ، وبإجادة القصائد ، والمقاطع والنثر.

له من التصانيف : تحفة الغريب في شرح مغني اللبيب ، وشرح الخزرجية، وشرح البخارى ، وشرح التسهيل ـ وشرح لامية العجم للطغرائى ، توفي سنة ٨٢٧هـ .

ينظر ترجمته في: الضوء اللامع للسخاوي٧/ ١٨٧،١٨٤، البدر الطالع للشوكاني٢/ ١٥١،١٥٠، بغية الوعاة١/ ٢٧، ٢٨، حسن المحاضرة ١/ ١١٣ ، وكشف الظنون ٤٠٦، ٥٤٩، ٦١٣، ٦٩٦ ، ١٢١٥، ١٢٩٣ .

(٢) جزء من الآية (٨٥) من سورة : الزخرف والآية بتمامها ﴿ وَتَبَارَكَ ٱلَّذِى لَهُۥ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا بَيۡنَهُمَا وَعِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلسَّاعَةِ وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ ﴾ .

(٣) ينقسم الظرف بحسب متعلقه إلى قسمين : ١ - مستقر- بفتح القاف - وهو : ما كان متعلقه عاما واجب الحذف نحو:(وَعِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلسَّاعَةِ)[الزخرف:٨٥] أي: أن علم الساعة حاصل، أو مستقر عنده .=

قال : [1] " ووجه تسمية الأول مستقرا ، والثاني لغوا ، أن المتعلق العام لما كان إذا حذف انتقل الضمير الذىٰ كان مستقرا فيه إلىٰ الظرف ، سمي بذلك مستقرا: لاستقرار الضمير فيه[2]، فهو في الأصل: مستقر فيه ، ثم حذفت الصلة ، وهىٰ فيه اختصارا لكثرة دوره بينهم،

=٢ – لغو : وهو ما كان متعلقه خاصا ، سواء كان حذفه واجبا نحو : يوم الجمعة صمت فيه، أم جائزا كقولك : يوم الجمعة جوابا لمن قال : متىٰ قدمت ؟ ينظر : محيط المحيط لبطرس البستانىٰ صـ ٢٤٤.

ويراجع التعريفات للجرجاني صـ١٠٢ وموسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم لمحمد علىٰ التهانوىٰ ٢/ ١٠٢ ـ ٤٢٨، والحدائق الندية في شرح الفوائد الصمدية في اللغة والبلاغة لـ أ/ السيد علي خان المدني الشيرازي صـ ٨٠٢ ، والأشباه والنظائر للسيوطىٰ ١/ ٢٥٢ ، وإعراب الألفية للشيخ خالد الأزهري صـ ٤٤ – ١٨٢ وذكر الشيخ خالد الأزهري أنه لابد للظرف المستقر من شرطين : الشرط الأول : أن يكون متعلقه محذوفا ، والشرط الثاني : أن يكون ذلك المتعلق من الأفعال العامة ، فإذا قيل : زيد كائن في الدار ، أو زيد في المسجد أي : مُصَل ، فلا يسمىٰ ظرفا مستقرا؛ لأن ما في الأول ـ وإن كان من الأفعال العامة وهو : الكائن لكنه ليس محذوفا ، وما في الثاني، وإن كان محذوفا ، وهو مُصَل ، لكنه ليس من الأفعال العامة. ينظر : شرح عوامل الجرجاني للأزهري صـ ١/ ٧٤ ـ ٧٥ ، والمنصف من الكلام علىٰ مغنىٰ ابن هشام للشمنىٰ صـ ١١٨ ، وحاشية شهاب الدين القليوبي علىٰ شرح الأزهري علىٰ الأزهرية ١/ ٩٧٢.

(١) القائل : هو بدر الدين الدمامينىٰ وقوله هذا في : تحفة الغريب في شرح مغني اللبيب ٢/ ٢٧٨، ويراجع : مجيب الندا إلىٰ شرح قطر الندىٰ وبل الصدىٰ للفاكهي صـ ٢٢٤.

(٢) قال الشيخ خالد الأزهري : (وإنما سمي هذا الظرف مستقرا ؛ لاستقرار الضمير فيه بعد حذف عامله ؛ لأن الضمير بعد حذف العامل انتقل إلىٰ الظرف ، فالمراد بالمستقر : المستقر فيه .=

كقولك في مشترك : فيه مشترك ، ولما كان الآخر لم ينتقل إليه شيء من متعلقه سمي لغوا وملغىٰ ، كأنه ألغىٰ ، ولم يعتبر اعتبار الأول"[1].

=كما يقال في المشترك : المشترك فيه ، وفي المفرغ : المفرغ له ، فيكون من قبيل الحذف، اعتمادا علىٰ القرينة ، و " المستقر "- بفتح القاف - إما ظرف مكان ، أو مصدر ميمي)

ينظر : شرح عوامل الجرجاني للأزهري صـ ١/ ٧٦، ويراجع حاشية القليوبىٰ علىٰ شرح الأزهري علىٰ الأزهرية ١/ ٩٧٠ ، والمنصف من الكلام علىٰ مغنىٰ ابن هشام صـ ١١٨، ومجيب الندا إلىٰ شرح قطر الندىٰ وبل الصدىٰ للفاكهي صـ ٢٢٤.

(١) ينظر : قول الدماميني في: تحفة الغريب في شرح مغنىٰ اللبيب لوحة / ٣٧ – الورقة الثانية .

ويراجع : حاشية الصبان علىٰ الأشموني ١ / ٣١٨ .

قال الشيخ خالد الأزهري موضحا ذلك : (وإنما سمىٰ هذا الظرف : لغو " ؛ لأنهم ألغوه حيث لم يجعلوه محتملا لضمير ، لعدم استقرار الضمير فيه ؛ لأن الضمير لا ينتقل إليه ، فكان ملغىٰ عن استقرار الضمير فيه) ينظر : شرح عوامل الجرجاني للأزهري صـ ٧٦ ويراجع : المنصف من الكلام علىٰ مغنىٰ ابن هشام صـ ١١٨ ، ومجيب الندا إلىٰ شرح قطر الندىٰ وبل الصدىٰ للفاكهي صـ ٢٤٤، وحاشية شهاب الدين القليوبي علىٰ شرح الأزهري علىٰ الأزهرية للشيخ خالد الأزهري ١/ ٩٧٠ – ٩٧٢، وحاشية الصبان علىٰ الأشموني ١ / ٣١٨ .

قال[1] استاذنا[2] ؛ وقضيته[3] أنه يسمىٰ بذلك فيما إذا رفع الظاهر[4] نحو : في الدار أبوه ، وعنده أخوه [5] .

---

(١) القائل هو : ناسخ المخطوط (أحمد بن محمد البلبيسي الأزهري الشافعي) .

(٢) المقصود بـ الأستاذ هو : مؤلف مخطوط (رافعة حاجب الطرف عن موانع الصرف) ، وهو الشيخ : شمس الدين محمد عابدين محمد الفيومي .

(٣) وقضيته : أي قضية : الدماميٰ .

(٤) ينظر : حاشية القليوبي علىٰ شرح الشيخ خالد الأزهري علىٰ الآجرومية ١/ ٩٧٠ وجاء فيه:(ولا يسمىٰ بذلك إذا رفع ظاهرا) .

وجاء في الدرة البهية نظم الأجرومية لشرف الدين العمريطيٰ / ٧٨٠ : (كما في نحو : زيد في الدار أبوه ، أو عنده أخوه ؛ لأن رفع الظاهر يمنع استقرار الضمير فيه ، وإن كان متعلقا بكون عام محذوف وجوبا ، علىٰ أنه لا يأتي علىٰ رأىٰ من يقول بحذف الضمير المتعلق) .

(٥) يجوز كون (أبوه) فاعلا بالظرف ، لنيابته عن: "استقر أو مستقر" محذوف، وهو الأرجح عند ابن مالك ، وأوجبه ابن هشام ، ويجوز أن يقدر(أبوه) : مبتدأ ، والجملة قبله : خبر مقدم .

قال الأخفش والكوفيون ، ويجوز مثل ذلك في كل موضع كذلك نحو : في الدار زيد ، وخالفه بقية البصريين وأوجبوا فيه : الابتدائية ، ونعنىٰ به أن يكون غير الاستقرار ، سمىٰ كل من الظرف والجار والمجرور لغوا أو ملغىٰ ؛ لإلغائه عن الضمير . أىٰ : لعدم استقرار الضمير فيه ، سواء ذكر المتعلق به نحو : صليت عند زيد أو في المسجد ، فالظرف والجار والمجرور متعلقان بـ "صليت" وهو عامل مذكور ، أم حذف وسواء حذف وجوبانحو : يوم الخميس صمت فيه ، فـ " يوم الخميس " منصوب بعامل محذوف وجوبا مفسر بالعامل المذكور علىٰ سبيل الاشتغال عنه بالضمير والأصل : صمت يوم الخميس صمت فيه ... أم حذف جوازا نحو :=

إذ لا يرفع الشيء الواحد شيئين ، علىٰ أنه لا يأتي عليه قول مَنْ[1] يقول : بحذف الضمير من المتعلق ، ألا أن يريد ما من شأنه أن يستقر] [2] فيه الضمير بأن يستقر فيه علىٰ فرض كون الفاعل ضميرا .

= يوم الجمعة جوابا لمن قال ؟ متىٰ قدمت؟ أي قدمت يوم الجمعة . ينظر: حاشية القليوبي علىٰ شرح الأزهرية ١/ ٩٧١ـــ ٩٧٢ ويراجع في ذلك الأنصاف ١/ ٤٤ ، و شرح الكافية للر ضي ١/ ٢٢٦ – ٢٤٨ ، ومغني اللبيب صـــ ٥٧٨ و شرح شذور الذهب ٥٢٥ ، ٥٢٦، وموصل الطلاب صـ ٨٣ ، ٨٤ ، والهمع ٣/ ١١٣ .

(١) القائل هو : ابن يعيش في شرح المفصل ١ / ٩٠، حيث نقل ابن يعيش عن ابن جني جواز إظهار العامل ثم قال : (والقول عندي أنه بعد حذف : استقر، ونقل الضمير إلىٰ الظرف، لا يجوز إظهار المحذوف ، لأنه قد صار أصلا مرفوضا ، فإن ذكرته قبل نقل الضمير لم يمنع منه مانع) ، ويراجع : تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ٢/ ١٠٠٥ ، ١٠٠٦ .

(٢) ما بين القوسين ساقط من النسخة : (د).

وتبع في قوله [1] : إن الخاص لا يستقر صاحب [2] المغنىٰ [3] فإنه قال : إذا قدر المتعلق خا صا لا يستقر فيه الضمير ، ولا ينتقل ضمير من المحذوف الخاص إلىٰ الظرف [4]

(١) أي : ابن يعيش .

(٢) صاحب المغنىٰ هو : ابن هشام : عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام ، جمال الدين أبو محمد النحوي ، الفاصل ، المشهور ، لزم الشيخ شهاب الدين عبد اللطيف بن المرحل ، وتلا علىٰ ابن السراج ،وسمع من أبىٰ حيان ديوان زهير بن أبىٰ سلمىٰ ، وحضر دروس الشيخ تاج الدين التبريزي ، أتقن العربية ففاق الأقران والشيوخ ، وحدث عن ابن جماعة بالشاطبية وتخرج به جماعة من أهل مصر وغيرهم، من مصنفاته الكثيرة : مغنىٰ اللبيب عن كتب الأعاريب ، وأوضح المسالك إلىٰ ألفية ابن مالك ، وقطر الندىٰ وبل الصدىٰ ، والتذكرة ، قواعد الإعراب ، وشرح البردة وفوح الشذا بمسألة كذا ، وشرح بانت سعاد ، وغيرها توفي سنة ٧٦١.

ينظر ترجمته في : الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ٢/ ٤١٥، ٤١٧، والضوء اللامع ٨/ ١٧.

(٣) المقصود كتاب : مغنىٰ اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري ، ينظر صـ٥٨١ – ٥٨٣ .

(٤) اختلف في نقل الضمير إلىٰ الظرف : فذهب بعضهم إلىٰ أنه لم ينقل قبل ، وهو مذهب السيرافي ، ونُسب إلىٰ ابن كيسان ، وذهب الأكثرون إلىٰ أن الضمير نقل من المحذوف إلىٰ الموجود ، وأن الظرف في موضع الخبر، و قد استدل علىٰ نقله بتأكيده في قول الشاعر :

فإن يك جثماني بأرض سواكم ∴ فإن فؤادي عندك الدهر أجمع

إذا قلت هذا حين أسلو ذكرتها ∴ فظلت لها روحي تتوق وتنزع

ووجه الدليل : أن " أجمع " يلي العوامل ، والتأكيد لا يكون لمحذوف ، قالوا ، ولولا نقله لما امتنع : قائما في الدار زيد ، لأن الحال حينئذ تكون من فاعل ذلك=

والجار والمجرور إذ قضيته أنه لا يسمىٰ مستقرا[1].

قال[2] : والسيد[3] علل التسمية بـــ المستقر ؛ بأنه استقر فيه معنىٰ عامله ، وحاول صحة التسمية بالاستقرار . ولو كان المحذوف خاصا ، إذ معنىٰ

= المقدر ، وهو متصرف؛ لأنه إما فعل أو اسم فاعل فوجب ألا يمتنع ، وفي امتناعه دليل علىٰ المقصود ، ينظر : شرح التسهيل لناظر الجيش ٢ / ١٠٠٦ ، ١٠٠٧ ، ويراجع : شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣١٨ ، وجاء في شرح الكافية للرضي ١/ ٢١٦ ، (وذهب أبو علي ومَنْ تابعه إلىٰ أن الضمير انتقل إلىٰ الظرف ؛ لأنه يؤكد ويعطف عليه ، وينتصب عنه الحال) ، ويراجع في ذلك: الكتاب ٢ / ١٤٦، والمسائل المنثورة صـ٣٠ ، ٣١ ، والمسائل العسكرية صـ١٠٨ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٢١٦ ، والتذليل والتكميل٤/ ٥٥، ومغني اللبيب صـ٥٧٩، وشرح التصريح ١ / ١٦٦ ، همع الهوامع ١/ ٣٢٢ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ١/ ٣١٨، ٣١٩ .

(١) ينظر مغنىٰ اللبيب لابن هشام صـ ٥٧٩ وجاء فيه :

(..... ∴ فإن فؤادك عندك الدهر أجمع

فأكد الضمير المستتر في الظرف ، والضمير لا يستتر إلا في عامله ، ولا يصح أن يكون توكيدًا لضمير محذوف مع الاستقرار ؛ لأن التوكيد والحذف متنافيان) .

(٢) القائل هو: الزمخشري .

(٣) هو : علي بن محمد بن علي الشريف الجرجاني المعروف بـــ سيد مير شريف ، فلكي ، فقيه ، فيلسوف ، لغوىٰ ، تلقىٰ العلم علىٰ شيوخ العربية ، واهتم اهتماما خاصا بتأليف وتصنيف العلوم ، وكذلك علم الفلك ، عاش معظم حياته في : شيراز ثم انتقل إلىٰ سمرقند ، وبعد وفاة تيمورلنك عاد إلىٰ شيراز مرة أخرىٰ ، من أهم مصنفاته : التعريفات ، وتحقيق الكليات ، ورسالة في تفسير العلوم ، وشرح التذكرة النصيرية ، وحاشية علىٰ الكشاف (خ) إلىٰ آية (إن الله لا يستحي) في القرويين ، وحاشية المطول ، وحاشية المختصر ، وشرح السراجية ، ورسالة في أصول الحديث، ورسالة في تحقيق معنىٰ الحرف وغيرها ، توفي سنة ٨١٦هـ . ينظر ترجمته في : بغية الوعاة ٢ / ١٩٧ ، وهدية العارفين ١/ ٧٢٨ ، ٧٢٩ (بتصرف).

العامل : استقر فيه . وفهم منه ، كما يعلم من حواشىٰ[1] الكشاف[2] ،[انتهىٰ بحروفه (ق)][3]

❁❁❁❁❁

(١) جعل الشريف الجرجاني الظرف المستقر : ما كان عامله المحذوف مفهوما منه ، وإن كان كونا خاصا ، وعلل له ، بأنه استقر فيه معنىٰ عامله فقال : (.... إن هذا القسم من الظرف إنما سمىٰ مستقرا ؛ لأنه استقر فيه معنىٰ عامله ، وفهم منه).

ينظر : حاشية السيد علىٰ الكشاف ١/ ٢٧، ٢٨.

ويراجع . حاشية الشنوانىٰ علىٰ شرح مقدمة الإعراب صـ ١٤٧، وحاشية القليوبىٰ علىٰ شرح الأزهري ١/ ٩٧٠ ، وحاشية الصبان علىٰ الأشموني ١/ ٣١٨.

(٢) المقصود : تفسير الكشاف للزمخشري واسمه : (الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ، وعيون الأقاويل في وجوه التأويل) للإمام العلامة أبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي المتوفىٰ سنة ٥٣٨هـ ، ينظر : كشف الظنون ٢/، ١٤٧٥ .

وهناك حواش كثيرة منها : حاشية قطب الدين محمد بن مسعود الشيرازي ، وحاشية فخر الدين أحمد بن الحسن الجار بردي ، وحاشية شرف الدين بن محمد بن عبد الله الطيبي ، وحاشية سراح الدين البلقيني ، وحاشية سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني ، وحاشية أبي العباس أحمد بن عثمان الأزدي الشهير بابن البناء ، وحاشية عماد الدين يحيىٰ بن قاسم العلوي ، المعروف بالفاضل اليمني وغيرها .

ينظر : كشف الظنون ١/ ٢١٠ ، ٥٣٨، ٥٤٤ ، وهدية العارفين ٢/ ١٣٥ ، ١٤٣ ، ١٥٢ ، ١٥٣، ١٨٧ ، وإلىٰ ذلك أشار ابن مالك بقوله :-

وأَخْبَروا بِظَرْفٍ أَوْ بحرفِ جر ∴ نَاوِين معنىٰ كَائِنٍ أَوِ اسْتَقَرّ

(٣) ما بين القوسين ساقط من النسخة (د) .

التنبيه الثاني

تعدد الخبر(*)

تنبيه آخر : ربما يفهم من كلامه(١) بالطريق(٢) الذي نبهناك عليه ، أن الخبر لا يتعدد(٣)، وليس كذلك(٤)؛

(*) هذا التنبيه موجود في : مجيب الندا إلىٰ شرح قطر الندىٰ وبل الصدىٰ للفاكهىٰ صـ٢٢٩ ، ٢٣٠ .

(١) أي : ربما يفهم من كلام ابن هشام الأنصاري .

(٢) المقصود : في كتاب " مغني اللبيب عن كتب الأعاريب " .

(٣) جاء في كتاب مغني اللبيب صـ٧٨١ : (الجهة التاسعة : ألا يتأمل عند وجود المشتبهات ، ولذلك أمثلة .... الثاني : نحو : " زيد كاتب شاعر " ، فإن الثاني خبر أو صفة للخبر ، ونحو : " زيد رجل صالح " ، فإن الثاني صفة لا غير ؛ لأن الأول لا يكون خبرا علىٰ انفراده ؛ لعدم الفائدة ، ومثلهما " زيد عالم يفعل الخير ، وزيد رجل يفعل الخير ")

أي: أنه لا يجوز تعدد الخبر لفظا ومعنىٰ لمبتدأ واحد عند ابن هشام ؛ لعدم إفادة الإخبار بالأول وحده.

(٤) أي : الأصح : جواز تعدد الخبر لفظا ومعنىٰ لمبتدأ واحد ، وقد نص ابن هشام علىٰ ذلك في كتابه قطر الندىٰ وبل الصدىٰ صـ٤٥ فقال : (يجوز أن يخبر عن المبتدأ بخبر واحد ، وهو الأصل نحو : زيد قائم ، أو بأكثر ، كقوله تعالىٰ : ﴿ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ۞ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ۞ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ [البروج: ١٤، ١٥ ، ١٦]) ونص علىٰ ذلك أيضا في كتابه أوضح المسالك ١/ ٢٢٨ . وقد اختلف النحاة في جواز تعدد الخبر لمبتدأ واحد علىٰ أقوال :-

أحدهما : وهو الأصح وعليه الجمهور : الجواز كما في النعوت ، سواء اقترن بعاطف أم لا؟ فالأول كقولك : زيد فقيه وشاعر وكاتب ، قال سيبويه في الكتاب ٢ / ٨٣ : (هذا باب ما يجوز فيه الرفع مما ينتصب في المعرفة ، وذلك قولك : هذا عبد الله منطلق ، حدثنا بذلك يونس وأبو الخطاب عمَّن يوثق من العرب) ، والثاني

لأن الخبر كالنعت[1]،

كقوله تعالىٰ : ﴿ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ۞ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ۞ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ [البروج: ١٤ ، ١٥ ، ١٦] ، وكقول الشاعر:

مَنْ يكُ ذا بت فهذا بتِّىٰ ∴ مُقيِّظٌ ، مُصيَّفٌ ، مُشَتِّىٰ

القول الثاني : المنع ، واختاره ابن عصفور ، وكثير من المغاربة ، وعلىٰ ذلك فما ورد من ذلك، جعل الأول فيه خبرا، والباقي صفة للخبر، ومنهم مَنْ يجعله خبر مبتدأ مقدّر .

قال ابن عصفور في كتابه شرح الجمل ١ / ٣٤٣ : (واعلم أن المبتدأ لا يقتضىٰ أزيد من خبر واحد إلا بالعطف ، نحو قولك : زيد راكب وضاحك ، إلا أن تريد أن الخبر مجموعهما، لا كل واحد منهما علىٰ انفراده ، فيكون معنىٰ قولك : " زيد ضاحك راكب" : جامع للضحك والركوب في حين واحد ، فلا تحتاج إلىٰ عطف ؛ لأنهما خبران في اللفظ ، وبالنظر إلىٰ المعنىٰ : خبر واحد) .

القول الثالث : الجواز إن اتحدا في الإفراد والجملة ، فالأول كما تقدم ، والثاني نحو : زيد أبوه قائم أخوه خارج ، والمنع ، إن كان أحدهما مفردا ، والآخر جملة .

القول الرابع : قصر الجواز علىٰ ما كان المعنىٰ منهما واحداً نحو : الرمان حلو حامض أي : مُزّ ... وهذا النوع يتعين فيه : ترك العطف ؛ لأن مجموع الخبرين فيه بمنزلة واحد . وجوّز أبو علىٰ الفارسي استعماله بالعطف كغيره من الأخبار المتعددة فيقال : هذا حلو وحامض . ينظر : الحجة لأبي علىٰ الفارسي ١ / ١٥٠ ، ١٥١ ، ويراجع في ذلك : الأصول ٢ / ٦٢ ، ٦٣ ، وشرح المفصل ١ / ٩٩ ، والإيضاح في شرح المفصل صـ٢٠٢ ، وشرح الرضي ١/ ٢٣٤ ، والتسهيل ١ / ٣٢٦ ، والمساعد ١/ ٢٤٢ ، والتصريح ١/ ١٨٢ ، والهمع ١ / ٣٤٦ ، وشرح الأشموني ١ / ٣٥٠.

(١)الخبر هو : الجزء المستفاد الذي يستفيده السامع ، ويصير مع المبتدأ كلاما تاما . ينظر : شرح المفصل ١ / ٨٧ ، ويعرف أيضا بأنه : الجزء الذي حصلت به الفائدة مع المبتدأ .

والنعت يتعدد [1]

ينظر أوضح الملك ١/ ١٩٤ ، ويراجع : شرح ابن عقيل ١/ ١٥٩ ، و شرح التصريح ١ / ١٥٩ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ١ / ٣٠٩ .

والنعت هو : تابع يدل علىٰ معنىٰ في متبوعه مطلقا ، ينظر : شرح الرضي علىٰ الكافية ٢ / ٣١١، ويعرف أيضا بأنه : التابع الذي يكمل متبوعه بدلالته علىٰ معنىٰ فيه ، أو فيما يتعلق به . ينظر : أوضح المسالك ٣ / ٣٠٠ ويراجع : شرح المفصل ٣ / ٤٦، ٦٣ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ / ١٤١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٠٦، وشرح التصريح ٢ / ١٠٨ ، والهمع ٣ / ١١٧ ، وشرح الأشموني ٣/ ٨٦ . ومن خلال تعريف كل من : " الخبر، والنعت " يتبين أن بينهما وجه اتفاق وعلاقة وثيقة في المعنىٰ : حيث إن كلا منهما يؤدي فائدة مهمة مع متبوعه ، فالخبر هو : الجزء الذي تحصل به الفائدة مع المبتدأ ، والصفة أيضا: لها فائدة مهمة في توضيح الموصوف وتعيينه .

(١) من تعدد النعت قول سيبويه في الكتاب ١ / ٤٢٢ : (فإن أطلت النعت فقلت : مررت برجلٍ عاقلٍ كريمٍ مسلم ، فَأَجْرِه علىٰ أوّله) ، ومنه أيضا قول ابن يعيش في شرح المفصل ٣ / ٤٨ : (جاني زيد العاقل الكريم الفاضل ، ومنه أيضا قول أبي حيان في الارتشاف ٤ / ١٩٢٧ : (مررت برجل شجاع فارس) ومن تعدد النعت أيضا قول الشاعر :

بكيت وما بُكا رجلٍ حزين ∴ علىٰ رَبْعَيْنِ مَسْلوبٍ وَبَالِ

ينظر : المقرب لابن عصفور صـ٣٠٢ ، ومغني اللبيب صـ٤٦٥ ، وأوضح المسالك ٣ / ٣١٣ ، وشرح التصريح ٢ / ١١٤ ، ويراجع في تعدد النعت : شرح الرضي علىٰ الكافية ٢ / ٣٤٤ ، والمساعد ٢ / ٤١٦ ، والهمع ٣ / ١٢٥ وما بعدها ، والأشباه والنظائر للسيوطي ٣ / ٢١١ ، وشرح شواهد المغني ٢ / ٧٧٤ ، وشرح الأشموني ٣ / ٩٩ ،وقد مثل الأشموني لتعدد النعت فيه بقوله : (مررت بزيد التاجر الفقيه الكاتب) .

فكذلك الخبر[1] ، نحو: زيد في الدار جالس ، وعمرو عندك يقرأ ، و ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ﴾[2] ﴿فَأَلْقَىٰهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ﴾[3]، والتعدد ثلاثة أنواع :

الأول : أن يتعدد لفظا ومعنىٰ ، لا لتعدد المخبر عنه[4]،وعلامة هذا النوع صحة الاقتصار [ط / ٥و] علىٰ كل واحد من الخبرين ،

---

(١) أي أن الخبر يتعدد مثل النعت ، والسبب في تعدد الخبر هو : أن الخبر حكم ، ويجوز أن يحكم علىٰ الشيء الواحد بحكمين فأكثر . ينظر : شرح الأشموني بحاشية الصبان ١ / ٣٥٠.

(٢) جزء من الآية : (٩٢ ، ١٥٥) من سورة الأنعام ، وقد وردت الآية صحيحة في النسخة (د) ، لكن وردت في النسخة (ط) هكذا : (وهذا كتاب مبارك أنزلناه) وهذا سهو من المؤلف .

(٣) جزء من الآية : (٢٠) من سورة : طه .

(٤) قال ابن مالك في شرح التسهيل ١ / ٣٢٦ : (تعدد الخبر علىٰ ثلاثة أضرب ؛ أحدها : أن يتعدد لفظا ومعنىٰ لا لتعدد المخبر عنه كقوله تعالىٰ : ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ۞ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ۞ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٤، ١٥ ، ١٦] ، وكقول الراجز :

مَنْ كان ذا بتٍّ فهذا بتِّي ∴ مُقيِّظٌ ، مُصيِّفٌ ، مُشَتِّىٰ

ومثله قول الشاعر :

ينام بإحدىٰ مقلتيه ويتقي ∴ بأخرىٰ المنايا فهو يقظانُ نائمُ)

يراجع في ذلك : شرح جمل الزجاج لابن عصفور ١ / ٣٤٤ ، وشرح الألفية لابن الناظم صـ ٨٩ ، ٩٠وشرح الرضي علىٰ الكافية ١ / ٢٣٤ ، وارتشاف الضرب ٣ / ١١٣٧ ، والتذييل والتكميل ٤ / ٨٨ ، وأوضح المسالك ١ / ٢٢٨ ، والمساعد ١ / ٢٤٢ ، والتصريح ١ / ١٨٢ ، والهمع ١ / ٣٤٦ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ١ / ٣٥١ ، وتمهيد القواعد لناظر الجيش ٣ / ١٠٣١ ، ١٠٣٢ .

أو الأخبار[1]، نحو: " زيد فقيه كاتب شاعر "[2] ، وإذا عطفته[3] جاز .

(١)ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٢٦ ، وتمهيد القواعد لناظر الجيش ٣ / ١٠٣٢ ، وحاشية الصبان علىٰ الأشموني ١ / ٣٥٠.

(٢) مثّل المؤلف هنا بقوله : " زيد فقيه كاتب شاعر " للمبتدأ الذي له خبران فصاعدا، ولم يقترن بحرف العطف ، ومنه أيضا ما سبق من قوله تعالىٰ : ﴿ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ۞ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ۞ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ [البروج: ١٤، ١٥ ، ١٦] ، وكذلك قول الراجز:

..... ∴ مُقيِّظٌ ، مُصيَّفٌ، مُشَتِّىٰ

وقول الأخر :

..... ∴ ..... فهو يقظانُ نائمُ

قال ابن عقيل في المساعد ١ / ٢٤٢ بعد أن ذكر ما كان بغير العطف من هذا النوع : (ومَنْ منع تعدد الخبر في مثل هذا، قدر لكل خبر غير الأول مبتدأ ، أو جعل الثاني صفة للأول) ، ويراجع : شرح التصريح ١ / ١٨٢ ، وقال السيوطي في الهمع ١ / ٣٤٦: (وما ورد من ذلك جعل فيه الأول خبرا، والباقي صفة للخبر ، ومنهم من يجعله خبر مبتدأ مقدر) .

(٣) قد يتعدد الخبر لفظا ومعنىٰ ، لا لتعدد المخبر عنه ، مع الاقتران بحرف العطف وذلك مثل : زيد فقيه وكاتب وشاعر . ينظر : ارتشاف الضرب ٣ / ١١٣٧، والتذييل والتكميل ٤ / ٨٨ ،والمساعد ١ / ٢٤٢، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ١/ ٣٥٠ ، وجاء فيه : (وهذا الضرب يجوز فيه العطف وتركه) ويراجع : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ / ٣٤٤ ، وشرح الألفية لابن الناظم صـ٨٩ ، ٩٠ . والعطف هنا في هذا النوع يكون بالواو وغيرها كما أفاد بذلك الصبان في حاشيته علىٰ الأشموني ١ / ٣٥١ .

الثاني : أن يتعدد لفظا لا معنىً[1] ؛ لقيام المتعدد فيه مقام خبر واحد[2]، نحو: " الرمان حلو حامض " [3]، ولا يجوز العطف هنا [4]؛ لأن المراد منه:

---

(١) وضابط هذا النوع هو : ألا يصدق الإخبار ببعضه عن المبتدأ نحو : هذا حلو حامض أي : مُزّ وهذا أعسر أيسر أي : أضبط . ينظر : شرح الأشموني بحاشية الصبان ١ / ٣٥١ .

ولهذا قال بعضهم : إطلاق الخبر علىٰ كل واحد مجاز ، من إطلاق ما للكل علىٰ الجزء .

ينظر : حاشية الصبان علىٰ الأشموني ١ / ٣٥١ .

(٢) قال ابن مالك في شرح التسهيل ١ / ٣٢٧ : (وما كان من هذا النوع فلا يعبر عنه بغير الوحدة إلا مجازا) لأن الافادة لا تحصل فيه عند الاقتصار علىٰ بعض المجموع)

وقال ابن عقيل في المساعد ١ / ٢٤٢ : (فتسميته هذين خبرين تجوز ، وإنما هما خبر واحد ؛ لأن الإفادة لا تحصل إلا بالمجموع) .

(٣) ومثله قولهم : هو أعسر يسر ، بمعنىٰ : أضبط ، أي : عامل بكلتا يديه . ينظر : شرح التسهيل ١ / ٣٢٧ ، و شرح الألفية لابن الناظم صـ٩٠ ، وارتشاف الضرب ٣ / ١١٣٧ ، والمساعد ١ / ٢٤٢، والهمع ١/ ٣٤٦ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ١ / ٣٥١. قال الدنوشرىٰ في حاشية يس علىٰ التصريح ١ / ١٨٢ (حامض : هو وصف علىٰ خلاف القياس ، وقياسه :حميض مثل : صَغُر فهو صغير) .

(٤) قال ابن مالك في شرح التسهيل ١ / ٣٢٧ : (..... فلا يستعمل فيه العطف ؛ لأن مجموعه بمنزلة مفرد ، فلو استعمل فيه العطف : لكان كعطف بعض كلمة علىٰ بعض) ، وقال السيوطي في الهمع ١ / ٣٤٦ : (وهذا النوع يتعين فيه ترك العطف : لأن مجموع الخبرين فيه بمنزلة واحد) ، يراجع : التذييل والتكميل ٤ / ٨٨ ، والمساعد ١ / ٢٨٢ ، والتصريح ١ / ١٨٢ ، وشرح الأشموني ١ / ٣٥١ . =

أنه طعم مركب من طعمين أي : مُزّ [1] والعطف يشعر بالاستقلال [2]، ولا يتقدم الحامض علىٰ الحلو ، ولا يتوسط [3] المبتدأ بينهما .

=وقد جوّز أبو علىٰ الفارسي : استعمال هذا النوع بالعطف كغيره من الأخبار المتعددة فيقال : هذا حلو وحامض . ينظر : الهمع ١ / ٣٤٦ ، وإنما أجاز الفارسي العطف ؛ نظرا إلىٰ تغاير اللفظ هكذا قال الصبان في شرحه علىٰ الأشموني ١ / ٣٥١ . ويراجع قول أبي علىٰ الفارسي في : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٢٧ ، وشرح الألفية لابن الناظم صـــ٩٠ ، والتذييل والتكميل ٤ / ٨٨ ، والتصريح ١/ ١٨٢ ، والهمع ١/ ٣٤٦ ، وشرح الأشموني ١/ ٣٥١ .

(١) أي أن الموجود في الرمان هو : المزازة ، وهي كيفية متوسطة بين الحلاوة والحموضة الصرفتين ، وليس فيه طعم الحلاوة وطعم الحموضة ، إذ هما ضدان لا يجتمعان ، فليس المعنىٰ هنا كالمعنىٰ في : زيد كاتب شاعر ، من أنه جامع للصفتين ، إذ كان من الصفتين موجودة في زيد . ينظر : حاشية الصبان علىٰ الأشموني ١ / ٣٥١ ، ويراجع : الكتاب ٢ / ٨٣ ، وارتشاف الضرب ٣ / ١١٣٧ ، والتصريح ١ / ١٨٢ ، ويس علىٰ التصريح ١ / ١٨٢ ، وضابطه : أن يكون المخبر عنه مشتملا علىٰ طرف من كل من الخبرين لا عليهما معا ، ألا ترىٰ : أن المزّ ليس تام الحلاوة ولا تام الحموضة ، لكنه وسط بنهما . ينظر : التصريح ١ / ١٨٢ .

(٢) أي أن العطف يقتضىٰ المغايرة . ينظر : شرح التصريح ١ / ١٨٢ ، وحاشية الصبان علىٰ الأشموني ١ / ٣٥١ .

(٣) أي : يمتنع أن يتوسط المبتدأ بينهما ، وأن يتقدما علىٰ المبتدأ علىٰ الأصح فيهما عند الأكثرين ، قال صاحب البديع في همع الهوامع ١ / ٣٤٦ : (ولا يجوز الفصل بين هذين الخبرين ، ولا تقديمهما علىٰ المبتدأ عند الأكثرين ، ولا تقديم أحدهما وتأخير الآخر ، وأجازه بعضهم) وأوضح ذلك الشيخ خالد الأزهري في التصريح ١/ ١٨٢ : فقال : (فلا يقال : حلو الرمان حامض ، ولا حلو حامض الرمان،=

الثالث : أن يتعدد لفظا ومعنىٰ لتعدد صـاحبه [1] حقيقة [2] نحو : " بنوك فقيه وكاتب وشاعر " [3] ونحو :

= وليس الثاني بدلا ؛ لأنه ليس المراد أحدهما ، بل كلاهما ، ولا صفة لامتناع وصف الشيء بمناقضه ، ونُقل عن الأخفش : جواز كونه وصفا للأول علىٰ معنىٰ : حلو فيه حموضة ، والصفة توصف إذا نزلت منزلة الجامد نحو : مررت بالضارب العاقل ، ورُدّ بأن الصفة كالفعل ، وهو لا يوصف .....) يراجع : معاني القرآن للأخفش ١ / ٣٨٥ ، وارتشاف الضرب ٣ / ١١٣٧ . وهامش أوضح المسالك ١ / ٢٣٠ ، وحاشية الصبان علىٰ الأشموني ١ / ٣٥٢ .

(١) قال الصبان في حاشيته علىٰ الأشموني ١ / ٣٥١ : (بهذا التعليل حصل الفرق بين هذا النوع ونحو قولهم هم سَرَاةُ شُعَرا ؛ لأن تعدد الخبر فيه ليس لتعدد المبتدأ ؛ لأن كلا من أفراد المبتدأ فيه متصف بأنه : سرىٰ شاعر بخلاف نحو : بنوك فقيه وكاتب وشاعر ، فإنه لم يتصف كل من البنين بالأوصاف الثلاثة ، بل اختص كل بوصف ، فتعدد الخبر لتعدد المبتدأ) .

(٢) يوصف المبتدأ بأنه متعدد في نفسه حقيقة : حين يكون ذا فردين أو أفراد ، أي : حين يكون مثنىٰ أو جمعا ، .... نحو : السباقون غلام وشاب وكهل ، ففي المثال : تعدد أفراد الخبر فكانت ثلاثة علىٰ الأقل – تبعا للأفراد المقصودة من المبتدأ الجمع ..... والمبتدأ الجمع في قوة ثلاث مبتدءات ، لكل منها خبر .... وهكذا . ينظر : النحو الوافي ١ / ٥٣٠ .

(٣) ومثله : " بنو زيد فقيه وكاتب ونحوي " . ينظر : المساعد ١ / ٢٤٢ .
ومثله : " بنوك كاتب وصائغ وفقيه " . ينظر : شرح الأشموني بحاشية الصبان ١/ ٣٥١ .

يَداك يدٌ خَيْرها يُرْتَجىٰ ∴ وأُخْرىٰ لِأَعْدَائِهَا غَائِظَهْ [1]

(١) البيت من بحر المتقارب ، وهو لطرفة بن العبد في ملحق ديوانه صـــ١٥٥ ، و شرح التصريح١ / ١٨٢ ، والمقاصد النحوية ١ / ٥٧٢ ، وبلا نسبة في شرح التسهيل ١ / ٣٢٦ ، وشرح ابن الناظم صـ٩٠ ، والتذييل والتكميل ٤ / ٨٨ ، وأوضح المسالك ١/ ٢٢٨ والأشباه والنظائر ٧ / ٩٧ ، والمساعد ١ / ٢٤٣ ، و شرح الأشموني ١ / ٣٥٢، وخزانة الأدب ١ / ١٣٣ ، ولسان العرب (غيظ) .

والشـاعر يمدح رجلا بأن إحدىٰ يديه يرتجي منها الخير ، ويده الأخرىٰ غيظ للأعداء ، و يداك : كلام إضافي : مبتدأ ، وخبره محذوف ، وتقديره : يداك المشار إليهما ، أو خبر مبتدأ محذوف أي : هاتان يداك ، وقوله : " يد " : خبر لمبتدأ محذوف أي : إحداهما يد ، وخبرها : " يرتجي" ، جملة وقعت صـفة لها ، والأوْجه أن تكون : يداك : مبتدأ ، ويد : خبره ، وأخرىٰ : عطف عليه .

وفيه الشاهد : لتعدد الخبر بتعدد المخبر عنه ، فوجب العطف بالواو . وقيل : التقدير: إحدىٰ يديك يد ترتجي خبرها ، فلما حذف المضـاف أقيم المضـاف إليه مقامه . ينظر : شواهد العيني ١ / ٣٥٢ .

وجاء في حاشية أوضح المسالك ١ / ٢٢٩ : (أنشد ابن الناظم في شرح الألفية هذا البيت علىٰ أنه من تعدد الخبر لمبتدأ واحد ، وذلك مبني عنده علىٰ أن " يداك " الواقع مبتدأ هو واحد في اللفظ ، وإن كان في المعنىٰ متعددا ، وعلىٰ أن المعطوف والمعطوف عليه اثنان ، وأراد المؤلف هنا أن يبين خطأه في ذلك ، ووجه التخطئة : أن اختلاف العلماء في جواز تعدد الخبر ، إنما وقع فيما كان المبتدأ واحد في اللفظ والمعنىٰ جميعا ، وكان الخبر متعددا في اللفظ والمعنىٰ أيضـا ، بحيث يصـلح كل واحد من الخبرين لأن يكون خبرا عن ذلك المبتدأ ، ويصـح حمله وحده عليه ، ويفيد معه فائدة يحسـن السـكوت عليها ، فأما إذا كان الخبر متعددا في اللفظ فقط كما في قولهم : الرمان حلو حامض ، أو عطف ثانيهما علىٰ أولهما نحو : إبراهيم كاتب وشاعر ، فإنه لا يكون من موضع الخلاف بين العلماء. =

أوحكما [1] نحو : ﴿ ٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌۢ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِى [ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَوْلَٰدِ][2] ﴾[3] وهذا يجب فيه العطف [4]،

= قال أبو رجاء – غفر الله له ولوالديه – : فنقد العلامة ابن هشام لابن الناظم جار علىٰ أن المراد من التعدد في كلام ابن الناظم هو : التعدد المختلف في جوازه بين العلماء ، فأما إذا حمل ما في كلام ابن الناظم علىٰ أنه من مطلق التعدد سواء أكان مختلفاً فيه أم لم يكن ، فإن البيت .... من باب التعدد المطلق) ، ويراجع شرح التصريح١ / ١٨٢ .

(١) ويوصف المبتدأ بأنه متعدد حكما حين يكون منفردا أي : شيئا واحدا ، ولكنه ذو أقسام وأجزاء يتركب منها مجتمعة ، وهي التي تعرب خبرا له نحو : جسم الإنسان رأس ، وجذع ، وأطراف ،ونحو : البيت غرفة للضيوف ، وغرفة للأكل ، وغرفة للقراءة ، وغرفة للنوم... . والفرق بين هذا النوع الحكمي وسابقه الحقيقي : أن المبتدأ في النوع السابق لا بد أن يكون ذا فردين أو أفراد ، وكل فرد له كيان ذاتي مستقل ، كامل ، يتركب من أجزاء متعددة ، أما في هذا النوع فالمبتدأ فرد واحد ، لكن له أجزاء ، ومن هذه الأجزاء مجتمعة يتكون ذلك الفرد الواحد .

ينظر : النحو الوافي ١ / ٥٣٠ ، ٥٣١ .

(٢) ما بين القوسين ساقط من النسخة : (ط) .

(٣) جزء من الآية (٢٠) من سورة الحديد ، وإنما كان التعدد حكميا في هذه الآية : لكون المبتدأ المفرد ذا أقسام ، فجعل في حكم الجمع الدال علىٰ الإفراد ، هكذا قال الصبان في حاشيته علىٰ الأشموني١ / ٣٥٢ .

(٤) قال أبو حيان في التذييل والتكميل ٤ / ٨٨ : (ولا تستعمل هذه الأخبار إلا بحرف العطف)

وقال ابن عقيل في المساعد ١/ ٢٤٢ : (وتعددها هذا إنما هو لتعدد المخبر عنه ، ولا يستعمل دون عطف) أي : لتعدد المخبر عنه وجب فيه العطف ، ويراجع شر التسهيل ١ / ٣٢٧ وشرح الألفية لابن الناظم صـ٨٩، ٩٠ ، وتمهيد القواعد لناظر الجيش ٣ / ١٠٣٣ ، وشرح التصريح ١ / ١٨٢ ، وشرح الأشموني ١ / ٣٥٣ . =

ولم يجعله ابن مالك [1] من التعدد كالنوع الثاني[2] إلا مجازا [3]، والله أعلم [4] ق .

❁❁❁❁❁

= قال الأستاذ عباس حسن في النحو الوافي ١ / ٥٣١ : (... هذا النوع يجب فيه عطف الخبر الثاني والثالث وما بعدهما علىٰ الأول، بشرط أن يكون حرف العطف هو " الواو " ، ومتىٰ عطف الخبر زال عنه اسم الخبر ، وسمىٰ عند الإعراب " معطوفا ") أي مع أنه في المعنىٰ : خبر : لأن المعطوف علىٰ الخبر خبر .

(١) هو : محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني ، أبو عبد الله جمال الدين ، إمام في علوم اللغة العربية ، تتلمذ علىٰ السخاوي ، وعلىٰ ابن يعيش ، علّم في دمشق ، وكاد ينازغ سيبويه شهرته ، من أشهر مؤلفاته : " الألفيه " في النحو ، و " تسهيل الفوائد " و " الكافية الشافية " ، و " شواهد التوضيح " ، توفىٰ سنة ٦٧٢هـ . ينظر ترجمته في : بغية الوعاة ١ / ١٣٠ ، وغاية النهاية ٢ / ١٨٠ ، وفوات الوفيات لابن شاكر الكتبي ٣ / ٤٠٧ ، والأعلام ٦ / ٢٣٣ .

(٢) في النسخة (د) والنسخة (ط) : " الثالث " ، والصواب : ما أثبته .

(٣) قال ابن مالك في شرح التسهيل ١ / ٣٢٧ : (وما كان من النوع الثاني والثالث فلا يعبر عنه بغير الوحدة إلا مجازا : لأن الإفادة لا تحصل فيه عند الاقتصار علىٰ بعض المجموع)

(٤) في النسخة (د) : (والله تعالىٰ أعلم).

وإلىٰ تعدد الخبر أشار ابن مالك في الألفية بقوله :

وأَخْبِرُوا بِاثْنينِ أَوْ بِأكثرَا ∴ عَنْ واحدٍ هُمْ سَرَاةٌ شُعَرا

التنبيه الثالث

المبتدأ المستغني بمرفوعه عن الخبر

تنبيه آخر : من المبتدأ ما لا خبر له ، لا محذوف ، ولا مذكور[1] نحو : " أَقَلُّ رجل يقولُ كذا "[2] ؛ لأن جملة : " يقولُ " صفة ، ولا خبر له[3]؛

---

(١) كل مبتدأ لا نقول لا بد له من خبر ، وإنما نقول يلزمه الخبر في الأعم ، ومن غير الأعم أن يسد الفاعل مسد الخبر . ينظر: فتح رب البرية في شرح نظم الأجرومية ١/ ٣٢٥ لمحمد بن آب القلاوي الشنقيطي .

(٢) أقل : مبتدأ لا خبر له ثابتا ولا محذوفا ، فإنهم أجروه مجرىٰ : قلَّ رجل يقول ذلك، مع أنه لم يتجرد للإسناد ، و " يقول ذلك " : نعت لرجل ، وليس بخبر ، بدليل جريه علىٰ " رجل " في تثنيته وجمعه نحو : أقلُّ رجلين يقولان ذلك ، وأقلُّ رجال يقولون ذلك . ينظر : حاشية القليوبي علىٰ شرح الأزهرية للشيخ خالد الأزهري ١/ ٤٩٧ ، ويراجع : الكتاب ٢ / ٣١٤ ، والأصول لابن السراج ٢ / ١٦٨ ، وشرح الكتاب للسيرافي ٣ / ١٦ ، وأمالي ابن الحاجب ٢ / ٦٣٩ ، وتمهيد القواعد ٩ / ٤٥١٧ ، ٤٥١٨ .

وقولهم : " أَقَلُّ رجلٍ يقول ذلك " : مما يحفظ ولا يقاس عليه ، وأقلُّ : مبتدأ وهو مضاف ، ورجل : مضاف إليه ، " يقول ذلك " : فعل وفاعل ومفعول به ، والجملة: في محل جر صفة لـ: " رجل " ، وأين الخبر ؟ نقول : لا خبر له ، وليس عندنا ما ينوب مناب الخبر ، لكن هذا لا نظير له ، يحفظ ولا يقاس عليه ، فـ أقلُّ رجل : نكرة. ينظر : فتح رب البرية في شرح نظم الأجرومية ١ / ٣٢٦ . ويراجع : الكتاب ٢ / ٣١٤ ، وتسهيل الفوائد صـ٢٤٦ ، وتمهيد القواعد ٩ / ٤٥١٧ .

(٣) جاء في : فتح رب البرية في شرح نظم الأجرومية ١ / ٣٢٦ : (ولماذا لا يعرب جملة : " يقول ذلك " : خبرا عن المبتدأ ، نقول : لأن النكرة أشد افتقارا إلىٰ الصفة من افتقار المبتدأ إلىٰ الخبر ، لأن المبتدأ في نحو : أقائم الزيدان ، يستغني عن =

لحصول الفائدة معها [1].

وكذا المبتدأ الوصفي [2] ، إذا وقع بعد نفي [3]

= الخبر،أما النكرة فلا تستغنىٰ عن الصفة بعدها ، وإذا وجدت فهي مفتقرة افتقارا شديد إلىٰ الصفة) .

(١) أي : أنه لما حصلت الفائدة التامة بجملة : " يقول كذا " الواقعة صفة ، أغنت عن الخبر . ينظر : فتح رب البرية في شرح نظم الأجرومية ١ / ٣٢٦ ، ويراجع : شرح التصريح ١ / ١٥٧ ، والهمع ١ / ٣٠٩ .

(٢) المراد بـ " المبتدأ الوصفي : ما كان كـ ضارب . أو مضروب ، من الأسماء المشتقة ، وما جرىٰ مجراها باطراد ، ومن الابتداء بالمشتق : أضارب الزيدان ؟ وما مضروب الزيدان . وأذاهبة جاريتاك ؟ وأكريمة نساؤكم ؟ . ينظر : شرح التسهيل ١ / ٢٦٨ ، ويراجع : ارتشاف الضرب٣ / ١٠٨٠ ، وشرح التصريح ١ / ١٥٦ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ١ / ٣٠٣ ، ٣٠٤ .

(٣) النفي يشمل : النفي بالحرف وبالفعل وبالاسم ، فالنفي بالحرف نحو قول الشاعر:

❁ خليلي ما واف بعهدي أنتما ❁

فـــ ما : نافية ، ووافٍ : مبتدأ ، وأنتما : فاعل سد مسد الخبر ، والنفي بالفعل نحو : ليس قائم الزيدان، فـ قائم : اسم " ليس " ، والزيدان : فاعل بـ " قائم " سد مسد خبر ليس ، والنفي بالاسم نحو : غير قائم الزيدان ، فـــ : غير مبتدأ ، وقائم : مضاف إليه ، والزيدان : فاعل بـــ " قائم " سد مسد خبر : " غير " ؛ لأن المعنىٰ : ما قائم الزيدان ، فعومل : " غير قائم " معاملة : " ما قائم " ، والنفي في المعنىٰ كالنفي الصريح نحو : إنما قائم الزيدان ؛ لأنه في قوة قولك : ما قائم إلا الزيدان .

ينظر : شرح التصريح ١ / ١٥٧ ، ويراجع : شرح التسهيل ١ / ٢٧٣ ، وأوضح المسال ١ / ١٨٨، والمساعد ١ / ٢٠٧ ، والهمع ١ / ٣١٠ ، وشرح الأشموني ١ / ٣٠٣ ، ٣٠٤ .

أو استفهام[1]، لا خبر له[2] ؛ لأنه في معنىٰ الفعل[3]، وقولهم : إن مرفوعه أغنىٰ عن الخبر، يريدون في حصول الفائدة [1] ، والله أعلم (ق) ، انتهىٰ .

(١) الاستفهام يشمل : الاستفهام بالحرف ، وبالاسم ، فالاستفهام بالحرف نحو قول الشاعر :

أقاطن قوم سلمىٰ أم نووا ظعنا ❁

فـ " قاطن " : مبتدأ ، وقوم سلمىٰ : فاعل سد مسد الخبر ، والاستفهام بالاسم نحو : كيف جالس العمران . ينظر : شرح التصريح ١ / ١٥٧ ، ويراجع : شرح التسهيل ١ / ٢٧٣ ، وارتشاف الضرب ٣ / ١٠٨٢ ، وأوضح المسالك ١ / ١٨٨ ، ١٨٩ ، والمساعد ١ / ٢٠٧ ، والهمع ١ / ٣١٠ ، وشرح الأشموني ١ / ٣٠٣ ، ٣٠٤ . وقد يجوز الابتداء بالوصف المذكور من غير اعتماد علىٰ نفي أو استفهام نحو : فائز أو لو الرشد ، وهو قليل جدا خلافا للأخفش والكوفيين ، ولا حجة في قوله : ❁ خبير بنو لهب فلا تك ملغيا ❁ ؛ لجواز كون الوصف خبراً مقدما ، أي : يجوز كون الوصف وهو : " خبير " خبرا مقدما ، و " بنو لهب " : مبتدأ مؤخراً ، وإنما صح الإخبار بـ : " خبير " مع كونه مفردا – عن الجمع وهو : بنو لهب ؛ لأن : " خبير" علىٰ وزن : " فعيل " ، و " فعيل " علىٰ وزن المصدر ، والمصدر : يخبر به عن المفرد ، والمثنىٰ ، والجمع ، فأعطىٰ حكم ما هو علىٰ زنته . ينظر : شرح الأشموني بحاشية الصبان ١ / ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ويراجع : شرح التسهيل ١ / ٢٧٤، وارتشاف الضرب ٣ / ١٠٨٢ ، ١٠٨٣، وأوضح المسالك ١ / ١٩١ ، ومغني اللبيب صـ٥٧٩، والمساعد ١ / ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، وشرح التصريح ١ / ١٥٧ ، ١٥٨ ، وهمع الهوامع ١ / ٣١٠ .

(٢) وإنما لم يجعل المرفوع بالوصف : خبرا ؛ لأن الوصف قائم مقام الفعل ، والفعل لا يخبر عنه ، فكذا ما قام مقامه . ينظر : شرح التصريح ١ / ١٥٧ ويراجع : الصبان بحاشية الأشموني ١ / ٣٠٤ .

(٣) سبب استغناء الوصف عن الخبر هو : شدة شبهه بالفعل ؛ لأن قولك : أضارب الزيدان؟ بمنزلة : أيضرب الزيدان ؟ فكما لا يفتقر : أيضرب الزيدان ؟ إلىٰ مزيد في

تمام الجملة ، كذلك لا يفتقر ما هو بمنزلته ، ولأن المطلوب من الخبر إنما هو : تمام الفائدة بوجود مسند ومسند إليه ، وذلك حاصل بالوصف المذكور ومرفوعه ، فلم يحتج إلىٰ خبر لا في اللفظ ولا في التقدير ، ولهذا خطئ مَنْ يعد هذا مع المبتدآت المحذوفة الأخبار ؛ لأن المبتدأ المحذوف الخبر لو قدرت له خبرا لم يلزم من تقديره ذكر ما لا فائدة فيه ، وهذا بخلاف ذلك . ولما كان الوصف المذكور منزلا منزلة الفعل : لم يجز تصغيره ، ولا وصفه ، ولا تعريفه ، ولا تثنيته ، ولا جمعه ؛ لأن ذلك من خصائص الأسماء المحضة . ينظر : شرح التسهيل ١ / ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ويراجع : شرح الألفية لابن الناظم صـ٧٤ ، وارتشاف الضرب ٣ / ١٠٨١ ، والتذييل والتكميل ٣ / ٢٧٠ ، ٢٧١ ، وتمهيد القواعد ٢ / ٨٦١ ، والمساعد ١ / ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، وحاشية الصبان علىٰ الأشموني ١ / ٣٠٤ .

(١) جاء في فتح رب البرية في شرح نظم الأجرومية ١ / ٣٢٥ : (إذا قيل : أقائم الزيدان ؟ نقول : الهمزة للاستفهام ، وقائم : مبتدأ ، وإذا وجد المبتدأ ، فهل لابد أن يكون : الزيدان : خبرا ؟ الجواب : لا ، وإنما : الزيدان : فاعل سد مسد الخبر ، بمعنىٰ : أنه أغنىٰ عن الخبر في الفائدة ، وقد وجدت الفائدة به كما لو وجدت بالخبر ، وامتناع أن يكون الزيدان : خبر عن المبتدأ في هذا التركيب لعلة وهي : أن " قائم " وصف ، والمشتقات عند النحاة في قوة الفعل ، فـ " أقائم " في قوة قولك : " أيقوم" . فلما كان " قائم " في قوة الفعل ، والفعل لا يصح الإخبار عنه ، عُدل عن كون " الزيدان " : خبرا إلىٰ كونه فاعلا . فلما حصلت الفائدة التامة بـ " الزيدان " ، أغنىٰ عن الخبر) . ويراجع : شرح التسهيل ١ / ٢٧٢ ، والتذييل والتكميل ٣ / ٢٧٠ ، وتمهيد القواعد ٢ / ٨٦١ ، والصبان علىٰ الأشموني ١ / ٣٠٤ وإلىٰ ذلك أشار ابن مالك في الألفية بقوله :

مبتدأٌ زيدٌ وعاذرٌ خَبرْ ∴ إنْ قلتَ : زيدٌ عاذرٌ مَنْ اعتذَرْ

وأولٌ مبتدأٌ والثاني ∴ فاعلٌ أغنىٰ في : أسارٍ ذَانِ

[فائدة]
مما تختص به « الفاء »

الفاء داخلة علىٰ المفصل بعد الإجمال[1] نحو قول صاحب[2] الأجرومية : فالاسم إلىٰ آخره[3]، تسمىٰ الرابطة لجواب الشرط المقدر عند النحويين [4]،

---

(١) تختص الفاء بعطف : مفصل علىٰ مجمل متحدي المعني وذلك كما في قوله تعالىٰ : ﴿ فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا ﴾ [البقرة: ٣٦] ، وقوله تعالىٰ : ﴿ فَقَدْ سَأَلُوا۟ مُوسَىٰٓ أَكْبَرَ مِن ذَٰلِكَ فَقَالُوٓا۟ ﴾ [النساء: ١٥٣] ، وقوله تعالىٰ : ﴿ فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَنۢبَآءُ يَوْمَئِذٍ فَهُمْ لَا يَتَسَآءَلُونَ ﴾ [القصص: ٦٦] ..... وغيرها من الآيات . ينظر : شرح التسهيل ٣ / ٣٥٣ ، ويراجع فيما تختص به الفاء : شرح الكافية الشافية ٣ / ١٢٠٨ ، والتسهيل صـ١٧٥ ، وشرح الألفية لابن الناظم صـ٣٧٣ ، وارتشاف الضرب ٤ / ١٩٨٦ ، والجنىٰ الدانىٰ صـ٦٤، ومغني اللبيب صـ٢١٣ ، وتمهيد القواعد ٧ / ٣٤٣٦، وشرح التصريح ٢ / ١٣٨، وهمع الهوامع ٣ / ١٦١ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٣ / ١٣٧، ١٣٨ .

(٢) صاحب الأجرومية هو : أبو عبد الله محمد بن محمد داود الصنهاجي ، النحوي ، المقرئ المشهور بابن آجروم المتوفىٰ سنة ٧٢٣هـ ، وقد سبق التعريف به ، وبـ " الأجرومية " في قسم التمهيد من البحث .

(٣) ينظر : الأجرومية لابن آجروم صـ٦٠ ، ويراجع : شرح المقدمة الأجرومية صـ٩٤ – ٩٥ – ٩٨ ، تحقيق / د. زكرياء توناني ، وإعراب الأجرومية للأزهري صـ٢٧ ، وشرح الكفراوىٰ بحاشية الحامدىٰ للشيخ حسن بن علىٰ الكفراوىٰ الأزهري صـ٢٢٩ .

(٤) إذا كان الجواب لا يصلح أن يكون شرطا ، وجب اقترانه بالفاء – ليحصل بها الربط بين الشرط والجزاء ، إذ بدونها لا ربط ؛ لعدم صلاحية الجواب لمباشرة الأداة ، وخصت بالفاء بذلك لما فيها من معنىٰ السببية والتعقيب ، والجزاء متسبب عن الشرط ، وعاقب له – وذلك كالجملة الاسمية نحو : إن جاء زيد فهو محسن . ينظر: التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل ٤ / ٣٦، ويراجع : شرح التسهيل =

وتسمىٰ فاء النتيجة عند المنطقيين[1]، وتسمىٰ فاء الفصيحة[2] عند ، والله سبحانه وتعالىٰ أعلم .

=٤ / ٧٦ ، والجنىٰ الداني صـ٦٧ ، ومغني اللبيب صـ٢١٧ ، وتمهيد القواعد ٩ / ٤٣٤٠ ، والمساعد ٣ / ١٥٣ ، وشرح التصريح ٢ / ٢٥٠ ، ٢٥١ وشرح الأشموني ٤ / ٣١ . وهي الفاء الدالة علىٰ محذوف قبلها في الكلام ، فإن كان المحذوف شرطا ، فالفاء فاء الجواب ، ومدخولها جملة الجواب المسببة عن جملة الشرط المقدرة مع الأداة قبلها ، فتكون الفاء إذ ذاك رابطة لجملة الجزاء بجملة الشرط المحذوفة هي وحرف الشرط . ينظر : نواهد الأبكار و شوارد الأفكار للسيوطي، حا شية علىٰ تفسير البيضاوي ٢ / ٢٤٧ .

(١) فاء النتيجة هي : التي تسبق جملة تكون نتيجة لجملة سابقة ، ويشترط في الجملة الأولىٰ أن تكون : منفية أو طلبية ، ثم تأتي فاء السببية ، وبعدها فعل مضارع منصوب بـــ " أن " مضمرة وجوبا ، كما في قوله تعالىٰ : ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ ﴾ [النساء: ٧٣] فالفاء في الآية سبقت بجملة طلبية ، وهو : التمني في ﴿يَٰلَيۡتَنِي ﴾ ، ثم جاءت فاء السببية ، وبعدها فعل مضارع هو ﴿ أفوز ﴾ وهو منصوب بـــ " أنْ" المصدرية ، والمضمرة وجوبا ، ومنه قوله تعالىٰ : ﴿وَلَا تَطۡغَوۡاْ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيۡكُمۡ غَضَبِي ﴾[طه: ٨١] وقوله تعالىٰ : ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشۡفَعُواْ لَنَآ ﴾ [الأعراف: ٥٣] . ينظر : الكتاب ١ / ٤١٨ ، المقتضب ٢ / ١٦ ، ورصف المباني صـ٣٧٩ – ٣٨٠ .

(٢) الفاء الفصيحة هي : التي تفصح عن محذوف في الكلام قبلها ، يكون سببا للمذكور بعدها ، كالفاء التي نراها مذكورة بعد الأوامر والنواهي بيانا لسبب الطلب،.

قال الشيخ خالد الأزهري في التصريح ٢ / ١٣٨ : (وتسمىٰ الفاء العاطفة علىٰ مقدر فصيحة) وقال أبو البقاء الكفوىٰ في الكليات صـ١٠٤٩ : (شرط الفاء الفصيحة أن يكون المحذوف سببا للمذكور) وسميت فصيحة : لأنها أفصحت عن المقدر قبلها ، وأظهرت أن في الكلام شيئا محذوفا ، فمبناها علىٰ الحذف اللازم ، وكمال حسنها وفصاحتها في كونها مبنية علىٰ التقدير ، منبئة عن المحذوف . ينظر : عناية القاضي وكفاية الراضي ، حاشية لشهاب الدين الخفاجي علىٰ تفسير البيضاوي

تم وكمل بحمد الله ، وعوْنه ، وحسن توفيقه ، وصلىٰ الله علىٰ سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم] (1) .

❁❁❁❁❁

٣/ ٢٢٨ – وذكر الإمام الزمخشري في الكشاف ١ / ١٤٤ : (أن الفاء الفصيحة لا تقع إلا في كلام بليغ) . ويراجع : مفتاح العلوم للسكاكي صـ٤٩٤ .

ومن شواهد الفاء الفصيحة قوله تعالىٰ : ﴿ فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ ۖ فَٱنفَجَرَتْ ﴾ [البقرة: ٦٠] أي : ضرب فانفجرت ، ونحو قوله تعالىٰ : ﴿ لَوْأَنَّ عِندَنَا ذِكْرًا مِّنَ ٱلْأَوَّلِينَ * لَكُنَّا عِبَادَ ٱللَّهِ ٱلْمُخْلَصِينَ * فَكَفَرُوا بِهِۦ ۖ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴾ [الصافات: ١٦٨ – ١٧٠] والتقدير، فجاءهم محمد – صلىٰ الله عليه وسلم – بالذكر فكفروا به . ينظر : معجم : قواعد العربية صـ٣٣٧ ، ويراجع : النحو الوافي ٣ / ٦٣٥ ، ٦٣٦ .

وجاء في شرح الكفراوي علىٰ متن الأجرومية بحاشية الحامدي صـــ٢٢٩ : (ومن الفاء الفصيحة قوله تعالىٰ : ﴿ فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً ﴾ [محمد: ٤] الفاء : فصيحة ، إما : حرف تخيير ، منّا : مفعول بفعل محذوف تقديره : تمنون منّا ، وتمنون : فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، والواو : فاعل ، ومنّا : مفعول مطلق منصوب بـــ : " تمنّون ") ويراجع : إعراب الأجرومية للأزهري صـ٢٧ ، والفوائد الزكية في إعراب الأجرومية لأحمد أفندي التميمي الفلسطيني صـ٢١٧ ، ٢١٨ .

(١) ما بين القوسين ساقط من النسخة : (ط) .

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، والصلاة والسلام علىٰ أشرف الخلق والكائنات، سيدنا محمد – صلىٰ اللّٰه وسلم – وعلىٰ آله وصحبه أجمعين .

وبعد :

فقد انتهيت بحمد الله وتوفيقه ، من تحقيق كتاب : (رافعة حاجب الطرف عن موانع الصرف) للعلّامة الفهّامة : شمس الدين محمد عابدين محمد الفيومي الشافعي ، ووصل البحث – بقدر اللّٰه وتوفيقه – إلىٰ مداه الذي رُسم في المنهج ، واقتضته الخطة .

وبعد انتهاء الدراسة والتحقيق ، فقد توصلت إلى عدة نتائج أهمها :-

١- سعة علم المؤلف ، وثقافته ، مما جعل كتابه جديرا بالتحقيق والدراسة .

٢- رفع الحجب عن فكر هذا الشيخ (شمس الدين محمد عابدين محمد الفيومي) الذي اشتهر بانه : الإمام العالمِ العلّامة ، الحَبْر الفَهّامة ، مفيد الطالبين ، ومربي المربين ، ولسان المعربين .....

٣- بيان تأثر الشيخ الفيومي ببعض النحاة أمثال : سيبويه ، والزمخشري ، وابن الحاجب، وابن مالك ، وابن آجروم ، وابن هشام ، والدماميني وغيرهم .

٤- يعد هذا المخطوط تلخيصا من بعض الشراح للأجرومية .

٥- لم يعتمد الشيخ الفيومي علىٰ الحديث النبوي الشريف في إثبات القواعد النحوية ، فقد درج بعض النحاة علىٰ عدم الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف ؛ اعتمادا علىٰ أنه قد روىٰ بالمعنىٰ في كثير من الأحيان .

٦- قلة استشهاد الشيخ الفيومي بالشعر العربي الفصيح في إثبات القواعد النحوية وتصحيحها ، حيث لم يستشهد إلا ببيت واحد فقط فيما نقله عن الدماميني .

٧- لباب الممنوع من الصرف شأن عظيم في كتب النحو ، حيث بيّن العلماء الأصول التي يجب مراعاتها عند الحديث أو الكتابة فيه، خاصة أن أكثر العامة ، وبعض العلماء يخطئون في تطبيقه .

٨- الممنوع من الصرف هو : الاسم المعرب الذي لا يقبل التنوين ، والذي تكون علامة جره الفتحة ، عوضا عن الكسرة ، ولا يجر بالكسرة أو يقبل التنوين إلا للضرورة .

٩- الممنوع من الصرف لعلة واحدة هو : (صيغة منتهىٰ الجموع ، والمختوم بألف التأنيث) وكلاهما لا ينصرف مطلقا ، مهما اختلفت استعمالاته ؛ لأن علامته لا تفارقه مطلقا ، لكن لا يجر بالفتحة إلا بشرط خلوه من " أل والإضافة " .

١٠- الممنوع لعلتين قد تكون إحداهما الو صفية مع شيء آخر ، وقد تكون العلمية مع شيء آخر أيضا .

١١- الممنوع من الصرف للوصفية ثلاثة أنواع لا تنصرف مطلقا . مهما اختلف استعمالاتها ، لأن هذه الوصفية ملازمة للاسم ، لا تفارقه إلا إذا دخلت محلها " العلمية " .

١٢- الممنوع من الصرف للعلمية مع شيء آخر سنة أنواع – كما ذكر الشيخ الفيومي ، ويظل ممنوعا ما دام مشتملا علىٰ العلتين ، فإن زالت إحداهما ، أو كلتاهما دخله التنوين وجوبا – إن لم يوجد داع آخر للمنع – .

١٣- اختص التركيب المزجي مع العلمية بالمنع من الصرف؛ لمشابهته بما فيه تاء التأنيث نحو : طلحة ؛ لأنهم يفتحون ما قبل الاسم الثاني إذا كان

صـــحيحا، كما فتحوا ما قبل تاء التأنيث. وأجروا الإعراب عليه كما أجروه علىٰ التاء ، وصـــغروا الأول دون الثاني فقالوا : بُعَيْلَبَك ، كما قالوا : طُلَيْحَة .....

١٤- يمنع الاسم من الصرف للعلمية والعجمة ، والعجمة فرع العربية ، إذا هي دخيلة في كلامنا ؛ لأن الكلام في علم النحو بحق الأصـل إنما هو للغة العربية ، وأما غيرها فبطريق التبع.

١٥- يمنع الاســم من الصــرف للعملية ووزن الفعل، ووزن الفعل فرع عن وزن الاســم وجودا ، و فائدة ، أما افتقار الفعل إليه وجودا؛ فلكونه لا يوجد إلا من الفاعل، والفاعل لا يكون إلا اسما ، وأما فائدة ؛ فلكونه لا يفيد إلا مع الاسم.

١٦- يشترط في منع الاسم من الصرف للعلمية والعدل: أن يكون تقديرا ، و سبب هذا التقدير : أنهم وجدوا " عُمَر و زُفَر " ممنوعين من الصرف – ولم يجدوا فيهما علة غير العلمية ، وليسـا من الأسـماء التي يمتنع الصـرف فيها بعلة واحدة كـــ " مسـاجد " ، فلذلك قدروا " العدل " مع العلمية ؛ تحصيلا للعلتين .

١٧- يشــترط في منع الاســم من الصــرف للصــفة والعدل : أن يكون تحقيقيا لا تقديريا : لأن العدل التقديري لم نتحققه ، فالعدول عن : " عامر ، وزافر" لم يتحقق عن العرب ، وإنما هو فهم عنهم، بخلافه في التحقيقي، فإنه قد بلغنا بطريق القطع ، قال تعالىٰ :﴿ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ﴾[النسـاء: ٣ – فاطر :١] .

١٨- إذا تعدد الخبر لفظا لا معنىٰ ؛ لقيام المتعدد فيه مقام خبر واحد ، فإنه لا يجوز فيه العطف نحو : " الرمان حلو حامض " ؛ لأن المراد : أنه

طعم مركب من طعمين أي : مُزّ ، والعطف يشعر بالاستقلال ، ولا يقدم الحامض علىٰ الحلو ، ولا يتوسط المبتدأ بينهما.

١٩- اهتم الشيخ الفيومي بالتنبيهات النحوية ، وهو في ذلك اعتمد علىٰ الأسلوب العلمي ، والمنهج الموضوعي ، والأمانة المطلقة في كل ما تناوله من أحكام نحوية .

٢٠- تبع الشيخ الفيومي الدماميني في تقسيمه للظرف بحسب متعلقة إلىٰ مستقر ، ولغو .

٢١- يجوز تعدد الخبر كالنعت ؛ لأن الخبر حكم ، ويجوز أن يحكم علىٰ الشيء الواحد بحكمين فأكثر .

٢٢- هناك اتفاق بين الخبر والنعت في المعنىٰ ، حيث إن كلا منهما يؤدي فائدة مهمة مع متبوعه ، فـــ الخبر هو : الجزء الذي تحصل به الفائدة مع المبتدأ ، والصفة لها فائدة مهمة في توضيح الموصوف ، وتعيينه .

٢٣- من المبتدأ ما لا خبر له محذوف ولا مذكور نحو : أقلُّ رجل يقول كذا ؛ لأن جملة " يقول " : صفة ، ولا خبر له ؛ لحصول الفائدة معها .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

المحقق :
د. فاطمة عبد الرحمن عبد اللطيف الجندي
أستاذ اللغويات المساعد
بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بكفر الشيخ .
١٤٤٣هـ - ٢٠٢١م

الفهارس الفنية

الفهارس الفنية وتشمل :-

١- فهرس الآيات القرآنية .

٢- فهرس الأبيات الشعرية .

٣- فهرس الأعلام الواردة في المخطوط والكتب .

٤- فهرس أهم المصادر و المراجع .

٥- فهرس الموضوعات التفصيلي لقسمي الدراسة ، والتحقيق .

١- فهرس الآيات القرآنية الكريمة

السورة	رقم الآية	الصفحة
– سورة : الأنعام ﴿ وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ ﴾	٩٢،١٥٥	٢٥٨٨
– سورة : طه ﴿ فَإِذَا هِىَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ ﴾	٢٠	٢٥٨٨
– سورة : الزخرف ﴿ وَعِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ ﴾	٨٥	٢٥٧٧
– سورة : الحديد ﴿ ٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ ﴾	٢٠	٢٥٩٣

٢- فهرس الأبيات الشعرية

البيت	القائل	البحر	الصفحة
يداك يد خير ها يرتجىٰ ∴ وأخرىٰ لأعدائها غائظهْ	طرفة بن العبد	المتقارب	٢٥٩٢

٣- فهرس الأعلام الواردة في المخطوط والكتب

العلم	الصفحة
حرف الألف ابن إياز	٢٥٢٧
حرف الجيم الجرجاني = عبد القاهر الجرجاني = السيد الشريف	٢٥٣٠
حرف الحاء ابن الحاجب	٢٥٢٦
حرف الخاء الخبيصي	٢٥٥٨

حرف الزاي الزمخشري = صاحب الكشاف	٢٥٣١
حرف السين سيبويه	٢٦٠٣
حرف الميم ابن مالك	٢٥٩٥
حرف النون النيلي = صاحب شرح الكافية	٢٥٢٩
حرف الواو ابن الوردي	٨٥٢٨

٤- فهرس أهم المصادر و المراجع

١- إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس لابن زيدان السجلماسىٰ ، تحقيق : علىٰ عمر ، المكتبة الثقافية الدينية – القاهرة ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م .

٢- الأجرومية لابن آجروم ، تحقيق : حايف النبهان ، تقديم : محمد حسان الطيان – الكويت ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م .

٣- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان ، تحقيق د. رجب عثمان محمد ، مراجعة د. رمضان عبد التواب – مكتبة الخانجي – القاهرة – الطبعة : الأولىٰ ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م .

٤- أسرار العربية لابن الأنباري ، تحقيق : محمد حسين شمس الدين – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولىٰ ١٤١٨ – ١٩٩٧م .

٥- الأشباه والنظائر علىٰ مذهب أبي حنيفة النعمان لابن نجيم ، تحقيق الشيخ / ذكريا عميرات – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولىٰ ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م .

٦- الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي – تحقيق : عبد العال سالم مكرم – مؤسسة الرسالة – بيروت – الطبعة الأولىٰ ١٩٨٥م .

٧- الأصول في النحو لأبي بكر بن السراج تحقيق د . عبد الحسين الفتلىٰ – مؤسسة الرسالة . بيروت – الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م .

٨- الأعلام لخير الدين الزركلي – دار العلم للملايين – الطبعة الثالثة– بيروت – (بدون) .

٩- الألفاظ الفارسية المعربة تأليف السيد آدىٰ شير – دار العرب للبستاني –الفجالة – القاهرة – الطبعة الثانية ١٩٨٨م .

١٠- آمالي ابن الشجري تحقيق د . محمود الطناحىٰ – مكتبة الخانجي – القاهرة – الطبعة الأولىٰ ١٤١٣هـ-١٩٩٢م .

١١- إنباه الرواة علىٰ أنباه النحاة للقفطىٰ ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم – القاهرة – ١٣٦٩هـ – ١٩٥٠م .

١٢- الأنباه علىٰ قبائل الرواه لابن عبد البر – حققه و قدم له : إبراهيم الإبياري – دار الكتاب العربي – ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .

١٣- الأنساب للسمعاني ، تحقيق : عبد الرحمن بن المعلمي اليماني وآخرين، دائرة المعارف العثمانية – حيدر آباد – (بدون) .

١٤- أوضح المسالك إلىٰ ألفية ابن مالك ، ومعه عدة السالك إلىٰ تحقيق أوضح المسالك لمحمد محي الدين عبد الحميد – المكتبة العصرية – صيدا – بيروت (بدون تاريخ).

١٥- الإيضاح في علل النحو للزجاجي تحقيق د . مازن المبارك – بيروت – ١٩٧٩م – ١٣٩٩هـ .

١٦- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ، تحقيق وتقديم د . موسىٰ بنايٰ العليلىٰ – بغداد (بدون تاريخ).

١٧- إيضاح المكنون في الذيل علىٰ كشف الظنونُ لإسماعيل باشا البغدادي، طبعة استسانبول ١٣٦٤هـ – ١٩٤٥م .

١٨- البدر الطالع للشوكاني – القاهرة – ١٣٤٨هـ .

١٩- بغية الوعاة للسيوطي – تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم – بيروت(بدون تاريخ) .

٢٠- تاج العروس للزبيدي – دار ليبيا للنشر – بني غازي (بدون تاريخ).

٢١- تحفة الغريب في الكلام علىٰ مغني اللبيب للدمامينىٰ ، تحقيق : محمد مختار اللوحي – عالم الكتب الحديث ٢٠٠٠م .

٢٢- تذكرة النحاة لأبي حيان تحقيق د. عفيف عبد الرحمن – بيروت ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .

٢٣- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي – الجزء الرابع – تحقيق أ.د / حسن هنداوي – دار القلم – دمشق – الطبعة الأولىٰ ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م .

٢٤- تراجم المؤلفين التونسيين لمحمد محفوظ – دار الغرب الإسلامي – بيروت – لبنان – الطبعة الثانية – ١٩٩٤م .

٢٥- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك – تحقيق : محمد كامل بركات – القاهرة ١٣٨٨هـ ١٩٦٨م .

٢٦- جمهرة أنساب العرب لابن حزم الأندلسي، تحقيق : عبد السلام هارون – القاهرة – ١٣٨٢هـ – ١٩٦٢م.

٢٧- الجني الداني في حروف المعاني للمرادىٰ ، تحقيق : فخر الدين قباوة – ومحمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية – الطبعة الأولىٰ ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.

٢٨- حاشية السيد علىٰ الكشاف للشريف الجرجاني – مطبعة مصطفىٰ البابي الحلبي – مصر – (بدون تاريخ) .

٢٩- حاشية الصبان علىٰ شرح الأشموني علىٰ ألفية ابن مالك تحقيق : طه عبد الرؤف سعد – المكتبة التوفيقية – القاهرة (لا : ط – لا : ت) .

٣٠- حاشية القليوبي علىٰ شرح الأزهرية للقليوبي – تحقيق رمضان علي عبد الجواد الجلجموني – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ٢٠١٨م.

٣١- الحدائق الندية في شرح الفوائد الصمدية في اللغة والبلاغة للسيد علي خان المدني الشيرازي .

٣٢- حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر – عبد الرازق بن حسن البيطار – مطبوعات مجمع اللغة العربية – دمشق – الطبعة الثانية ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

٣٣- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم الأصبهاني – طبع مصر (١٣٥١هـ) – ودار الكتاب العربي – بيروت – الطبعة الثانية (١٣٨٧هـ) .

٣٤- خزانة الأدب ولب لباب العرب للبغدادي ، تحقيق أ/ عبدالسلام هارون – مكتبة الخانجي – القاهرة – الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .

٣٥- الدرة البهية نظم الأجرومية لشرف الدين العمريطىٰ المتوفىٰ سنة ٩٨٠هـ - تحقيق : عبد الله بن نجاح آل طاجن ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م .

٣٦- ذيل بشائر أهل الإيمان بفتوحات آل عثمان لحسين خوجة ، تحقيق : الطاهر المعموري – الدار العربية للكتاب ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .

٣٧- ذيل وفيات الأعيان المسمىٰ (درة الحجال في أسماء الرجال) لأحمد بن محمد المكناسي المعروف بابن القاضي – تحقيق محمد الأحمدي أبو النور الطبعة الأولىٰ ١٣٩١هـ - ١٩٧١م .

٣٨- رسائل ابن نجيم الاقتصادية والمسماة (الرسائل الزينية في مذهب الحنفية) لابن نجيم الحنفي تحقيق د . محمد أحمد سراج وغيره - دار السلام – القاهرة – الطبعة الأولىٰ ١٤١٩ – ١٤٢٠ / ١٩٩٨ – ١٩٩٩م .

٣٩- سير أعلام النبلاء للذهبي (محمد بن أحمد) . تحقيق : شعيب الأرنؤوط وغيره – مؤسسة الرسالة – بيروت – ١٩٨٨م.

٤٠- شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي – القاهرة – ١٩٣٢م .

٤١- شرح الأشموني بحاشية الصبان علىٰ ألفية ابن مالك مع شرح الشواهد للعيني – المكتبة التوفيقية : القاهرة (بدون تاريخ).

٤٢- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم – تحقيق : محمد باسل عيون السود – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولىٰ ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م.

٤٣- شرح التسهيل لابن مالك تحقيق د. عبد الرحمن السيد . و د. محمد بدوي المختون – القاهرة – ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م .

٤٤- شرح التسهيل المسمىٰ : تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش – دراسة وتحقيق : أ. د علىٰ فاخر وآخرين – دار السلام – القاهرة – الطبعة الأولىٰ ١٤٢٨ – ٢٠٠٧م .

٤٥- شرح التصريح علىٰ التوضيح للشيخ خالد الأزهري – تحقيق : محمد باسل عيون السود – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.

٤٦- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، تقديم فوزي الشعار – أشرف عليه : د. إميل بديع يعقوب – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولىٰ ١٤١٩هـ – ١٩٨٩م .

٤٧- شرح شافية ابن الحاجب للرضي تحقيق : محمد نور الحسن وآخرين – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م .

٤٨- شرح شذور الذهب لابن هشام الأنصاري ، تحقيق: الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد – المكتبة العصرية – صيدا – بيروت ١٤٠٩هـ – ١٩٨٨م .

٤٩- شرح شواهد شذور الذهب في معرفة كلام العرب وإعرابها لمحمد علي الفيومي الشافعي – قدم له : محمد إبراهيم سليم – دار الطلائع – القاهرة – ٢٠٠٩م .

٥٠- شـرح ابن عقيل ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شـرح ابن عقيل لمحمد محي الدين عبد الحميد – دار الطلائع – ٢٠٠٤م .

٥١- شرح كافية ابن الحاجب للرضي ، قدم له : إميل بديع يعقوب – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولىٰ ١٤١٦ – ١٩٩٨م .

٥٢- شـرح الكافية الشـافية لابن مالك تحقيق د . عبد المنعم أحمد هريدي – مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسـلامي – جامعة أم القرىٰ – مكة المكرمة (بدون تاريخ) .

٥٣- شـرح اللمع لابن برهان العكبري، تحقيق د : فائز فارس – ١٩٨٤م – ١٤٠٥هـ .

٥٤- شـرح المفصـل لابن يعيش – مكتبة المتنبي – القاهرة (بدون تاريخ).

٥٥- شـرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب – دراسة وتحقيق : موسىٰ بنايٰ علوان العليلي – مطبعة الأدب – النجف الإشـرافي – العراق ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م .

٥٦- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع للسخاوي– القاهرة – ١٣٥٣هـ – ١٣٥٥م.

٥٧- طبقات النحاة واللغويين لابن قاضـي شـهبة ، تحقيق : د. محسـن عياض ١٩٧٣م .

٥٨- فتح رب البرية في شرح نظم الأجرومية للعلامي الشنقيطىٰ ، شرح : أحمد بن عمر الحازمي – مكتبة الأسدىٰ – مكة المكرمة .

٥٩- الفصـول الخمسـون لابن معطي تحقيق د . محمود محمد الطناحىٰ – القاهرة ١٩٧٧م .

٦٠- الفوائد البهية في تراجم الحنفية لمحمد عبد الحي اللكنوىٰ الهندي أبو الحسنات – تحقيق : محمد بدر الدين أبو فراس النعساني – مطبعة السعادة – ١٣٢٤هـ .

٦١- الفواكه الجنية علىٰ متممة الأجرومية للفاكهىٰ تحقيق : عماد علوان حسين – دار الفكر – المملكة الأردنية الهاشمية – عمان – الطبعة الأولىٰ ١٤٣٠- ٢٠٠٩م .

٦٢- فوات الوفيات لابن شاكر الكتبي – تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد – القاهرة – (بدون تاريخ) .

٦٣- القاموس المحيط للفيروزبادي – دار الحديث – القاهرة – (بدون تاريخ) .

٦٤- كتاب التقاط الدرر ومستفاد المواعظ والعبر لمحمد بن الطيب القادري – تحقيق : هاشم العلوي القاسمي – بيروت – دار الآفاق الجديدة – الطبعة الأولىٰ ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م .

٦٥- كتاب التعريفات للشريف الجرجاني – دار الفكر – الطبعة الأولىٰ – ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م .

٦٦- الكشاف للزمخشري – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولىٰ ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م .

٦٧- كشف الظنون لحاجي خليفة – دار الفكر – ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م .

٦٨- الكواكب الدرية علىٰ متممة الأجرومية للشيخ محمد بن محمد الرعيني الشهير بالحطاب – الجزء الأول – مؤسسة الكتب الثقافية ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.

٦٩- الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة لمحمد بن محمد الغزي نجم الدين – تحقيق : خليل منصور – دار الكتب العلمية – ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.

٧٠- لب اللباب في تحرير الأنساب للسيوطي – دار صادر – بيروت (لا : ط) (لا : ت)

٧١- اللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير – مكتبة المتنبي – القاهرة – ٢٠١٧م .

٧٢- لسان العرب لابن منظور – طبعة دار الفكر – دار صادر – بيروت – لبنان– الطبعة الثانية– ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م .

٧٣- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ، تحقيق : غازي طليمات ، دار الفكر – دمشق – الطبعة الأولىٰ ١٩٩٥م .

٧٤- ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج تحقيق : هدىٰ محمد قراعة – القاهرة ١٩٧١م – ١٣٩١هـ .

٧٥- متممة الأجرومية في علم العربية للرعيني الشهير بالحطاب – تحقيق الشيخ مالك المهدوىٰ .

٧٦- مجيب الندا في شرح قطر الندىٰ للفاكهىٰ ت د. مؤمن البدارين .

٧٧- مراصد الاطلاع علىٰ أسماء الأمكنة والبقاع للبغدادي تحقيق : علىٰ محمد البجاوي – دار المعرفة – ١٣٧٣هـ – ١٩٥٤م .

٧٨- المرتجل لابن الخشاب تحقيق علىٰ حيدر – دمشق ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م .

٧٩- المزهر للسيوطي ، شرحه وضبطه : محمد أحمد جاد المولىٰ وآخرون – دار الجبل– دار الفكر – بيروت (لا : ط) (لا : ت) .

٨٠- المساعد علىٰ تسهيل الفوائد لابن عقيل تحقيق: محمد كامل بركات – دار المدني- ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م .

٨١- معجم الأدباء لياقوت الحموي – القاهرة (لا : ت – لا : ط) .

٨٢- معجم البلدان لياقوت الحموي – طبعة السعادة ١٣٢٣ – دار صادر – بيروت.

٨٣- معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة – دار إحياء التراث العربي – بيروت (لا : ط) – (لا : ت) .

٨٤- المعجم الوسيط لإبراهيم مصطفىٰ وأحمد الزيات ، وآخرين ، تحقيق : مجمع اللغة العربية – دار الدعوة .

٨٥- المعرب من الكلام الأعجمي علىٰ حروف المعجم للجواليقي تحقيق وشرح : أحمد محمد شاكر – الطبعة الثانية – دار الكتب – ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م .

٨٦- المغني في تصريف الأفعال للمازني تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة – دار الحديث – القاهرة – الطبعة : الثانية – ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.

٨٧- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام تحقيق د. مازن المبارك –ومحمد علىٰ حمد الله ، راجعه : سعيد الأفغاني – دار الفكر – الطبعة الأولىٰ ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .

٨٨- مفتاح السعادة ومصباح السيادة لطاش كبرىٰ زادة – تحقيق : كامل بكرىٰ ، وعبد الوهاب أبو النور – مصر – (لا : ط – لا : ت) .

٨٩- مفتاح العلوم للسكاكي – المطبعة الأدبية – مصر – الطبعة الأولىٰ – ١٣١٧هـ.

٩٠- المقتضب للمبرد تحقيق د. محمد عبد الخالق عضيمة – عالم الكتب – بيروت – (لا : ط – لا : ت) .

٩١- المقرب ومعه مثل المقرب لابن عصفور تحقيق أ/ عادل عبد الموجود و أ/ علىٰ معوض – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولىٰ ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م .

٩٢- المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني تحقيق : كاظم بحر المرجان – العراق – دار الرشيد – بغداد (بدون) .

٩٣- المقصور والممدود لابن ولاد النحوىٰ ، تصحيح : السيد محمد بدر الدين النعساني الحلبي – الطبعة الأولىٰ – مطبعة السعادة – مصر – ١٣٢٦هـ – ١٩٠٨م .

٩٤- المنصف من الكلام علىٰ مغني ابن هشام لتقي الدين الشمنىٰ ، وبهامشه شرح الدماميىٰ علىٰ متن المغني – المطبعة البهية – مصر .

٩٥- موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للعلامة محمد علىٰ التهانوىٰ الحنفي ، وضع حواشيه : أحمد حسن – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ١٩٧١م .

٩٦- الموشح علىٰ كافية ابن الحاجب في النحو للخبيصىٰ – مخطوط بمكتبة الملك عبد الله بن عبد العزيز تحت رقم Ms.or. 370 عدد الأوراق (٩٨) .

٩٧- النجوم الزاهرة لابن تغري بردي – القاهرة – (بدون تاريخ) .

٩٨- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب – للمقري التلمساني تحقيق: د. إحسان عباس – بيروت – ١٣٨٣هـ – ١٩٦٨ .

٩٩- نواهد الأبكار وشوارد الأفكار لجلال الدين السيوطي تحقيق : جماعة من الباحثين ، طبعة أم القرىٰ – ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٥م .

١٠٠- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين للبغدادي – دار إحياء التراث العربي – بيروت (بدون تاريخ) .

١٠١- همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي تحقيق : أحمد شمس الدين ، دار الكتب العربية – بيروت – لبنان – ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م .

١٠٢- الوافي بالوفيات للصـــفدي ، تحقيق : أحمد الأرناؤوط ، وتركىٰ مصطفىٰ – دار إحياء التراث – بيروت – ١٤٠٠هـ – ٢٠٠٠م .

١٠٣- وفيات الأعيان لابن خلكان ، تحقيق : إحســـان عباس – بيروت – لبنان – (بدون تاريخ) .

٥- فهرس الموضوعات التفصيلي لقسمي الدراسة والتحقيق

الموضـــــــــوع	الصفحة
ملخص البحث وترجمته	٢٤٣٣
- **المقدمة** وتشمل : (أسباب اختيار الموضوع) .	٢٤٣٧
– **التمهيد** ويشمل : التعريف بالمقدمة الأجرومية من حيث :	٢٤٤٠
(التعريف بصـــاحبها – التعريف بالمقدمة الأجرومية – شروح المقدمة الأجرومية).	٢٤٤١
القسم الأول : (قسم الدراسة) وفيه مبحثان:	٢٤٤٩
المبحث الأول : التعريف بالشيخ شمس الدين محمد عابدين محمد الفيومي من حيث :(نسـبه – لقبه – موطنه – مذهبه – مكانته العلمية – مؤلفاته – شيوخه – تلاميذه – معاصريه – وفاته) .	٢٤٥٠
المبحث الثاني : التعريف بكتاب : (رافعة حاجب الطرف عن موانع الصرف) من حيث : (وصف نسخ المخطوط – منهجي في التحقيق – الرموز والاصـطلاحات المعتمدة في التحقيق – عرض نمـاذج مصـورة من نسـخ المخطوط المعتمدة في التحقيق)	٢٤٦٧
القســم الثاني : (قســم التحقيق) وتناولت فيه النقاط التالية:	٢٤٦٩
١ – خطبة الكتاب .	٢٤٧٩
٢– مقدمة الكتاب .	٢٤٨٢

الموضـــــــــــوع	الصفحة
٣- تعريف الاسم الذي لا ينصرف ، وعلامة إعرابه .	٢٤٨٥
٤- تعريف " الصرف ".	٢٤٨٨
٥- مشـابهة الاسـم الذي لا ينصـرف للفعل في علتين فرعيتين .	٢٤٩١
٦- أقسام الاسم الذي لا ينصرف .	٢٤٩٩
٧- ما يمنع من الصـرف لعلة واحدة تقوم مقام علتين ويشمل : (أ)ما كان آخره ألف التأنيث الممدودة .	٢٥٠٠-٢٥٠١
(أ) ما كان آخره ألف التأنيث المقصورة .	٢٥٠٢
(ج) ما كان علىٰ وزن (مفاعل أو مفاعيل)	٢٥٠٤
٨- ما يمنع من الصرف لعلتين علما كان أو صفة .	٢٥٠٧
٩- ما يمنع من الصـرف للعلمية ومعها علة أخرىٰ وهو ستة أنواع : (أ) العلمية والتركيب .	٢٥٠٩
(ب) العلمية والتأنيث .	٢٥١٣
(ج) العلمية والعجمة .	٢٥١٩
(د) العلمية ووزن الفعل .	٢٥٣٣
(هـ) العلمية وزيادة الألف والنون	٢٥٤١
(و) العلمية والعدل .	٢٥٤٩
١٠- ما يمنع من الصـرف للصـفة ومعها علة أخرىٰ ، وهو ثلاثة أنواع :	٢٥٥٤

الموضـــــــــــوع	الصفحة
(أ) الصفة ووزن الفعل .	
(ب) الصفة وزيادة الألف والنون.	٢٥٦٠
(ج) الصفة والعدل .	٢٥٦٤
١١- التنبيهات الثلاثة التي وردت في نهاية المخطوط:-	٢٥٧٧
التنبيه الأول : أقسام الظرف بحسب متعلقه .	٢٥٧٧
التنبيه الثاني : تعدد الخبر .	٢٥٨٥
التنبيه الثالث : المبتدأ المستغني بمرفوعه عن الخبر .	٢٥٩٦
١٢- فائدة تشمل علىٰ (ما تختص به الفاء) .	٢٦٠٠
١٣- خاتمة .	٢٦٠٢
١٤- الفهارس الفنية وتشمل :	٢٦٠٧
(أ) فهرس الآيات القرآنية .	٢٦٠٨
(ب) فهرس الأبيات الشعرية	٢٦٠٨
(ج) فهرس الأعلام الواردة في المخطوط والكتب .	٢٦٠٨
(د) فهرس أهم المراجع والمصادر .	٢٦١٠
(هـــ) فهرس الموضوعات التفصيلي لقسمي الدراسة والتحقيق	٢٦٢١